المجلة العلمية لكلية الآداب مج ١٢، ع ٣ (٢٠٢٣)، ٢٢٩ - ٣٤٤
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

الضغوط السياسية والاجتماعية الناجمة عن شروط صندوق النقد الدولي في مصر: دراسة سوسيولوجية لتجليات الأزمة الاقتصادية العالمية والحلول المقترحة من منظور بعض الأكاديميين في الجامعات المصرية

محمد محمود خضر سعيد
الأستاذ المساعد ورئيس قسم علم الاجتماع
جامعة جنوب الوادي – قنا

المستخلص

تهدف الدراسة إلى الكشف عن الانعكاسات السلبية لشروط صندوق النقد الدولي –تشديد السياسات النقدية، رفع الدعم، تعويم العملة الوطنية، تقليص دور القطاع العام، تقييد الخدمات العامة، زيادة الإجراءات التقشفية، وتخفيض الإنفاق الاجتماعي- على جودة الحياة الاجتماعية والسياسية في مصر (٢٠٢٣)، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة الراهنة على (المنهج الوصفي التحليلي)، وباستخدام أداة (المقابلة شبه المنظمة)، كأداة أساسية لجمع البيانات، من خلال دليل طُبِق على عينة عمدية، مكونة من (٨٢) مفردة من الأكاديميين المنتسبين لعددٍ من الجامعات المصرية، وكان تحليل البيانات تحليلًا (كميًا وكيفيًا)، فيما تمت مقابلة هذه العينة عبر ثلاثة أساليب (المقابلة المباشرة، المقابلة التليفونية، والمقابلة بواسطة الإنترنت)، كما اعتمدت الدراسة الراهنة على تحليل عددٍ من (السجلات الرسمية، التقارير الحكومية، والمواقع الإلكترونية)، وقد طَرحت الدراسة الراهنة تساؤلًا رئيسًا مفاده: ما مظاهر الضغوط السياسية والاجتماعية الناجمة عن شروط صندوق النقد الدولي في مصر؟ وفي هذا الصدد؛ كشفت نتائج الدراسة عن شكل التعاملات والاتفاقيات الجديدة بين الحكومة المصرية وصندوق النقد، كما أظهرت المردود السلبي لشروط الصندوق على الحياة السياسية في مصر (أنماط الضغوط وتأثيراتها)، وأوضحت صورًا من الانعكاسات الوخيمة على جودة الحياة الاجتماعية (مظاهر الأزمة وتجلياتها)، كذلك قيّمت عددًا من برامج الحماية الاجتماعية المقدمة من الحكومة (التدابير الوقائية لحماية الفقراء والمعرضين للخطر)، كما قامت الدراسة ببناء استراتيجيتين معنيتين بـ(تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، واستبدال سياسة النمو بالاستدانة بسياسة النمو بزيادة الإنتاج المحلي)، وأخيرًا، قدّرت الدراسة الشكل المستقبلي لعلاقة الاقتراض بين مصر والصندوق، وتوصلت إلى استمرار هذه العلاقة على المدى (المتوسط والطويل).

الكلمات المفتاحية: الضغوط السياسية، الضغوط الاجتماعية، صندوق النقد، الأزمة الاقتصادية .

تاريخ المقالة:
تاريخ اســـــتلام المقالـــة: ٥ ابريل ٢٠٢٣
تاريخ استلام النسخة النهائية: ٢٨ ابريل ٢٠٢٣
تاريخ قبـــول المقالـــــة: ١٣ مايو ٢٠٢٣

Scientific Journal of Faculty of Arts 12 (3) 2023, 229 - 344
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

Political and social pressures resulting from the terms of the International Monetary Fund in Egypt: a sociological study of the manifestations of the global economic crisis and the proposed solutions from the perspective of some academics in Egyptian universities

Mohamed Mahmoud Khedr Said
Assistant Professor and Head of the Department of Sociology, South Valley University – Qena

Abstract

The study aims to reveal the negative repercussions of the terms of the International Monetary Fund - tightening monetary policies, raising subsidies, floating the national currency, reducing the role of the public sector, restricting public services, increasing austerity measures, and reducing social spending - on the quality of social and political life in Egypt (2023) To achieve this goal, the current study relied on the (analytical descriptive approach), and using the (semi-structured interview) tool as a basic tool for data collection, through evidence applied to a deliberate sample, consisting of (82) academics affiliated with a number of Egyptian universities. Data analysis (quantitative and qualitative), while this sample was interviewed through three methods (direct interview, telephone interview, and internet interview). The current study also relied on analyzing a number of (official records, government reports, and websites). The current issue raises a major question: What are the manifestations of the political and social pressures resulting from the conditions of the International Monetary Fund in Egypt? In this regard; The results of the study revealed the form of new transactions and agreements between the Egyptian government and the Monetary Fund, as well as the negative impact of the terms of the Fund on the political life in Egypt (pressure patterns and their effects), and showed pictures of the dire repercussions on the quality of social life (manifestations of the crisis and its manifestations).

Keywords: Political Pressures, Social Pressures, The Monetary Fund, The Economic Crisis.

Article history:
Received 5 April 2023
Received in revised form 28 April 2023
Accepted 5 May 2023

أولاً: إشكالية الدراسة

تستهدف الدراسة الراهنة رصد وتقييم ما سببته المفاوضات مع صندوق النقد الدولي من آثار جانبية على المجتمع المصري وحكومته القائمة، واستعراض أبرز صور الضغوطات والتحديات على الحياة السياسية والاجتماعية في مصر، بسبب شروط وسياسات الصندوق للموافقة على إقراض مصر المبالغ المطلوبة للتخفيف من أزمتها الاقتصادية الراهنة، ففي عام ٢٠١٦، أقرض صندوق النقد الدولي مصر (١٢) مليار دولار، ولكن هذا القرض لم يحقق أهدافه المنشودة، مما اضطر مصر لطلب قرض جديد بقيمة مالية تتراوح ما بين (٣: ٢٠) مليار دولار، تُسلم على ثلاث دفعات للأعوام المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٦، وذلك بهدف تضييق الفجوة التمويلية لمصر بقيمة (٣٢) مليار دولار (Timothy Kaldas, 2022: 1-5)، ومن هذا المنطلق؛ تتناول الدراسة الراهنة تأثيرات إطلاق مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتقشف كشرط مسبق لعقد اتفاق جديد مع الصندوق، ومحاولة الوقوف على أسباب عودة مصر بعد ست سنوات -أي في عام ٢٠٢٢- إلى الصندوق بطلب جديد للاقتراض، في ضوء ما سببته الأزمة الاقتصادية العالمية التي تشكلت في ظلال الحرب الروسية الأوكرانية وجائحة فيروس كورونا، فضلًا عن التعرف على أسباب تعثر برنامج مصر عام ٢٠١٦ في تحقيق أهدافه الأساسية المتمثلة في "تسهيل النمو الشامل بقيادة القطاع الخاص، زيادة مشاركة القوى العاملة، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي في مصر"، وما سببه ذلك في بروز بعض المظاهر الضاغطة على الحياة السياسية والاجتماعية في مصر، حيث تسبب هذا التعثر بالإضافة إلى شروط الصندوق الجديدة في زيادة حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي عانت منها -ولاتزال- شرائح كبيرة من محدودي ومتوسطي الدخل. بالإضافة إلى ذلك تحاول الدراسة الراهنة التعرف على طبيعة العلاقة الرأسية بين المواطنين وحكومتهم، خصوصًا بعدما أُجبرت الحكومة المصرية على رفع دعمها عن الوقود والغاز الطبيعي والكهرباء بداية عام ٢٠٢٠، كشرط مسبق للموافقة على الإقراض. كما تقترب الدراسة الراهنة من معرفة أسباب تقلُّص الأداء الاقتصادي لبعض القطاعات –الحكومية والخاصة- في مصر وانعكاس هذا التقلص على زيادة معدل الفقر الرسمي في مصر والذي بلغ (٢٩%) طبقًا لإحصاء عام ٢٠٢٢ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢: ١)، ومع ذلك، فإن خط الفقر الرسمي في مصر أقل بكثير من المعيار الدولي البالغ دولارين في اليوم، حتى قبل التخفيض الأخير لقيمة العملة (الجنيه المصري).

كما تسعى الدراسة الراهنة إلى الكشف عما إذا كان "غالبية المصريين ما زالوا معرضين للخطر الاجتماعي والاقتصادي تحت وطأة سياسات وشروط صندوق النقد الدولي وضعف آليات الحوكمة"، إذ أجمع المراقبون بأن هذه السياسات مجحفة وضاغطة على المجتمعات التي تتعامل مع الصندوق بشكل مستدام، فقد قدر البنك الدولي عام ٢٠٢٢ بأن (٦١%) من السكان في مصر يعيشون تحت خط الفقر أو بالقرب منه (The World Bank, 2022: 6-9)، وذلك بسبب هذه الشروط والسياسات التي تصعب على أية حكومة الوفاء بها مكتملة في مواعيدها المقررة، خصوصًا في ظل الأزمات العالمية الراهنة، وفي ضوء مؤشرات تراجع المشاركة في القوى العاملة بشكل حاد، لا سيما بالنسبة للنساء اللواتي انخفضت نسبة مشاركتهن في القوى العاملة بنسبة (٢٣%) عام ٢٠٢٠ في مصر. بالإضافة إلى ذلك تسعى الدراسة الراهنة إلى الوقوف على انعكاسات تباطؤ النمو الاقتصادي –تحت تأثير الديون المتراكمة على الدولة المصرية والتي وصلت إلى (تريليون و٦٥٥) مليار جنيه- وانكماش القطاع الخاص غير النفطي في مصر لمدة الـ (٦٣) شهرًا الماضية، فضلًا عن ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر، ومخاطر المنافسة المباشرة على استقرار الاقتصاد الكلي، وانعكاس كل ذلك على الحياة الاجتماعية والمعيشية للمواطنين.

كذلك تحاول الدراسة الراهنة الكشف عن التأثيرات المختلفة لاستخدام ما يعرف بـ (الأموال الساخنة) والتي لجأت إليها الحكومة المصرية في ظل الأزمة الراهنة، كذلك الوقوف على تداعياتها في زيادة تعقد الأزمة المجتمعية الراهنة، وعلاقتها بارتفاع مؤشر المخاطر المجتمعية والسياسية في مصر، فضلًا عما تسببه من تحديات داخلية ضاغطة، وتضخم في أزمة مصر المالية، والتي اضطرت الحكومة للعودة إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثالثة للحصول على دعم طارئ. كذلك تستهدف الدراسة الراهنة معرفة التأثيرات المختلفة لقضية (شراء الديون المصرية، خصوصًا الديون المستحقة للصندوق) وأسباب اللجوء إليها، وتداعياتها السياسية والاجتماعية، فضلًا عن تأثير تذبذب الأداء الاقتصادي وإعاقة الاستثمار الأجنبي والمحلي، والتعرف على المخاطر الاجتماعية والاقتصادية -المحتملة- عند استغلال التمويل الجديد – المُقترض من الصندوق- دون رقابة من البرلمان أو من الأجهزة الرقابية، حيث يؤدي هذا –في رأي بعض المراقبين والخبراء الاقتصاديين- إلى استغلالها في مشاريع ذات قيمة اقتصادية هشة، أو مشاريع ذات عوائد ضعيفة، وحرمان المجتمع من المشاريع عالية الفائدة مثل المشاريع (الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو التقنية).

كما تتجلى إشكالية الدراسة الراهنة في التعرف على التأثيرات المختلفة -السلبية والإيجابية- لاستغلال قروض صندوق النقد في بناء بعض المشاريع القومية مثل: مشاريع البنية التحتية، وربطها بمستوى التضخم الحالي، بالإضافة إلى إخفاق أهداف الاقتراض الموضوعة مسبقًا من قبل الحكومة، ومخاطر التحفيز القائم على الديون في رفع مستوى الفقر في المجتمع المصري وارتفاع الأسعار وضعف التنافسية العالمية، مما دفع الكثيرين –ممن لديهم فائض في رأس المال في مصر- إلى وضع أموالهم في ودائع ذات فائدة عالية ومضاربة عقارية، والذي بدوره شكل ضغطًا اقتصاديًا واجتماعيًا جديدًا على أفراد المجتمع، خصوصًا في ظل التحولات الاقتصادية المفاجئة والتي تُعرّض مصر لضغوط هائلة لإضعاف عملتها، ومن ثم سيكون المستثمرون الأجانب أكثر قلقًا بشأن استدامة قيمة استثماراتهم في مصر البالغة (٥،٤) مليار دولار في العام ٢٠٢١، حيث تلقت مصر في الخمس سنوات الأخيرة -٢٠١٧/٢٠٢٢- ما يقترب من (١٢٤) مليار دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢١: ٤)، بما يضعها في المرتبة الأولى إفريقيًا من حيث حجم الاستثمارات الخارجية؛ لذا من الأهمية بمكان الحفاظ على هذه الاستثمارات وتعزيزها في ظل مخاطر الأزمة الاقتصادية العالمية.

علاوة على ذلك، تحاول الدارسة الراهنة بناء بعض التدابير والخطط المناسبة للتخفيف من الأثر الاقتصادي الضاغط على أفراد المجتمع سياسيًا واجتماعيًا -خصوصًا هؤلاء المعرضين للخطر الاجتماعي في مصر- من ناحية، وعلى أداء الحكومة وسياساتها من ناحية أخرى، وبالأخص؛ في ظل إخفاق صندوق النقد الدولي في وضع معايير ملائمة لمستوى التغطية والحماية للطبقات الفقيرة في مصر، عبر برامج للمساعدات النقدية أو العينية، وذلك بهدف مواجهة إجراءات التقشف الحكومي. كذلك تحاول الدراسة الراهنة وضع الحلول الملائمة لأفراد المجتمع الذين سيتأثرون بتخفيضات الدعم والتضخم الطارئ –نتيجة شروط الصندوق- عن طريق برامج مساعدات مقترحة من قبل بعض الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين الذين ستعتمد عليهم الدراسة في جانبها الميداني، أو تقييم بعض البرامج الحكومية القائمة بالفعل، وذلك بهدف صياغة عدد من الآليات الملائمة لمواجهة فترة استبدال الدعم –والتي قد تستغرق سنوات لتطبق بالكامل- حتى لا يُترك الملايين من المصريين أمام هذه المخاطر دون برامج إصلاح اقتصادي أو برامج حماية اجتماعية ملائمة لمواجهة هذه الفترة العصيبة خصوصًا في ظل ارتفاع "ضريبة القيمة المضافة، الأسعار، الجمارك، التعليم، التعاملات الطبية، رسوم الخدمات الحكومية، النقل العام، السلع الغذائية، ارتفاع أسعار

الفائدة بنسبة (١٠٠) نقطة إضافية، كذلك ارتفاع عجز الموازنة السنوي والدين الحكومي الداخلي والخارجي والذي بلغ (٩٢%) من قيمة الناتج المحلي.. الخ". (www.albankaldawli.org/egypt). وغيرها من مسببات زيادة الضغط الاقتصادي والاجتماعي على أفراد المجتمع المصري المعرضين للخطر، والتي فرضتها سياسات الصندوق وشروطه على الحكومة المصرية كشرط للحصول على قرض جديد، وفي ظل سعي الحكومة إلى التخفيف من حدة الأزمات الراهنة على المجتمع المصري.

* وقد طرحت الإشكالية الراهنة عددًا من القضايا والتساؤلات ذات الصلة، يتم عرضها على النحو الآتي:

- **القضية الأولى**: أن صندوق النقد مارس ضغوطات سياسية مجحفة على الحكومة المصرية للموافقة على إقراضه، وأن هذه الضغوطات كانت لها تأثيرات سلبية على العلاقة بين المواطنين والدولة (النظام الحاكم)، ومستوى الثقة فيما بينهم، وقد تشكلت هذه الضغوطات على الحكومة عبر المظاهر الآتية: إلزام الحكومة المصرية على رفع الدعم بشكل كلي عن بعض السلع الحيوية مثل (الخبز، والبنزين)، الشروع في تغييرات هيكلية لبعض المؤسسات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ارتفاع الديون الداخلية والخارجية، مراجعة سياسات الإنفاق العام، الشروع في إصلاحات مالية وهيكلية، تعزيز مرونة سعر الصرف، تسهيل إجراءات الائتمان المستندي، تحرير سعر الصرف، وتحرير أسعار الوقود. فهل سيساعد القرض الجديد في معالجة العلاقة المتوترة بين المواطنين والسلطة القائمة؟ أم أنه سيزيد من إضعاف الثقة بين الطرفين؟ وما مظاهر الضغوط السياسية الأخرى على الحكومة المصرية؟
- **القضية الثانية**: أن الاقتراض من صندوق النقد الدولي -دون ضوابط ودراسات جدوى- قد تسبب في زيادة الضغوط الاجتماعية على أفراد المجتمع المصري في الوقت الراهن، وأن هذه الضغوط تتمثل في زيادة نسب الفقر والبطالة والعنوسة، وارتفاع مؤشرات الفساد، وزيادة أسعار السلع الغذائية والمواد البترولية، وانخفاض مستوى دعم الإنفاق الاجتماعي والصحي، وارتفاع تكلفة المعيشة وعدم المساواة، فضلًا عن إلحاق الضرر بشريحة كبيرة من المصريين الضعفاء نتيجة رفع سعر الفائدة والضرائب؛ خصوصًا (ضريبة الدخل التصاعدي، ضرائب الشركات الصغيرة، وضرائب الاتصالات والإنترنت). ووفقًا لهذه القضية؛ فما صور الضغوط الاجتماعية الأخرى التي يعاني منها المجتمع المصري نتيجة سياسات الصندوق؟ وهل وضعت الحكومة

المصرية برامج مساعدة وتدابير للحماية الاجتماعية الطارئة بهدف التخفيف من هذه الضغوطات؟

- **القضية الثالثة**: ترى الحكومة المصرية أن القرض الجديد من صندوق النقد سيخفف من التداعيات الاقتصادية الناجمة عن حرب روسيا/أوكرانيا، والتي كانت لها تأثيرات سلبية عميقة على أفراد المجتمع المصري وحاجاتهم اليومية؛ فهل سيكون الاقتراض الجديد بمثابة شبكة أمان اجتماعي لحماية احتياجات الأفراد الاقتصادية بشكل كافٍ؟ أم أنه سيشكل عبئًا اقتصاديًا إضافيًا وصدمة خارجية جديدة في ظل تراكم الديون والتضخم المالي الراهن؟ وهل سُيسهم رفع البنك المركزي المصري للفائدة في السيطرة على مستويات التضخم الصاعدة في مصر؟ أم أنه سيزيد من مستوياتها؟
- **القضية الرابعة**: يزعم صندوق النقد أنه يجري تحسينات جوهرية لملف تعزيز آليات الحوكمة في مصر، والاتجاه إلى بناء اقتصاد يعمل لصالح جميع المصريين وبعدالة، وذلك كشرط مسبق لتلقي القرض المزمع تسليمه إلى الحكومة المصرية أواخر ٢٠٢٢، بالإضافة إلى العمل على الحد من الفساد الحكومي، فضلًا عن تحسين الشفافية والمساءلة المالية، ودعم الحياد التنافسي لتنظيم عمليات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وفي ضوء هذ الزعم؛ ما الدوافع الأخرى - الخفية- التي دفعت الصندوق لإقراض مصر؟ وما أسباب الاستمرار في التعامل مع الحكومة المصرية على الرغم من انتقاض الصندوق المستمر لها واتهامها بأنها السبب في إفشال برنامج ٢٠١٦؟ فضلًا عن أن صندوق النقد ليس صندوقًا للصدقات أو أحد المؤسسات الخيرية؟ كذلك؛ ما الضمانات الأخرى للصندوق حول استخدام أموال القرض الجديد في أغراضه المقصودة؟
- **القضية الخامسة**: يشير الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) إلى أهمية توسيع نطاق الدعم الحكومي في ظل هذه الأزمة، كذلك حذّر من تحمل المواطنين لتداعيات الأزمة الاقتصادية وشروط الصندوق بمفردهم، قائلًا بأنه "إذا استمرت الأسعار في الارتفاع بهذا الشكل السريع –خصوصًا أسعار الوقود والغذاء- فإن ذلك سيكون له تداعيات خطيرة على الاستقرار المجتمعي والسياسي". وعبر هذه الإشارة فهل ستتجه الحكومة في الوقت الراهن إلى انتهاج مزيدًا من سياسيات خفض الدعم؟ أم ستتبنى برامج مساعدة عاجلة لحماية الجمهور من الأزمة خصوصًا المعرضين لخطر عبء الدخل المنخفض؟ بالإضافة إلى ذلك؛ هل سيتمكن المواطنون من المشاركة بآرائهم بشأن التعامل الأنسب مع سياسات الصندوق في ظل الأزمة الراهنة؟

- **القضية السادسة**: تزعم الحكومة المصرية بأنها ستتبنى (نهجًا ثلاثيًا) لحماية الشرائح الفقيرة في ظل الأزمة الراهنة؛ وأن هذا النهج سيرتكز على: أولًا: توسيع مخصصات الإنفاق الصحي، ثانيًا: تعزيز آليات الحماية الاجتماعية العاجلة، ثالثًا: زيادة نسب الإنفاق الاجتماعي (خصوصًا الإنفاق على التعليم والبنية التحتية والغذاء). وعبر هذا الطرح؛ كيف ستحدد الحكومة مدى كفاية وكفاءة هذا الإنفاق على المواطنين المصريين؟ وكيف ستتشكل سياسات الحكومة للمساعدة في ضمان التعافي العاجل؟ وما نقاط الخلاف -الجديدة- مع المُقرض الدولي إزاء هذا النهج؟

ثانيًا: أهمية الدراسة (ومبررات اختيارها):

- الأهمية النظرية:

تُضيف الدراسة الراهنة بُعدًا سوسيولوجيًا جديدًا حول مفهومي الضغوط "السياسية، والاجتماعية"، حيث تقع الدراسة في نطاق فرعي علم الاجتماع السياسي والاقتصادي، وتستهدف أن تكون نتائجها مبرهنات في مجال الضغوط والأزمات السياسية والاجتماعية، ومؤشرًا لقياس مستوى ثقة الجماهير بنظم الحكم وسياساتها وقت الأزمات، لا سيما إذا كانت هذه الضغوط تأخذ شكل الطابع الاجتماعي مثل (الفقر، البطالة، الصحة، والتعليم.. الخ)، كما تحاول الدراسة أيضًا؛ الوقوف عند بعض المفاهيم الجديدة مثل: (الضغوط وبيئات الأنظمة السياسية، الحقوق الاجتماعية، سياسات الحماية المجتمعية، الضغوط الاجتماعية العنيفة والمتوسطة، التوافقات السياسية وقت الأزمات العالمية، وآليات الاحتواء الحكومي للصدمات الخارجية)، فضلًا عن هذا؛ تهتم الدراسة الراهنة بالوصول إلى تعميمات جديدة حول العلاقة التشابكية بين الضغوط الاجتماعية التي قد يتعرض لها أفراد المجتمع -سواء الضغوط الداخلية تحت تأثير الأزمات الاقتصادية أو الضغوط الخارجية بفعل الحروب أو الجوائح الصحية- وبين ثقته بالسلطة القائمة، كما تستهدف الدراسة الراهنة؛ رصد بعض الأطر الجديدة لكيفيات تأقلم أعضاء المجتمع وتكيفهم عند مواجهة الضغوط والمشكلات المركبة، وإضافة هذه الأطر إلى المجال المعرفي الخاص بالمكتبة السوسيولوجية، واكتساب فهمًا جديدًا للمدلولات الآتية: "شبكة الأمان الاجتماعي، برامج الحماية الاجتماعية والاقتصادية، منظمات التمويل الدولي، الضغوط المالية، مؤشرات القلق المجتمعي، علاقة الوسط الاجتماعي بالوسط السلطوي وقت الأزمة، الوعي بالحقائق السياسية والاقتصادية، مخاطر الإشاعات الاقتصادية على الاستقرار المجتمعي"، وغيرها من المدلولات الأخرى التي قد تساهم في تشكيل بعض الإضافات المعرفية في هذا المجال،

وإثارة بعض التساؤلات والقضايا الفكرية حول تأثير الضغوط الداخلية والخارجية على المجتمعات وأنظمتها السياسية، خصوصًا في فترات الأزمات والكوارث العالمية، والتي قد تتسبب في حالة من فقدان الأمن الاجتماعي والسياسي لدى الطبقات الفقيرة والمتوسطة، ونشوء حالة من السخط والمقت الاجتماعي العام.

- الأهمية التطبيقية:

تأتي الأهمية التطبيقية للدراسة الراهنة في رصدها للعواقب والضغوطات السياسية والاجتماعية التي تتعرض لها الدولة المصرية جراء سياسات صندوق النقد الدولي للموافقة على الإقراض، في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، والكشف عن أثر هذه الضغوطات على مستوى الفقر، والبطالة، وارتفاع الأسعار، وانخفاض معدل الخدمات الاجتماعية، وارتفاع معدلات الانتحار، وتزايد نسب العنف المنزلي والطلاق، فضلًا عن تمحيص ضغوطات الصندوق على سياسات الدولة المصرية، وتأثير هذه الضغوط على علاقة الدولة بمواطنيها، واتجاه الدراسة الراهنة إلى اقتراح أنجع البرامج التي من شأنها التخفيف من حدة هذه الضغوطات، خصوصًا تلك التي تمس الفقراء من أصحاب الدخل المنخفض، واهتزاز علاقة الثقة بين المواطنين والدولة، وذلك بهدف؛ معالجة التأثيرات السلبية لسياسات الصندوق على مصر، بالإضافة إلى ذلك، تتجه الدراسة إلى التحقق من فرضية "أن الصندوق قد تحول إلى سلطة داخل مصر يسيطر ويتحكم في أغلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية، كما أن هذه السياسات لم تعد تحقق التنمية والازدهار المنشودتين، بل عمقت من هموم المصريين وزادت من بؤسهم الاجتماعي والاقتصادي"، وعلى هذا الأساس؛ تنبع أهمية الدراسة الراهنة في استعراضها لصور ومظاهر انتهاك الصندوق لسيادة الدولة المصرية باعتبارها وسيلة معاصرة للهيمنة الإمبريالية، وأسلوبًا خفيًا للسيطرة على سياسات مصر الداخلية والخارجية، ومحاولة التدخل في تقرير مصيرها. وعلاوة على ذلك؛ تحاول الدراسة وضع عدد من الآليات البديلة –من خلال رؤية بعض الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين- للتغلب على هذه السيطرة والهيمنة، وتجاوز هذه الضغوطات التي فرضتها سياسات الصندوق، بما يعزز من القدرة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمصر، في ظل أزمتها الراهنة وتراكم ديونها من ناحية، وما تعانيه من مظاهر تضخم في جميع مناحي قطاعاتها الحيوية من ناحية أخرى، ومحاولةً لرسم بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من حدة إجراءاتها التقشفية –خفض الدعم، تقليص الأجور، زيادة الضرائب، ضعف شبكات الأمان الاجتماعي، ضعف مستويات التنمية البشرية، تخفيض الدعم الصحي، زيادة معدلات الهجرة، لجم الإنفاق العام، ضعف

الحوكمة، وتقليص دور القطاع الخاص- والتي تتبعها الدولة المصرية، وما يصاحب ذلك من تداعيات سلبية على الحياة الاجتماعية للمصريين من ناحية، والسياسية من ناحية أخرى.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

١. استعراض شكل العلاقة بين مصر وصندوق النقد الدولي من حيث (الاتفاقيات والمفاوضات الجديدة، سياسات وشروط الصندوق للإقراض، أهداف الصندوق، فاعلية البرنامج الجديد، مجال اختصاصه، وأزمة ديونه مع مصر).
٢. الكشف عن تجليات شروط الصندوق على الحياة السياسية في مصر لاسيما إزاء المعضلات الآتية (إلزام الحكومة، تقليص دور القطاع العام، قضية الحوكمة، الفساد، ضمان استغلال أموال القرض في الإصلاحات الهيكلية، زيادة دور القطاع الخاص، علاقة الثقة بين المواطنين والنظام الحاكم، الاستثمارات الأجنبية، مؤشرات القلق المجتمعي، الشائعات والاستقرار المجتمعي، شراء الديون المصرية، الأموال الساخنة، المشاريع القومية، ومشاركة المواطنين بشأن التعامل الأنسب مع سياسات الصندوق).
٣. التعرف على انعكاس السياسات الاقتصادية التقشفية على جودة الحياة الاجتماعية في مصر لاسيما تجاه القضايا الآتية (الفقر والبطالة، الدخل وضغوط العمل، الترابط الأسري والعنف المنزلي، قيم الولاء والانتماء، مؤشر السعادة والرضا عن الحياة، جودة التعليم والتنمية البشرية، الأمن الصحي، انتشار الجرائم، الهجرة، معدلات الانتحار، العنوسة، والطلاق).
٤. فحص بعض التدابير الوقائية المقدمة من الحكومة المصرية لحماية غير القادرين والفقراء ومحدودي الدخل، وتقييم مردودها عليهم في ظل السياسات التقشفية الراهنة، واقتراح بعض البدائل والحلول لتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية والتخفيف من حدة الصدمات الراهنة.
٥. أخيرًا؛ تبيان الشكل المستقبلي لعلاقة الاقتراض بين مصر والصندوق.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة الراهنة حول تساؤل رئيسي مفاده: ما مظاهر الضغوط السياسية والاجتماعية الناجمة عن شروط صندوق النقد الدولي في مصر؟ وينبثق عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية؛ كالتالي:

١. كيف تتشكل العلاقة بين مصر وصندوق النقد الدولي من حيث (الاتفاقيات والمفاوضات الجديدة، سياسات وشروط الصندوق للإقراض، أهداف الصندوق، فاعلية البرنامج الجديد، مجال اختصاصه، وأزمة ديونه مع مصر)؟
٢. كيف تتجلى شروط الصندوق على الحياة السياسية في مصر لاسيما إزاء المعضلات الآتية (إلزام الحكومة، تقليص دور القطاع العام، قضية الحوكمة، الفساد، ضمان استغلال أموال القرض في الإصلاحات الهيكلية، زيادة دور القطاع الخاص، علاقة الثقة بين المواطنين والنظام الحاكم، الاستثمارات الأجنبية، مؤشرات القلق المجتمعي، الشائعات والاستقرار المجتمعي، شراء الديون المصرية، الأموال الساخنة، المشاريع القومية، ومشاركة المواطنين بشأن التعامل الأنسب مع سياسات الصندوق)؟
٣. ما انعكاس السياسات الاقتصادية التقشفية على جودة الحياة الاجتماعية في مصر لاسيما تجاه القضايا الآتية (الفقر والبطالة، الدخل وضغوط العمل، الترابط الأسري والعنف المنزلي، قيم الولاء والانتماء، مؤشر السعادة والرضا عن الحياة، جودة التعليم والتنمية البشرية، الأمن الصحي، انتشار الجرائم، الهجرة، معدلات الانتحار، العنوسة، والطلاق)؟
٤. ما التدابير الحكومية المقدمة لحماية غير القادرين والفقراء ومحدودي الدخل في مصر؟ وكيف يمكن تقييم مردودها عليهم في ظل السياسات التقشفية الراهنة؟ وما الاستراتيجيات والبدائل المقترحة لتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية من منظور بعض (الخبراء والأكاديميين)؟ وما الشكل المستقبلي لعلاقة الاقتراض بين مصر والصندوق (استمرار أم انقطاع)؟

خامسًا: المفهومات الأساسية للدراسة:

ترتكز الدراسة الراهنة على أربعة مفاهيم أساسية تتمثل فيما يلي:

١. مفهوم الضغوط السياسية (Political Pressures):

يُعرف (سيمون أندرسن Simon Andersen) الضغط السياسي بأنه "التأثير المباشر أو غير المباشر في عمليات صنع القرار السياسي داخل مجتمع معين، وغالبًا ما تكون هذه التأثيرات منصبة على السلطة الحاكمة، وموجهة من الداخل أو من الخارج"، إذ أنها تعتمد في مضمونها على عناصر متداخلة من الإكراه أو السلطة الجبرية، وذلك للتبني أو التخلي عن قرار محدد، في ضوء الشرعية الديمقراطية أو السلطة القانونية، وفي هذا الشأن؛ فإن عدم الامتثال لضغوط التبني أو التخلي هذه قد تؤدي إلى -أو تهدد بـ- عواقب وخيمة على الحكومة المحلية القائمة

(Simon Andersen, Mads Jakobsen, 2018: 8). بينما يشير (سيباستيان هيلماير Sebastian Hellmeier) إلى أن مصطلح الضغط السياسي الدولي يُفهم على أنه "التهديدات الجادة بقطع العلاقات الدبلوماسية، أو فرض مجموعة من العقوبات القاسية على حكومات بعض الدول، بما يؤثر سلبًا على مؤشرات التعبئة السياسية في البلدان المستهدفة"، وقد تأتي هذه الضغوطات إما من قبل دول أو من قبل بعض المنظمات الدولية (الاقتصادية، السياسية، الحقوقية، أو التنموية.. الخ)، كما أن هذه الضغوطات قد تكون قادرة على تعزيز حدة الصراع الحكومي مع المعارضة المحلية، بما يساهم في تصاعد الاحتجاجات، وزيادة العنف، وضعف مقومات الاستقرار، كما يمكن لهذه الضغوطات السياسية أن تخلق مجموعًة من الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن العقوبات، وحرمان قطاعات واسعة من السكان من احتياجاتهم الأساسية، فضلًا عن؛ تصاعد المظاهرات الحاشدة، وإضعاف الحكومات المحلية، وزعزعة الثقة السياسية فيما بينهم وبين مواطنيهم (Sebastian Hellmeier, 2021: 454). كذلك تعتقد (سارة بوش Sarah Bush) أن مفهوم الضغوط السياسية قد يتشكل في "محاولة بعض المنظمات الخارجية أو الجهات الفاعلة غير الحكومية في التأثير على السياسات المحلية للدول بطرق متعددة"، حيث قد تستهدف هذ الضغوطات الجهات الحكومية أو غير الحكومية، كما أنها قد تأتي في صورة ضغوط اقتصادية، أو ضغوط عسكرية، أو حتى تدخلات ثقافية (كفرض قيم معينة مثل قيم المثلية الجنسية) أو غيرها (Sarah Bush, 2022: 1-8). وعلاوة على ذلك؛ فإن هذه المنظمات قد تؤثر فعليًا في أي جانب من جوانب السياسة الداخلية للحكومات القائمة، مما قد يتسبب في زيادة حدة التمايز بين مكونات المجتمع، والاستقطاب داخل البلدان، وزيادة مستويات الاختلاف والفرقة، وإضعاف معايير التعاون والاستقرار المؤسسي والترابط بين مكونات المجتمع الواحد، كذلك؛ التسبب في زيادة مستويات الصراع مع الحكومات القائمة.

وتُعرّف الدراسة الراهنة الضغوط السياسية (إجرائيًا) على أنها: (التدخلات الخارجية لصندوق النقد الدولي في السياسة الداخلية للدولة المصرية، والتأثير فيها، وتغيير بعضها، وتجميد البعد الآخر، فضلًا عن؛ إجبار الحكومة المصرية على اتخاذ قرارات اقتصادية جديدة قد تزيد من الصعوبات الحياتية لأعضاء المجتمع المصري، وعلى جميع المستويات والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية "أي التسبب في إضعاف مستوى الثقة بين المصريين وحكومتهم").

٢. مفهوم الضغوط الاجتماعية (Social Pressures):

عرّف (داماي ناسوتيون Damai Nasution) الضغوط الاجتماعية بأنها "مجموعة من التأثيرات الداخلية والخارجية السلبية، والتي قد تساهم في خلق عدد كبير من المشكلات الاجتماعية، وقد تتشكل في هيئة منغصات تصيب الحياة اليومية لأفراد المجتمع، مثل القلق الاجتماعي، والخوف من الحاضر والمستقبل، وقد تخلق أمراض الصحة العقلية مثل الاكتئاب، كما أنها قد تزيد من المعاناة اليومية للأفراد"، إذ أن السلوك الذي يتبناه الشخص قد يرجع إلى ضغوط التأثيرات الاجتماعية، حيث إن هناك نوعان من الضغوط الاجتماعية: ضغوط الطاعة للرؤساء (لتنفيذ قراراتهم السياسية)، وضغوط الامتثال (لعادات وتقاليد المجتمع). (Nasution, stermark, 2012: 165).كما عرّف (بينجتون Bington) الضغط الاجتماعي بأنه "أحداث الحياة الضاغطة اجتماعيًا والتي ترسب الاكتئاب والفقر والانتحار والعنوسة والطلاق، خاصة عند غياب الدعم الاجتمـاعي المناسب"، فقد تبين أن الضغوط المتعلقة بالفقر هي من أفضل المؤشرات للتنبؤ بالاكتئاب لدى أفراد المجتمع خصوصًا عند التعرض لأزمات دولية، أو تعرض الفرد لأزمات شخصية مثل فقدان الوظيفة أو التعثر في سداد ديونه البنكية، فضلًا عما تخلفه هذه الضغوط من مسببات للانتحار نتيجة عدم القدرة على الوفاء بالتزامات الزواجية، أو ضغوط علاقات ما قبل الزواج، أو عدم القدرة على حل المشاكل الاقتصادية، أو مشاكل العمل، وبالأخص عند الافتقار إلى المساندة الاجتماعية، فضلًا عن؛ أنه إذا كانت اتصالات الفرد وعلاقاته محدودة، وتفاعلاته مع الدولة سلبية؛ فإن ذلك حتمًا سيؤدي إلى زيادة الضغوط في حياته المعيشية (يحيى القبالي، ٢٠١٧: ١٦٧). كذلك قد تتشكل مظاهر الضغوط الاجتماعية في الصور التالية "التمييز العرقي والطبقي، عدم المساواة بين الإناث والذكور، انتشار الجرائم وزيادة العنف، صعوبة تجاوز الفجوة بين الأجيال، انتشار الأمية والجهل، التقوقع على الذات، الانغلاق الثقافي أمام المجتمعات الأخرى، صعوبة ذوبان الفرد في مجتمعه، وزيادة القيود والمعوقات الاجتماعية الفكرية والمعرفية، فضلًا عن؛ ضعف الاستقرار الاجتماعي والأمني". (أحمد الشياب، عنان محمد، ٢٠١٤: ص ص ٤٤-٤٥).

وتُعرّف الدراسة الراهنة الضغوط الاجتماعية (إجرائيًا) بأنها: "ارتفاع مستوى المشكلات الاجتماعية التي يتعرض لها المواطن المصري في حياته اليومية والمعيشية نتيجة تطبيق الحكومة لشروط صندوق النقد الدولي، والتي قد تتجلى في الصور الآتية: ارتفاع نسب الطلاق بشكل يومي، المشكلات الزواجية، زيادة معدلات الانتحار، استشراء العنوسة، ارتفاع تكاليف العلاج والمتطلبات الطبية والصحية،

تدني مستوى التعليم الحكومي وزيادة تكاليف التعليم الأهلي والخاص، ارتفاع معدلات الفقر، ضعف الخدمات الحكومية وغلاء تكاليفها (كالكهرباء، مياه الشرب، الغاز الطبيعي، الصَرف الصحي، النقل والاتصالات)، فضلًا عن؛ ارتفاع مستويات الجريمة وتعاطي المخدرات بكافة أنواعها".

٣. مفهوم الأزمة الاقتصادية (Economic Crisis):

يُعرف (ميشيل فونتي Michele Fonte) الأزمة الاقتصادية على أنها "سمة من السمات المعاصرة لاقتصاد السوق الحر، والتي تنشأ نتيجًة للتفاعل غير المتوازن بين قروض البنوك والشركات والأفراد"، فيما يعرفها (ماركس Marx) على أنها "عملية دورية تمر عبر أربع مراحل: الانتعاش الاقتصادي والازدهار، ثم الإفراط في الإنتاج، يليها الركود، وأخيرًا تتجلى مظاهر الأزمة بصورها الاقتصادية المختلفة"، وضمن هذه الدورة؛ تظهر الأزمة كفترة انقطاع لعملية تراكم رأس المال في أيدي الرأسماليين بسبب انسداد استهلاك السلع في السوق، ومن ثم؛ فإن مصطلح "أزمة" يعني توقف التدفق الطبيعي للتبادلات الاقتصادية، كما يشير (ماركس وإنجلز Marx & Engels) إلى أن اقتصاد السوق مكون من مجموعة معقدة من التبادلات التي تدعم الحياة الاقتصادية الحديثة والمجتمع، ويكون لكل انهيار في السوق تأثير اجتماعي عميق وخطير على أفراد المجتمع وحكومته، ففي أوقات الأزمات الاقتصادية يتقلص الأساس المادي لحياة الإنسان بشكل كبير، وتتعرض حياة الأفراد للضعف والاحتياج، ومن المحتمل أن تعود بهم إلى حياة المجاعات والتخلف.(Michele Fontefrancesco, 2013: 18). كما يصفها (كريستوس ميموس Christos Memos) بأنها "انحراف أو انعكاس للعلاقات الاجتماعية المنظمة رأسماليًا، فضلًا عن كونها ظاهرة اجتماعية معقدة، وتحتاج إلى البحث في الأسس الاجتماعية التي تقوم عليها، والتي من خلالها قد تظهر لنا على أنها حقيقة اقتصادية صادمة، أو أحجية غير مفهومة، لكن جوهرها هو دستورها الاجتماعي، الذي يصنفها باعتبارها شكلًا مقلوبًا من العلاقات الاجتماعية الرأسمالية". (Christos Memos, 2021: 6-7). فيما يعرفها (كينز Keynes) على أنها "فترة في دورة اقتصادية يواجه فيها الاقتصاد صعوبات لفترة طويلة من التطور الاقتصادي السلبي في أي مجتمع، ويمكن أن تشمل هذه الأزمة اقتصادًا واحدًا أو أكثر، أو قطاعًا اقتصاديًا واحدًا في جميع أنحاء العالم، أو الاقتصاد العالمي بأكمله، فهي بمثابة عملية انخفاض لرأس المال المحلي أو الدولي، وتعويضه بالديون وعمليات الاقتراض، والتي تزيد من الأزمة ولا تعالجها، خصوصًا في اقتصادات الدول الفقيرة" (Azra Hadziahmetovic, et al, 2018: 48-49). ومن هنا؛ كانت

الأزمة الاقتصادية وستظل ظاهرة مجتمعية، ولها طابعها متعدد التخصصات بسبب حقيقة أنها ليست لها آثارًا اقتصادية فحسب؛ بل لها آثار سياسية واجتماعية أيضًا، مما يعني أنها اضطرابات دورية يتبعها التعافي.

وتُعرّف الدراسة الراهنة الأزمة الاقتصادية العالمية (إجرائيًا) على أنها: "فترة من التباطؤ الاقتصادي العام، والتي تعاني منه كافة دول العالم، بما فيها مصر، وتتسم هذه الفترة بانخفاض في الإنتاجية، وتراجع في قيمة العملة، وغالبًا ما يكون هذا التباطؤ بسبب التضخم، ورفع الفائدة البنكية، وتقليص الدعم، وهي من أبرز شروط وضغوطات صندوق النقد الدولي على الحكومة، لمنحها القرض الجديد، كما تتسم مظاهر هذه الأزمة في مصر بنقصٍ في السلع الأساسية، والتضخم المتسارع، وزيادة الأسعار، ونقصٍ في الإمدادات، وتفشي مظاهر الركود الاجتماعي العام".

٤. منظمة (صندوق النقد الدولي International Monetary Fund**):**

يعد صندوق النقد الدولي (IMF) وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة (UN)، وقد تم تأسيسها عام ١٩٤٤، بهدف تأمين التعاون النقدي بين دول العالم، ولتثبيت سعر صرف العملات النقدية، بالإضافة إلى توسيع السيولة الدولية (بغرض الوصول الآمن إلى العملات الصعبة)، ويترأس الصندوق مجلس محافظين، يمثلون الدول الأعضاء البالغ عددهم (١٩٠) دولة، وقد تضمنت أنشطة الصندوق في الآونة الأخيرة؛ تمويل عجز ميزان المدفوعات قصير الأجل للبلدانِ الأعضاء عن طريق تقديم القروض لهم (بضمانات وشروط)، فضلًا عن تقديم المشورة لهم، ومساعدتهم في وضع آليات صارمة من أجل سداد ديونهم في أوقاتها المستحقة. (Lawrence McQuillan, 2022: 1-4). كما يتشكل الصندوق من "مجلس تنفيذي" مكون من (٢٤) مديرًا يمثلون أهم الدول الأعضاء وهم: "أمريكا، الصين، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا"، ويقدر إجمالي الموارد لدى الصندوق (٦٨٧) مليار دولار، و (٧٠٨) مليار دولار من الموارد الإضافية، كما يسجل الصندوق أكبر الدول المُقترضة منه وهم: "الأرجنتين، مصر، أوكرانيا، باكستان، الإكوادور"، وعلاوة على ذلك؛ يراقب الصندوق سياسات هذه الدول المالية والاقتصادية وحتى الاجتماعية بشكل منتظم، كما يسلط الضوء على الأخطار المحتملة التي قد تحدق بالاستقرار الداخلي والخارجي لهذه الدول، ويقدم لهم المشورة بشأن التعديلات المطلوبة في السياسات الداخلية، لإتمام عملية الإقراض، وقد يلجأ الصندوق إلى الضغط –بسياسات وشروط جديدة تسمح لها بالتدخل المباشر في إدارة الملفات الاقتصادية والسياسية للدول المدينة- على هذه الدول حينما تواجه مشاكل في سداد قيمة القروض، أو التعثر في

سداد خدمة مدفوعات ديونها. (Martin A. Weiss, 2022: 1-2).
ومن أبرز شروط الاتفاق مع الصندوق للاقتراض هو "تفويض الصندوق بالتدخل في إجراءات الحكومة الاقتصادية داخل البلدان المقترضة، والسماح لهم بالمراقبة، وتنفيذ بعض الشروط التي تتراءى للصندوق، عبر فرض سياساتها الإصلاحية أو الهيكلية، فضلًا عن؛ تسهيل اطلاع مجلس إدارة الصندوق على الموارد العامة للدولة المقترضة، وهذه الصلاحية تكون بشكل مؤقت، وبموجب الضمانات والشروط المبرمة بينهم، وذلك بهدف تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات". (Reinhart, Trebesch, 2016: 4).

وتُعرّف الدراسة الراهنة صندوق النقد (إجرائيًا) بأنه: "منظمة دولية، تقترض الحكومة المصرية منها كملاذ أخير لسد العجز المالي لديها، وتفرض هذه المنظمة على الحكومة بعض الشروط والسياسات المجحفة، والتي يكون لها تأثير مباشر وسلبي -وتخلق تبعية طويلة الأمد- على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأعضاء المجتمع المصري من ناحية، والدولة المصرية من ناحية أخرى".

سادسًا: التوجه النظري للدراسة:

تبنت الدراسة الراهنة ثلاثة اتجاهات نظرية في تفسيرها لمتغيرات وقضايا الدراسة، يتم عرضها على النحو التالي:

-الاتجاه الأول: نظرية الاقتصاد السياسي الدولي International Political Economy:

يهتم الاقتصاد السياسي الدولي (IPE) بالتفاعل بين الاقتصاد والسياسة في الساحة العالمية، فالاقتصاد هو النظام الذي يتم من خلاله تنظيم إنتاج واستهلاك وتوزيع السلع والخدمات وتوفير الأموال، بينما تتعلق السياسة بالمجموعة الكاملة من المؤسسات والقواعد التي تحكم تفاعلاتنا الاجتماعية والاقتصادية، ومن أجل فهم العالم من حولنا، لا يمكن فصل الأزمات الاقتصادية عن السياسية بأي طريقة ذات معنى، حيث يتم تنظيم السلوك الاقتصادي تقريبًا بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الحكومة، فإذا كانت الموارد شحيحة، يتجاوز الطلب العرض وترتفع الأسعار، وإذا انخفض المعروض العالمي من السلع (على سبيل المثال بسبب الحرب) بينما ظل الطلب كما هو أو ازداد، فلا يمكن للمستهلكين (بسهولة) التبديل إلى منتج آخر وبالتالي ترتفع أسعار السلع المطلوبة، وفي الوقت نفسه؛ يمكن للحكومات أن تتصرف بوعي لتغيير أنماط الاستهلاك والعرض والطلب والأسعار وجميع المتغيرات الاقتصادية الأخرى، ولهذا الغرض، تمتلك الحكومة الوطنية أدوات اقتصادية وتنظيمية محلية تحت تصرفها، حيث تمكن السياسة النقدية للحكومة من خلال البنك المركزي تنظيم حجم ومعدل الزيادة (أو النقصان) في

المعروض النقدي في بلد ما، مما يؤثر بدوره على أسعار الفائدة، كما تسمح السياسة المالية للحكومة بتعديل مستويات الإنفاق العام ومعدلات الضرائب -مثل ضريبة الدخل، وضرائب المبيعات المفروضة على العديد من المنتجات والخدمات- من أجل مراقبة الاقتصاد المحلي والتأثير عليه، ولكن؛ إذا كانت هذه الحكومة مدينة لدولة ما، أو مقترضة من منظمات دولية أخرى، فإنها قد تفقد جزءًا كبيرًا من استقلالية قرارها السياسي الاقتصادي، وذلك في ضوء المعيار التالي "أن السياسة والاقتصاد لا يعملان في مجالات منفصلة، ولكنهما مترابطان بشكل وثيق". (Jappe Eckhardt, 2016: 1-4). وقد مهد هذا المعيار فضلًا عن أنماط التعاون الجديدة؛ إلى ولادة سياسة عالمية معاصرة، يؤدي بموجبها الاقتصاد السياسي الدولي دورًا مهمًا، وهو ما يسمى بالاقتصاد المعولم أو المترابط، حيث تكون الدول -من خلاله- على استعداد للعب دور محفوف بالمخاطر، وذلك بهدف تعزيز مصالحها الاقتصادية والأمنية، في ظل التأثيرات الخارجية (للقوى السياسية، المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات المُقرضة) على ديناميكيات السوق المحلي من ناحية، وعلى عمليات صنع القرار السياسي الداخلي من ناحية أخرى، سواءً بالسلب أو بالإيجاب. (Sriyani, Nonutu, 2020: 3-7). وعبر هذا الطرح؛ فإن الاقتصادات السياسية الناجحة تتطلب سيادةً للقانون المحلي، وضمانًا لحقوق الملكية، والتي بدورها تقلل من عدم اليقين المجتمعي والسوقي، وتثبت التوقعات الإيجابية، وتخفض من تكاليف المعاملات، وتزيد من الشفافية والحوكمة (خصوصًا أوقات الأزمات الاقتصادية)، كما أنها تحسن من شروط وسياسات التعاقد على قرض آمن، لسد عجز ميزان المدفوعات لديها، فضلًا عن تقييد السلوك الاجتماعي الضار من قبل النخب ورجال الأعمال، وحماية الطبقات الفقيرة، وتوفير حوافز للشركات والمصانع الصغيرة، في حين تفشل العديد من الدول في تطوير القدرة على توفير سلع جماعية مهمة وقت الأزمات العالمية، وتبعًا لهذا تتجه هذه الدول للاقتراض المتهور –غير المدروس- من المنظمات الدولية، مما يكبدها الكثير من الخسائر، ويضفي على مواطنيها المزيد من الضغوط الاجتماعية، وعلى متخذي القرار فيها المزيد من الضغوط السياسية (Andrew Sobel, 2016: 248). وعلاوة على ذلك؛ فقد تكون بعض الدول قادرة بما يكفي وتتمتع بالمؤسسات الضرورية، لكنها تتراخى في وضع آليات مهمة للحوكمة الرشيدة، والتمويل العام والخاص، مما يشكل صدمة أمام خلق القدرات والأدوات المساعدة في إدارة والحد من الانكماش الاقتصادي الذي يمكن أن يلحق الضرر بالمجتمع ككل.

- **الاتجاه الثاني: الاقتراض كعامل ضاغط على الحكومات لـ (جون كينز John Keynes):**

أشار (جون كينز John Keynes) في رؤيته النظرية -الاقتراض من أجل الاستثمار- أن الإنفاق الحكومي في فترات الركود إذا لم يكن متبوعًا بالادخار في فترات الازدهار، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الديون الحكومية الداخلية والخارجية، مما سيضطر الحكومات إلى الاقتراض الدولي كحل أمثل في أوقات الأزمات، لذا فمن الأهمية بمكان استغلال هذه القروض في الإنفاق على الاستثمار، وليس في الإنفاق على الاستهلاك الحكومي، وذلك لأن نقص الاستثمار -في هذا الوقت- يعد مشكلة رئيسة، كما أن "الاقتراض والإنفاق غير الرشيدين" واللذان تقومان بهما الحكومة هما السببان الرئيسان في الركود، فضلًا عن كونه يثقل من كاهل الميزانيات المستقبلية مع زيادة أسعار الفائدة ومزاحمة الاستثمار الخاص، ولتجنب هذه الأزمة، سيتعين على الحكومة تجنب الإنفاق الزائد وإلغاء قيود التجارة ورأس المال، وذلك بهدف تلافي انخفاض الطلب الكلي وأعباء الديون التي تتجاوز فرص الربح إلى مستوى "الإفلاس الحكومي"، فضلًا عن أهمية استغلال القروض -المحلية والدولية- في مشاريع ذات عوائد مالية عالية، تجنبًا لزيادة الفائدة وأعباء سداد القروض، مع ضرورة تسهيل الإقراض المصرفي لتمويل الاستثمارات الخاصة، وزيادة حيازات السيولة وحصص السندات الحكومية الأكثر أمانًا في محفظة البنوك التجارية، بالإضافة إلى؛ تعزيز الطلب الفعّال عن طريق زيادة الاستثمار بشكل مباشر أو غير مباشر. (Kristina Spantig, 2013: 3-11). وفي هذا الصدد؛ فقد دافع (كينز) عن الاقتراض الحكومي كوسيلة لمواجهة النمو الاقتصادي البطيء، ولكن بشروط أهمها؛ أن يكون الاقتراض فقط من أجل الاستثمار، والميل إلى الادخار مع تحفيز الاستثمار المحلي، واستغلال أموال القروض في الاستثمار (الصناعي، التجاري، الزراعي) وليس في بناء المشاريع الخدمية، بالإضافة إلى إفساح المجال أمام "الاستثمار الاجتماعي" في صورة إنشاء صناديق للبنية التحتية مدعومًة من الحكومة وبإشراك المستثمرين من القطاع الخاص، الذين سيجمعون أموالهم مع الحكومة لإتمام تنفيذ البنية التحتية (Linda Yueh, 2018: 1-3). وفي هذا الشأن؛ حذر (كينز) من مخاطر "القمع المالي" والذي يتضمن الإقراض الموجه للحكومة من قبل الجماهير المحلية الأسيرة (مثل صناديق المعاشات التقاعدية أو البنوك المحلية)، والسقوف الصريحة أو الضمنية لأسعار الفائدة، باعتبارها وسيلة لخفض نسب الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث عادة ما يكون "القمع المالي" مصحوبًا "بجرعات ثابتة من التضخم"، وأن استخدام التضخم لفرض الضرائب لم

تكن فكرة جيدة على الدوام، فضلًا عن؛ تعرُض الحكومات إلى ضغوط خارجية هائلة من أجل خفض قيمة عملتها بعد كل عملية اقتراض، ولأنها الوسيلة التي يتم من خلالها حساب ديونها، كما نبه (كينز) من أخطار الاستخدام المستمر للأموال المستهلكة من قبل الجمهور، كونها تعزز من مشكلة نقص البدائل الملائمة (Sebastian Teupe, 2020: 4-12). وعبر هذا الطرح، فإنه إذا كان هناك مستوى لا يطاق من الديون، فإن الحكومات ليست أمامها إلا أن تتنصل من الديون، أو أن تفرض ضريبة رأس المال، أو أنها تسعى لتُضخم الديون، وفي كل الأحوال سوف تتعرض الحكومات لضغوطات داخلية هائلة (فقدان الثقة في أدائها)، وضغوطات خارجية مُلزمة (المطالبة بسداد ديونها والتدخل في سياساتها المحلية).

- الاتجاه الثالث: ضغوط الرأسمالية العالمية على المجتمعات عند (كارل ماركس Karl Marx):

يشكل النمط الرأسمالي للإنتاج عند (ماركس Marx) خطرًا حقيقيًا على المجتمعات الفقيرة، حيث يشير (ماركس) إلى أن المجتمعات قد انتقلت عن طريق تراكم رأس المال من التبادل البسيط للأشياء المفيدة "قيم الاستخدام" إلى تداول السلع المعرضة بشدة للأزمات "قيم التبادل"، وأن هذه السلع قد تزيد من حجم ديون الدولة، عبر تصاعد عمليات الاقتراض الخارجي والاستدانة، وزيادة مستويات التضخم الداخلي، وهي عملية عالمية شملت كل المجتمعات التي كانت قائمة قبل الرأسمالية، وأن هذا المسار الخطير الذي تسلكه الرأسمالية العالمية سوف ينتهي إلى تدمير الفقراء والاستعاضة عنهم بشكل اجتماعي أعلى، كما أن (ماركس) تنبأ بسقوط وشيك لـ "شكل القيمة"، وحدوث اضطرابات في السياسة الدولية، وأزمات محدقة بالسوق العالمية، جراء تصاعد عمليات الرأسمالية، فضلًا عن أن التوسع العالمي لـ "شكل القيمة" سيدمر ببساطة أشكال ما قبل الرأسمالية، لذا تضمنت توصية (ماركس) تعديلًا جوهريًا لسبل الانتقال من "نمط الإنتاج الرأسمالي" إلى مجتمع "المنتجين المحليين". (Gareth Jones, 2018: 188-193). وعبر هذا الطرح فإن؛ فهم التضخم المصحوب بركود في الاقتصاد؛ كان نتيجة للانخفاض الكبير في معدل الربح في فترات ما بعد الحروب والأزمات الاقتصادية العالمية، وما يتبعها من ضغوطات اجتماعية تصيب غالبية أفراد المجتمع –خصوصًا الطبقات الفقيرة- مثال ذلك؛ التضخم، خفض الأجور، ارتفاع الأسعار، وظهور مشاكل العولمة محليًا، بالإضافة إلى؛ أن معدل الربح لن يزيد بشكل كبير في أوقات الأزمات العالمية، على الرغم من كل المحاولات العدوانية لزيادته، وأنه عاجلًا أم آجلًا سوف يعاني الاقتصاد المحلي بعد كل أزمة من فترة كساد خطيرة، وسوف يؤدي الجمع بين معدل الربح

المنخفض ومستويات غير مسبوقة من الديون في النهاية إلى إفلاس واسع النطاق لكل من الشركات والأفراد، وهو ما قد يتسبب بدوره في هروب رأس المال الأجنبي، ومن ثم تضطر الدول -حتى تتجنب مثل هذا الكساد- إلى زيادة الديون المحلية والأجنبية على حد سواء، عبر الاقتراض، ولكن مثل هذا التوسع في الديون من شأنه أن يجعل الكساد النهائي يتشكل بصورة أسوء وبشكل مدمر للمجتمعات والحكومات، بالإضافة إلى التسبب في معاناة كبيرة لأفراد المجتمع (فقدان الوظائف، انخفاض الدخل، زيادة الجوع والفقر، وزيادة القلق واليأس، وما إلى ذلك) لا سيما في البلدان النامية. (Fred Moseley, 2011: 9-10). وفي ضوء ذلك؛ فعلى الدولة أن تؤدي دورًا حيويًا لتجنب مثل هذه الضغوطات، عبر المسارات الآتية: ترشيد إنفاق رأس المال، وضع معيار للأسعار، منح الإعانات أو الاحتكارات القانونية للطبقات الفقيرة، زيادة المساعدات الحكومية للأفراد، استثمار رأس المال المحلي في النهوض بالبنية التحتية مثل "بناء الطرق والقنوات"، فضلًا عن؛ صياغة القوانين واللوائح التي تحمي عمليات الإنتاج، وتكبح شغف الرأسماليين ورجال الأعمال الذين يستنزفون قوة العمل؛ وذلك "عبر تقييد يوم العمل، ووضع الضوابط واللوائح، وفرض تدابير حكومية على العمال البالغين". (Guillermo Escudé, 2021: 415-418). بالإضافة إلى غيرها من الإجراءات الأخرى؛ التي تمنع تحويل دماء الأطفال إلى رأس مال في مصفوفتنا الاجتماعية، وذلك عن طريق توسعات بسيطة في الأنظمة المزدوجة للكميات والأسعار، مع ضرورة أن تقوم الدولة بالانخراط في صياغة تحليلية تتضمن "الطبقة الاجتماعية" للموظفين العموميين المسؤولين عن الحكومة، والذين يمولون أنشطتهم عن طريق تحصيل الضرائب من "السلع العامة" التي تنتجها الدولة، من أجل تمييزها عن "السلع الخاصة" التي تنتجها الرأسمالية.

مناقشة التوجه النظري للدراسة

لقد طرحت "المقولات النظرية" سالفة الذكر بعض القضايا الأساسية، والتي ساهمت في تفسير موضوع الدراسة، يتم عرضها على النحو التالي:

– إن اقتصادات نظام السوق أصبحت عابرة للقوميات بشكل متزايد، وبالتالي فهي تعمل خارج السيطرة المباشرة للدول، حيث إن العولمة والتدفقات العابرة للحدود "المتعلقة بالخدمات والسلع والأشخاص"، تعني أن المحددات والأزمات الاقتصادية بدأت أيضًا في تجاوز الحدود الوطنية.

- تجاوزت الضغوط الاجتماعية والسياسية قدرة الدولة –بمفردها- على التعامل معها وبفعالية، فضلاً عن أن وجود نظام متكامل تُحرر فيه الدولة حركة الأموال ورأس المال هو أيضًا سبب رئيسي للأزمة المالية ونشوء الضغوط الخارجية.
- إن النتائج الاقتصادية السلبية للحكومة لها آثار خطيرة على استقرار الحياة الاجتماعية والسياسية، وذلك لأنها تؤثر على تدني مستوى الثقة في السلطة.
- إن الرأسمالية بطبيعتها وبشكل حتمي نظام اقتصادي ظالم واستغلالي، ويخلق ضغوطًا على الطبقات الفقيرة، ولبناء نظام اقتصادي عادل ومنصف بدون استغلال، فعلى الدولة تخفيض مستوى الاقتراض من المنظمات الخارجية، وتخفيض قيمة الديون، وتغيير النظام الاقتصادي من الرأسمالية الحرة إلى مجتمع المنتجين المحليين.
- في فترات الكساد والأزمات الاقتصادية، تلجأ الحكومات إلى الاقتراض، وذلك لسد عجز ميزانيتها؛ مما يتسبب في خفض "معدل الربح وتراكم رأس المال وقيمة العملة الوطنية"، وبالتالي يتباطأ النمو وترتفع نسب البطالة، وهذا بدوره يشكل ضغطًا هائلًا على أفراد المجتمع من ناحية، وعلى السلطة الحاكمة من ناحية أخرى.
- إن فوائد الديون التي تدفعها الدولة للمُقرضين الدوليين هي السبب الرئيس في خلق كل من "الشرّين التوأمين" المتمثلين في ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، علاوة على خفض الأجور وزيادة مستويات الفقر وفقدان الثقة في نظام الحكم.
- إن الهدف الاستراتيجي للمنظمات المالية الدولية هو الربح، عبر ما تفرضه من فوائد عالية على قيمة ديونها للدول والشركات، وبالتالي فإنها تخلق ضغوطًا مجتمعية خانقة، تتمثل في انخفاض مستويات المعيشة، وزيادة الضغط والإرهاق على حياة الأفراد اليومية.
- ما يزيد من الضغوط الداخلية على المجتمعات –في ظل الديون الخارجية- قيام الشركات المحلية برفع أسعارها بمعدل أسرع من أجل استعادة معدل الربح، بدلاً من زيادة الإنتاج والتوظيف.
- يثور الرأسماليون الجدد في فترات الأزمات المالية ضد المعدلات المرتفعة من التضخم، والتي تفرضها الدولة، ويسعون إلى إجبار الحكومة على تبني سياسات تقييدية (إنفاق أقل، وأسعار فائدة أعلى)، فينخفض التضخم، ولكن أيضًا يرتفع معدل الفقر وتزيد البطالة.
- يؤدي الركود التضخمي –إثر الاقتراض- إلى ما يعرف بـ "الصدمات الخارجية" المتمثلة في الضغط على سياسات الحكومة من قبل البنوك

الدولية، وبالتالي ترتفع الأسعار في الداخل، ويتباطأ نمو الإنتاج المحلي، فضلًا عن ظهور خطر الإفلاس.

– في أوقات الأزمات الاقتصادية، إذا زاد العمل غير المنتج (الذي لا ينتج ربحًا) بشكل أسرع من العمل المنتج (الذي ينتج ربحًا)، فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض معدل الربح، وبالتالي استمرار الأزمة الاجتماعية والسياسية بشكل أطول.

– من العوامل المهمة لتفادي الضغوط الاجتماعية والسياسية في فترات الأزمات العالمية هو تبني الحكومات لمجموعة من السياسات التوسعية مثال ذلك: (الإنفاق الحكومي من أجل الاستثمار، خفض "الضرائب ومعدلات الفائدة والتضخم"، توسيع السوق، خفض الاقتراض، الابتكار التكنولوجي، ترشيد استخدام المواد، عولمة الإنتاج، استخدام الائتمان كحافز للنمو، تطوير القوى المنتجة، إدامة الابتكار، استغلال المواد الخام للدولة بشكل عقلاني، تفعيل آليات الحماية الاجتماعية، فضلًا عن؛ تضمين المسؤولية الاجتماعية لحماية الفقراء كبند رئيس في الدستور.. وغيرها).

سابعًا: الدراسات السابقة (ومناقشة معطياتها):

انقسمت الدراسات السابقة إلى محورين رئيسين، كالتالي:

المحور الأول: الدراسات التي استعرضت (التأثيرات الوخيمة لشروط صندوق النقد الدولي: على الحكومات وسياسات الدول، وأهم آليات المواجهة):

- أشارت (إيناس مهدي) في دراستها بعنوان **"الدور الاستراتيجي لصندوق النقد الدولي في قيادة الاقتصاد العالمي"** إلى أن صندوق النقد الدولي أصبح منظمة مالية عالمية، مؤثرة في النظام الدولي، ومن الصعب على أية دولة تجاهل تأثيراته السلبية أو الإيجابية على قرارها السياسي، أو على حركة اقتصادها المحلي، فسياسات الصندوق الآن تتحكم وبشكل مباشر في السياسة الدولية، وفي صنع القرار المحلي، وقد اعتمدت (إيناس) على المنهج "التحليلي، والوصفي، والمقارن" لإثبات فرضياتها، عبر محورين رئيسين؛ الأول: تناول جذور إنشاء الصندوق (التكوين، مراحل الإنشاء، والنظام الأساسي لصناعة القرار)، أما الثاني: تناول الانعكاس السياسي لشروط الصندوق على السياسة العالمية (أهداف الصندوق الاستراتيجية، سياسات برامج الصندوق، وتأثيرات هذه البرامج على السياسات المحلية للدول والحكومات). (مهدي، إيناس ضياء، ٢٠٢٠).

وتتفق الدراسة الراهنة مع رؤية "إيناس" حول: آليات تفادي المشكلات السياسية على إثر الاقتراض من الصندوق، عبر وضع الدول

مجموعة من الخطط المالية وذلك للاستفادة من امتيازات الصندوق، مع تجاوز مشكلاته الاقتصادية والسياسية المحيطة بقراراته، والتفاوض حول بعضها، ورفض بعضها الآخر، فضلًا عن تقليل التعامل المستمر مع الصندوق كملاذ أخير، والاتجاه إلى الإنتاج المحلي وتشجيع الصناعات الوطنية.

- كما كشف (مصطفى الرقاي) في دراسته بعنوان **"دور صندوق النقد الدولي في صناعة السياسات الاقتصادية بالدول المَدِينة"** عن مظاهر تدخل الصندوق في صناعة القرارات والسياسات الاقتصادية بالدول المقترضة، والتي منها على سبيل المثال: تضييق الإقراض في ظل الأزمات العالمية إلا في ضوء التزام الدول بتبني شروط الصندوق الاجتماعية والسياسية والمالية، وتنفيذها دون مناقشة أو اعتراض، فضلًا عن رفع أسعار فوائد القروض بشكل سنوي، وفرض قائمة من الإصلاحات الهيكلية على نظامها السياسي، وإجبار الحكومات على تعويم عملتها المحلية، وإرغام الدول على إيقاف الرقابة على سعر الصرف الأجنبي، مع تسهيل اتفاقيات التجارة والدفع، بالإضافة إلى توفير الضمانات والامتيازات للاستثمارات الأجنبية مع تهيئة المناخ لها. (الرقاي، مصطفى، ٢٠٢١).

وتتفق الدراسة الراهنة مع تحذير "مصطفى" حول: أن الصندوق قد يستغل حاجة الدول إلى الاقتراض منه، ويفرض عليها التعامل مع بعض الشركات متعددة الجنسيات لاستغلال الموارد التعدينية الأكثر ربحًا، وبالعملة الأجنبية (الدولار)، مما يؤدي إلى خفض العملة الوطنية بشكل أسرع من المتوقع.

- فيما أشار (آدم توز) في دراسته بعنوان **"إعادة تعريف دور الصندوق: في عالم ما بعد الأزمة"** إلى أن الصندوق يتعرض بصفة مستمرة للهجوم عليه من قبل الحكومات، فضلًا عن تشكيكها في أهدافه المعلنة، وفي سياساته المجحفة، خصوصًا تلك المتعلقة بتدخله في صياغة السياسات الحكومية في فترات الأزمات المالية، فضلًا عن اتهامه بإثارة الصراع بين المكونات السياسية للدول، وغض الطرف عن سبل النهوض بأحوالها الاقتصادية والسياسية المنهارة، فيزيد من ضغوطه عليها، ويتدخل في أدوارها السياسية والوظيفية، بل ويتقاسم معها السلطة، إلا أن الدول ذات الاحتياطيات المرتفعة –نوعًا ما- لجأت إلى التأمين الذاتي لمقدراتها، وعدم التعامل مع الصندوق إلا في أضيق الحدود، حيث كان عامي (٢٠٠٧/٢٠١٠) من أكثر الأعوام التي تعرض فيهما الصندوق للنقد والهجوم على سياساته وتدخلاته المجحفة. (توز، آدم، ٢٠١٩).

وتتبنى الدراسة الراهنة تصور "آدم" حول: أن شروط الصندوق قد تخلق نمطًا جديدًا من التسييس، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة المخاطر

التي قد تتعرض لها الدولة، مع احتمالية نشوب صراع بين عدد من القوى داخل الحكومة نفسها، مما يؤدي إلى تمزقها وعدم الوفاء بالتزاماتها.

- كذلك أفاد (مهند مهيدي) في دراسته **"دور صندوق النقد الدولي في ترسيخ مفهوم العولمة الاقتصادية"** بأن العالم اليوم أصبح بلا حدود اقتصادية، بسبب اندماج الأنظمة الاقتصادية المحلية والدولية مع بعضها البعض، كما أن النظام الاقتصادي العالمي أضحى نظام تحكمه مؤسسات عالمية مشتركة، حيث تتحكم هذه المؤسسات وتتدخل في صنع سياسات الدول، بل وتضغط عليها، كما أنها تؤثر في كافة الاقتصادات الإقليمية، ويعد "صندوق النقد الدولي" في مقدمة هذه المؤسسات، حيث أصبح من أهم أدوات العولمة الاقتصادية، ولطالما كانت القروض التمويلية المقدمة من الصندوق للبلدان النامية محدودة بسبب الظروف الصعبة والتقشفية، كما أن معظم هذه القروض هدفت في المقام الأول إلى تطوير قطاع الخدمات والقطاع الاستخراجي، وليس لتنمية القطاعات الإنتاجية، فضلاً عن أن هذه السياسة تخدم مصالح الدول الرأسمالية الكبرى في المقام الأول. (مهيدي، مهند حميد، ٢٠١٧).

وتتفق الدراسة الراهنة مع رؤية "مهند" حول: فرضية استمرار معاناة الدول النامية في ظل الدور السلبي للصندوق، مع أهمية أن تُمنح هذه الدول دورًا أكبر في الإشراف على سياسات الإصلاح الاقتصادي بها دون تدخل أو وصاية.

- كما عرضت (بسمة توم) في دراستها بعنوان **"تركيا والخروج من مأزق صندوق النقد الدولي: مراحل الانتقال من التبعية إلى الاستقلال"** أبرز أسباب اقتراض تركيا من الصندوق وتأثيراته على واقعها المالي، وآليات النجاح في إخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية وتحقيق الازدهار بها، ففي عام ٢٠١٣ سددت تركيا ديونها للصندوق بالكامل، عبر انتهاج السياسات الاقتصادية التي فرضتها الدولة بعد توليها السلطة، واعتمادها على مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، وتبنيها لمبدأ محاربة الفساد، وفرضها لإصلاحات جذرية على واقع اقتصادها المتهاوي، كما أوصت تركيا بأهمية إنشاء "نادي اقتصادي" يعمل كمستشار ويقدم النصائح الاقتصادية للدول التي فشلت في سداد ديونها للصندوق، عبر تقديم الحلول الفعالة والمساعدات الممكنة، خصوصًا للدول النامية، وفي مقدمتها الدول العربية. (توم، بسمة خليل، ٢٠٢٠).

وتتبنى الدراسة الراهنة تصور "بسمة" حول: أهمية تشكيل جبهة قوية تدعو إلى الحد من سيطرة الدول العظمى على سياسات الصندوق وقراراته وضغوطه، بالإضافة إلى المطالبة بتعديل بعض مواد "ميثاق الصندوق"، خاصة فيما يتعلق بقواعد التمثيل والتصويت، وذلك بهدف

التخفيف من الضغوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المُنصبة على الدول المدينة.

- فيما توصل (عبد الحافظ الصاوي) في دراسته بعنوان **"سياسات البنك والصندوق الدوليين وأثرها في استمرار تبعية الأمة للغرب"** إلى أن المشاكل التي تعاني منها الدول العربية والإسلامية الآن تتراكم بسبب الخضوع لسياسات صندوق النقد، وقد أدت هذه السياسات إلى العديد من الآثار السلبية على هذه الدول؛ مثال ذلك: أنه تم تصنيف جميع الاقتصادات العربية في إطار الدول الفقيرة عدا ثلاث دول مصنفة على أنها من الدول الصاعدة، كما أن النظام العالمي قد تشكل في الوقت الراهن وبُنيت مؤسساته الاقتصادية والمالية في ظل سيطرة الدول الكبرى، وتبعًا لهذا حصلت الدول العربية والإسلامية على الاستقلال السياسي لكنها بقيت في إطار الاحتلال الاقتصادي، فضلًا عن تبعيتها للغرب عبر مؤسساته المالية والاقتصادية، المتمثلة في البنك الدولي ومنظمة صندوق النقد. (الصاوي، عبد الحافظ، ٢٠١٧).

بينما تختلف الدراسة الراهنة مع نتيجة "الصاوي" المتمثلة في: أن الاقتصاد الإسلامي–اقتصاد الأمة- يعاني وحده من مشكلات التبعية للصندوق، وبشكل أكبر في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لأسباب دينية في المقام الأول، لكن وفي الحقيقة إن هذا الاعتقاد خاطئ تمامًا، فغالبية الدول العربية والدول النامية تعاني –بكافة انتماءاتها الدينية والمذهبية- أيضًا من مشاكل التبعية لسياسات الصندوق وبنفس الدرجة، مع ارتفاع مستوى الديون الخارجية لها، وقبولها للمساعدات الغربية الاستهلاكية وليست الإنتاجية.

- أخيرًا؛ حدد (توماس بروك وآخرون) في دراستهم بعنوان **"صندوق النقد الدولي: الفوائد والأضرار"** أبرز الأخطار السياسية للتعامل مع الصندوق -على الرغم من مكانته السامية وأهدافه الاقتصادية المُعلنة- من قبل حكومات الدول، والتي تتمثل في: التدخل السافر في تعديل سياسات الحكومات المحلية، بالإضافة إلى تجاوز حدوده الاقتصادية إلى السياسية والاجتماعية، فضلًا عن مساعدته وحمايته للحكومات الفاشلة والتستر على أفعالها الاقتصادية المتهورة. (Thomas Brock, et al, 2022).

وتتفق الدراسة الراهنة مع رؤية "بروك" حول: أن التعامل مع الصندوق قد يخلق خطرًا أخلاقيًا، وذلك لأن بعض الدول الأعضاء قد تعتقد أن المجتمع الدولي بقيادة صندوق النقد سوف يأتي لإنقاذها، وأنه لن يسمح بسقوط اقتصادها، وهو أمر غير واقعي بالمرة، إذ أن هذا الاعتقاد قد لا يختلف كثيرًا عن الخطر المعنوي الناجم عن عمليات إنقاذ البنوك والشركات الكبرى.

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت (سياسات صندوق النقد الدولي: وانعكاساتها السلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين):

- توصل (هشام الجمل) في دراسته **"أثر قروض صندوق النقد الدولي على سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في ضوء التجارب الدولية والتجربة المصرية"** إلى أن معظم الدول النامية قد تمر بالعديد من الأزمات المالية، مما يدفعها للاقتراض من المؤسسات الدولية كأحد الحلول المُنقذة، حيث قد تكون هذه الطريقة ناجحة وتؤتي ثمارها، أو قد تصبح إحدى المشاكل والأعباء التي قد تعاني منها هذه الدول، بسبب الظروف والتكاليف التي تفرضها تلك المؤسسات على ديونها، وفي هذا الإطار؛ فإن مصر قد مرت في الوقت الراهن بعدة أزمات مالية، وعلى إثر هذه الأزمات توجهت إلى الصندوق لمساعدتها على التعافي، والتي كان آخرها عام ٢٠١٦، لكن الصندوق قد وضع سلسلة من الشروط والإجراءات الصعبة أمام مصر لقبول طلبها، ومن هذه الشروط على سبيل المثال: تحرير سعر الصرف، ورفع ضريبة القيمة المضافة وغيرها، وقد شكلت هذه الشروط ضغوطًا عنيفة على حياة المصريين الاجتماعية والاقتصادية مثال ذلك: زيادة نسب الفقر، والبطالة، وتدني مستوى المعيشة.. وغيرها من الضغوط الأخرى. (الجمل، هشام سالم، ٢٠١٩).

وتتبنى الدراسة الراهنة توصية "هشام" حول: ضرورة تعديل بعض سياسات الصندوق، والتي عند تطبيقها قد أفرزت أزمات وصعوبات عديدة لا يزال يعاني منها المجتمع المصري، خصوصًا تلك السياسات المتعلقة بـ" زيادة سعر الفائدة، رفع معدل التضخم، وتعويم العملة".

- كما أشارت (باسمة عطوى) في دراستها بعنوان **"الأزمة المالية الاقتصادية: نصائح صندوق النقد الدولي"** إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان واحتياجها –وبشكل عاجل- إلى رعاية خارجية لتأمين شؤونها الاقتصادية والاجتماعية، لذا لجأت الحكومة اللبنانية إلى الاعتماد على صندوق النقد الدولي، وإقامة علاقات بينها وبين المؤسسات المالية الدولية، وفي هذا الشأن؛ ألمحت (باسمة) إلى ضرورة الحذر عند عقد المفاوضات مع الصندوق لئلا تدفع لبنان ثمنا باهظًا نتيجة شروطه المجحفة، لذا يعيش المجتمع اللبناني الآن في خوف من القرارات التي سيفرضها الصندوق عليهم مقابل الحصول على القرض، والتي بدورها ستؤثر بشكل سلبي على حياتهم الاجتماعية. (عطوى، باسمة، ٢٠٢٠).

وتتفق الدراسة الراهنة مع رؤية "باسمة" حول: أهمية البحث عن الآليات التي تحكم أنشطة الصندوق، والتغييرات التي طرأت عليها، مع

ضرورة إجراء تعديلات ملائمة لشروطه وخططه، تجنباً لضغوطه السلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

- بينما حذر (عبدالوهاب شرقاوي) في دراسته **"الإصلاح الاقتصادي ورفع الدعم بين مطرقة المواطن المصري وسندان صندوق النقد الدولي"** من أن الدولة التي تقدم سلعًا وخدمات لشعبها بشكل مجاني أو بتكلفة منخفضة؛ دون أن يصاحب ذلك زيادة في الإنتاج قد تتعرض لخطر الفقر والإفلاس، كما حدث في العديد من البلدان الأخرى مثل (اليونان والبرازيل)، مما أجبرهم على انتهاج سياسات التقشف وطلب القروض، من هنا؛ كانت الحكومة المصرية أمام خيارين، كلاهما مر: إما الاستمرار في نظام التمويل القائم على الدعم، والذي بدوره سيقود مصر إلى الانهيار الاقتصادي (زيادة الجوع والفقر)، أو الاتجاه نحو الإصلاح الاقتصادي (الذي سيصاحبه ضغوطًا اجتماعية ثقيلة)، وأمام هذين الخيارين؛ تبنت الحكومة المصرية الاتجاه الأخير لمواجهة الأزمة الراهنة. (شرقاوي، عبدالوهاب، ٢٠١٨).

وتتفق الدراسة الحالية مع نتيجة "عبد الوهاب" المتمثلة في: أن الإصلاح الاقتصادي في مصر –في ظل الأزمة الراهنة- يجب أن يقوم على العدل عند توزيع الدعم، وأن يعيد توزيع الحقوق على المستحقين فقط، من أجل حماية حقوق الفقراء.

- كذلك أوضح (سيد محمدين) في نتائج دراسته **"انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد المصري في ضوء قرض صندوق النقد الدولي"** بأن موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج الإصلاح الاقتصادي لأي دولة هو بمثابة ضمانة ضرورية وكافية لإظهار مصداقية الدولة، وتمكنها من جذب الاستثمار الأجنبي، لذا طلبت مصر فيما بعد أزمة كورونا مساعدة الصندوق للتغلب على المحنة الاجتماعية والاقتصادية، وبسبب ظهور بوادر قوةً في الاقتصاد المصري -تقديم برنامج إصلاح متكامل يرفع من مؤشرات الاقتصاد الكلي، استقرار مؤشرات الاقتصاد وتحوله إلى إيجابي، فضلًا عن تقليص عجز الموازنة والدين الحكومي- وافق الصندوق على تزويد مصر بما يقارب من (١٢) مليار دولار، ولكن يبقى التحدي في سداد هذا القرض، في ظل الظروف الخطيرة التي تمر بها مصر الآن، نتيجةً للأزمة العالمية جراء الحرب الروسية/الأوكرانية، والتي تسببت في تعطيل جوهري للنهوض بالاقتصاد الوطني. (محمدين، سيد أحمد، ٢٠٢١).

وتتفق الدراسة الراهنة مع رؤية "سيد" حول: أن الأزمات العالمية الراهنة وسداد ديون الصندوق المستحقة، قد شكلت ضغوطًا على المواطن المصري، كما ساهمت في تعطيل حياة الناس وسبل عيشهم، ورفعت من نسب البطالة والعنوسة والانتحار، بينما **تختلف الدراسة**

الراهنة مع نتيجة "سيد" التي توصل فيها إلى أن الصندوق الآن يوفر المرونة اللازمة من حيث مبالغ القروض وتوقيت الصرف ويبتعد تمامًا عن سمعته السابقة المتهم فيها بالتراخي والتهور في المشروطية، وذلك لأن هذه النتيجة مغايرة للواقع الذي يشهد فرضًا ملزمًا لتطبيق شروط الصندوق وسياساته.

- فيما تناول (حسام شعبان) في بحثه **"الآثار المحتملة للاقتراض من صندوق النقد الدولي"** تاريخ الصندوق، وآليات إدارته لاقتصادات الدول النامية، فضلًا عن الغرض من تأسيسه ودوره، وأشكال المساعدات التي يقدمها، وطبيعة علاقته مع مصر، والبرامج المقترحة للتخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية الراهنة، فضلًا عن شكل استجابة مصر السياسية والاقتصادية لشروط الصندوق، واختتم (حسام) بحثه بالإشارة إلى أن التنفيذ الاقتصادي لسياسات وشروط الصندوق في مصر كانت لها انعكاساتها السلبية على الحياة الاجتماعية للأفراد، وعلى ارتفاع العجز التجاري، وتقليص معدل التنمية، فضلًا عن تزايد نسب البطالة. (شعبان، حسام عبدالعال، ٢٠١٧).

وتتفق الدراسة الراهنة مع رؤية "حسام" حول: أن الاقتراض من الصندوق له عواقب سلبية على الحياة اليومية لأفراد المجتمع المصري، لذا أوصى الباحث بضرورة القيام ببعض الإصلاحات الأساسية في ميثاق الصندوق، بهدف التخفيف من حدة هذه العواقب.

- كما هدفت (سلوى العنتري) في رؤيتها بعنوان **"قرض الصندوق: الآثار الاجتماعية للسياسات التقشفية"** إلى الكشف عن العواقب الاجتماعية لسياسات التقشف المفروضة من الصندوق على المجتمع المصري، والتي منها على سبيل المثال: زيادة الأسعار، تعويم العملة المصرية وخفض قيمتها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات البترولية والكهرباء، مع تخفيض أجور أصحاب الدخول الثابتة، فضلًا عن زيادة السعر العام للسلع والخدمات الأساسية، مع ارتفاع معدلات الفقر في ظل قصور شبكات الأمان الاجتماعي. (العنتري، سلوى، ٢٠١٧).

وتتفق الدراسة الراهنة مع تصور "سلوى" المتمثل في: أن سياسات التقشف المنصوص عليها في اتفاقية الصندوق قد تؤدي إلى تحقيق التوازن بين الاقتصاد وانخفاض النمو، ولكنها قد تزيد من مخاطر ارتفاع نسب البطالة والفقر.

- فيما توصل (ماجد يسري) في بحثه بعنوان **"مدى مساهمة سياسات صندوق النقد الدولي في زيادة حدة الفقر في مصر"** إلى أن نموذج التنمية في مصر يفتقر إلى تأمين الجوانب الاجتماعية الأساسية، لاسيما عند وضع آليات لتوزيع الدخول بشكل عادل، كما أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة المصرية وخاصة فيما يتعلق بتطبيق

سياسات الصندوق قد أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي وانهياره، فضلًا عن تردي مستوى المعيشة، وزياد عدد الفقراء. (يسري، ماجد محمد، ٢٠١٧).

لذا؛ تبنت الدراسة الراهنة توصية "ماجد" حول: ضرورة أن يقوم الصندوق بتعديلات جوهرية في "سياساته، برامجه، استراتيجياته، وأدواته"، وذلك بهدف تطوير أدائه، بما يتناسب مع احتياجات الدول النامية ويحقق لها التنمية المستدامة.

- وفي الأخير، أفاد (الصديق محمد) في دراسته بعنوان **"الآثار الاقتصادية لسياسات صندوق النقد الدولي على الدول الإفريقية: جمهورية مصر العربية نموذجاً"** بأن العلاقة بين مصر وصندوق النقد كانت علاقة سلبية، على مدار تاريخها، حيث لم يشهد التعامل مع الصندوق أية مظاهر إيجابية أو تحسن لا على الاقتصاد المصري من ناحية، ولا على الأوضاع الاجتماعية من ناحية أخرى، بل على العكس من ذلك فقد ازداد الوضع سوءاً، وشهدت قيمة العملة تدهورًا غير مسبوق، وانخفضت مؤشرات التنمية الاقتصادية في البلاد، لذا فالإشكالية هنا؛ تتلخص في تحول الصندوق إلى وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية للدول الكبرى، وشكلًا معاصرًا للاحتلال الاقتصادي، وبالتالي فإن الصندوق قد تحول من كونه مؤسسة تعاون دولي إلى مؤسسة احتلال سياسي واقتصادي. (رحمة، الصديق محمد، ٢٠١٦).

وتتبنى الدراسة الراهنة تحذيرات "الصديق" حول: مخاطر الأهداف المستترة والخفية للصندوق، في ضوء تشجيعه للبلدان النامية على الاقتراض منه، وتنفيذ شروطه وعدم مناقشتها أو المطالبة بتعديل بعضها، فضلًا عن استمرار ضغوطه الخانقة والتي لا تهدف إلى إنقاذ اقتصادات الدول الفقيرة من الانهيار –كما هو معلن- بل على العكس من ذلك فالهدف الحقيقي قد ينقسم إلى شقين؛ الأول: الاتجاه إلى جني أرباح خيالية، أما الثاني: فيتمثل في التدخل السياسي في شؤون وقرارات هذه الدول.

وفي إطار تفنيد هذا العدد من الدراسات الحديثة والقريبة من مجال الدراسة الراهنة: ثمة وجود عدد من التساؤلات التي تم رصدها على النحو التالي: كيف تتشكل أزمة الديون بين مصر وصندوق النقد؟ ما أبرز استراتيجيات التمويل التي تنتهجها مصر مع الصندوق؟ هل تطبق مصر شروط الصندوق بشكل كامل؟ أم تتدخل لتعديل بعضها؟ ما الضغوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الناجمة عن سياسات الصندوق في مصر؟ وهل تعتبر مصر الاقتراض من الصندوق ملاذًا أخيرًا؟ وما الخطط التي ستساعد الحكومة المصرية في تقليل المخاطر المتعلقة بديونها للصندوق؟ وكيف سيؤثر ذلك في وضعها السياسي وفي

ثقة الجماهير فيها؟ أخيرًا؛ كيف يمثل الصندوق خطرًا معنويًا على حاضر ومستقبل المجتمع المصري؟ وغيرها من التساؤلات الأخرى، والتي سيحاول الجانب الميداني للدراسة الراهنة الإجابة عليها (قدر الإمكان).

مناقشة معطيات الدراسات السابقة وفجواتها

أفرزت الدراسات السابقة عددًا من المعطيات التي استفادت منها الدراسة الراهنة، لكن وفي ذات الوقت؛ لم تتعرض الدراسات السابقة إلى بعض النقاط المهمة، والتي تعالج -من منظور سوسيولوجي- قضية الضغوط السلبية للاقتراض من صندوق النقد الدولي على مصر سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، حيث تتشكل هذه النقاط على النحو التالي:

- آليات تعزيز التفاوض مع الصندوق، عبر خطط جديدة، بما يفيد واقع المجتمع المصري، ويخفف من أعبائه وضغوطه.
- سبل إزالة قيود النقد الأجنبي المفروضة على مصر من قبل الصندوق، والتي تؤخر نمو التجارة والصناعة المحلية.
- الانعكاسات السياسية والاجتماعية الناجمة عن رفع الصندوق لأسعار الفائدة على قروضه.
- صور تدخل الصندوق في سياسات الحكومة المصرية خصوصًا فيما يتعلق بالبرامج النقدية والاجتماعية والسياسية.
- أسباب الإخفاق في معالجة أزمة العملة المصرية وهبوطها أمام الدولار، وكيفية تخطي هذه الأزمة.
- آليات تخطي الأزمات الناجمة عن ديون مصر للصندوق مثال ذلك مشكلة (التضخم، البطالة، الفقر، الركود، الخ).
- الوقوف على حقيقة أهداف الصندوق تجاه مصر (لإنقاذها، أم للهيمنة عليها كأحد أدوات الإمبريالية العالمية).
- سبل النجاح في سداد الديون المستحقة للصندوق، من أجل النهوض بالبلاد، وتحقيق الرفاهية المجتمعية.

هذه الفجوات البحثية –وغيرها من الإشكاليات- هي ما ستسعى الدراسة الراهنة إلى التحقق منها في جانبها الميداني، على النحو التالي:

الدراســـــة الميدانيـــــة

ثامنًا: الإجراءات المنهجية للدراسة (وأدواتها الميدانية):

ولتحقيق أهداف البحث وتساؤلاته؛ اعتمدت الدراسة الراهنة على (المنهج الوصفي التحليلي)، كما تم جمع مادة ميدانية لعينة "عمدية" مكونة من (٨٢) مفردة من الأكاديميين والخبراء المنتسبين لعددٍ من الجامعات المصرية، موزعين كالتالي: (٤٩) مفردة من "كليات الاقتصاد والعلوم السياسية، والتجارة"، فضلًا عن (٣٣) مفردة من "أقسام علم الاجتماع" بكليات الآداب، إضافة إلى ذلك؛ تم التطبيق وعقد المقابلات باستخدام أداة (المقابلة شبه المنظمة Semi-structured interview)، من خلال دليل طُبق على مفردات العينة في الفترة الزمنية من (٢٠٢٢/١٢/١٠) إلى (٢٠٢٣/٣/٢٧)، وكان تحليل البيانات تحليلًا (كميًا وكيفيًا)، فيما تمت إجراءات المقابلة لهذه العينة عبر ثلاثة أساليب (المقابلة المباشرة، المقابلة التليفونية، والمقابلة بواسطة الحاسوب)، كما اعتمدت الدراسة الراهنة على تحليل عددٍ من (السجلات الرسمية، والتقارير الحكومية، والمواقع الإلكترونية).

وقد اشتمل "دليل المقابلة شبه المنظمة" فضلًا عن البيانات الأساسية للمبحوث، على عددٍ من المحاور الرئيسة (التي تضمنت مجموعة من التساؤلات المفتوحة والمغلقة)، وهي كالتالي: **المحور الأول**: العلاقة بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي (التعاملات والاتفاقيات الجديدة)، **المحور الثاني**: تجليات شروط الصندوق على الحياة السياسية في مصر (صور الضغوطات والتأثيرات)، **المحور الثالث**: انعكاس السياسات التقشفية على جودة الحياة الاجتماعية في مصر (مظاهر الأزمة)، وأخيرًا؛ **المحور الرابع**: برامج الحماية الاجتماعية (التدابير الوقائية لحماية الفقراء والمُعرضين للصدمات).

١) خصائص عينة الدراسة (ومبررات اختيارها):

تضمنت عينة الدراسة (٨٢) مفردة، يتم تفصيل خصائصهم على النحو التالي:

جدول رقم (١) يوضح الخصائص الأساسية لمفردات العينة ن (٨٢).

البيان	الفئات	ك	%
النوع	ذكور	٥٤	٦٥،٥
	إناث	٢٨	٣٤،٥
السن	أقل من ٤٠ عاماً	٨	٩،٥
	من ٤١-٥٠ عاماً	١٦	١٩،٥
	من ٥١-٦٠ عاماً	٣٦	٤٤
	من ٦١ فأكثر	٢٢	٢٧
الجامعة	جامعة القاهرة	١٩	٢٣،٥
	جامعة الإسكندرية	٨	٩،٥
	جامعة بني سويف	١٤	١٧،٥
	جامعة عين شمس	٥	٦
	جامعة المستقبل	٣	٣،٥
	الجامعة الأمريكية	٤	٥
	جامعة السويس	٨	٩،٥
	جامعة حلوان	١٢	١٤،٥
	جامعة جنوب الوادي	٩	١١
الكلية	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعتي القاهرة- والمستقبل)	١٥	١٨
	كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية (جامعة الإسكندرية)	٦	٧،٥
	كلية السياسة والاقتصاد (جامعتي بني سويف- والسويس)	١٠	١٢
	كلية الشئون الدولية والسياسات العامة (الجامعة الأمريكية)	٤	٥
	كليات التجارة	١٤	١٧،٥
	كليات الآداب	٣٣	٤٠
القسم/ التخصص	الاقتصاد (إدارة الأعمال، تجارة خارجية، تنمية اقتصادية، اقتصاد دولي وتخطيط)	٢٢	٢٧
	العلوم السياسية (نظم سياسية، علاقات دولية)	٢٧	٣٣
	علم الاجتماع (السياسي، الاقتصادي، التنمية)	٣٣	٤٠
الدرجة العلمية	مدرس	٢٦	٣٢
	أستاذ مساعد	٣٤	٤٢
	أستاذ	٢٢	٢٦

تشكلت عينة الدراسة -كما يتضح من الجدول السابق رقم (١)- من حيث النوع من (٦٥%) من الذكور، و(٣٤%) من الإناث. فيما تركزت أعمارهم بنسبة (٤٤%) في الفئة العمرية من (٥١-٦٠) عاماً. بينما

توزعت مفردات العينة من حيث الجامعات التي ينتسبون إليها كالتالي: نسبة (٢٣%) من جامعة القاهرة، و(٩%) من جامعة الإسكندرية، و(١٧%) من جامعة بني سويف، و(٦%) من جامعة عين شمس، و(٣%) من جامعة المستقبل، و(٥%) من الجامعة الأمريكية، و(٩%) من جامعة السويس، و(١٤%) من جامعة حلوان، وأخيرًا؛ نسبة (١١%) من جامعة جنوب الوادي بقنا. بالإضافة إلى ذلك؛ توزعت مفردات العينة من حيث الكليات التي ينتسبون إليها كالتالي: نسبة (١٨%) من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعتي القاهرة، والمستقبل)، و(٧%) من كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية (جامعة الإسكندرية)، و(١٢%) من كلية السياسة والاقتصاد (جامعتي بني سويف، والسويس)، و(٥%) من كلية الشئون الدولية والسياسات العامة (الجامعة الأمريكية)، و(١٧%) من كليات التجارة، ونسبة (٤٠%) من كليات الآداب (أقسام علم الاجتماع). بينما توزعت مفردات العينة من حيث الأقسام التي ينتسبون إليها، فضلًا عن تخصصاتهم الدقيقة؛ كالتالي: نسبة (٢٧%) من أعضاء هيئة التدريس المُنتسبين لأقسام "الاقتصاد" في التخصصات التالية: (إدارة الأعمال، التجارة الخارجية، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الدولي والتخطيط)، ونسبة (٣٣%) من المُنتسبين لأقسام "العلوم السياسية" في التخصصات الآتية: (النظم السياسية، والعلاقات الدولية)، فضلًا عن نسبة (٤٠%) من المُنتسبين لأقسام "علم الاجتماع" في تخصصات علم الاجتماع (السياسي، الاقتصادي، والتنمية). وأخيرًا، توزعت عينة الدراسة من حيث الدرجة العلمية إلى نسبة (٣٢%) من المدرسين، ونسبة (٤٢%) من الأساتذة المساعدين، ونسبة (٢٦%) من الأساتذة.

- شروط ومبررات اختيار عينة الدراسة:

- أن تكون مفردات عينة الدراسة ضمن الفئات والشرائح التالية:

- من "الأكاديميين والخبراء" المُتخصصين في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- من المنتسبين لعدد من الجامعات المصرية (الحكومية والخاصة).
- من المهتمين بالشأن العام المصري، خصوصًا فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية الراهنة.
- من المفكرين وأصحاب الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بمشكلات وأزمات المجتمع المصري.
- ممن أجرى دراسات بحثية حول علاقة صندوق النقد الدولي مع مصر، وتأثيراته المختلفة.

- من المهتمين بتعزيز التعاون النقدي مع الصندوق، وكذلك المُتخوفون.
- من المعنيين بتشجيع التوسع التجاري مع الصندوق، وكذلك الناقدون.
- من المُنشغلين بتثبيط السياسات المضرة بالرخاء الاجتماعي والسياسي تحت تأثير التعامل مع الصندوق.
- من المراقبين للتطورات الاقتصادية والمالية في مصر، خصوصًا في الآونة الأخيرة.
- من المُحذرين من أخطار الضغوط السياسية والاجتماعية على المجتمع المصري تحت تأثير سياسات الصندوق.
- من مستشاري الحكومة المصرية في الشأن الخاص بالاتفاقيات الجديدة للاقتراض من الصندوق.

- وقد تم ترميز دليل مقابلات هذه العينة من ع (١) إلى ع (٨٢).

٢) نتائج الدراسة الميدانية:

وفيما يلي نستعرض النتائج التي أسفر عنها تحليل البيانات الكيفية المُستخلصة من المقابلات شبه المنظمة ومن بعض السجلات الرسمية، والتقارير الحكومية، والمواقع الإلكترونية، وقد تم ذلك في سبيل طرح مجموعة من الإجابات المنضبطة عن تساؤلات الدراسة الراهنة، وذلك من خلال تقسيم عرض النتائج وفقًا لخمسة محاور أساسية، كتالي:

المحور الأول: العلاقة بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي (التعاملات والاتفاقيات الجديدة):

يستهدف المحور الراهن الإجابة على التساؤل التالي: كيف تتشكل العلاقة بين مصر وصندوق النقد الدولي من حيث (الاتفاقيات والمفاوضات الجديدة، سياسات وشروط الصندوق للإقراض، أهداف الصندوق، فاعلية البرنامج الجديد ومجال اختصاصه، وأزمة ديونه مع مصر)؟ وقد تمحورت استجابات عينة الدراسة كالتالي:

أ- الاتفاق الجديد مع الدولة المصرية (الفرص والتحديات):

كشفت استجابات عينة الدراسة بأن البرنامج الجديد بين مصر وصندوق النقد -قرض تسهيل الصندوق الممدد: والذي تبلغ مدته (ستة وأربعون شهرًا) وبقيمة (ثلاثة) مليارات دولار بالإضافة إلى (أربعة عشر) مليار دولار من الشركاء الدوليين والإقليميين (بعض دول الخليج)- يُعزز الاستقرار الكلي للاقتصاد المصري ويدعم النمو (ولكن بشكل مؤقت وظاهري)، ويُخفض من نسبة التضخم، ويعالج الفجوة التمويلية، فضلًا عن تمكينه للقطاع الخاص المصري، عبر تحرير سعر الصرف، واتباع بعض السياسات التقشفية الصارمة، ولكن يتبع هذه

الإجراءات ضغوط خطيرة تمس سيادة القرار الحكومي وشبكة الحماية الاجتماعية للفقراء.

جدول رقم (٢) يوضح تقييم عينة الدراسة للاتفاق الجديد مع مصر ومدته أربعة أعوام ٢٠٢٢/٢٠٢٦ ن (٨٢).

الفرص والتحديات للبرنامج الجديد	تقييم الاتفاق الجديد بين الصندوق ومصر من حيث الفرص والمخاطر					
	يُعزز		يعزز إلى حدٍ ما		لا يُعزز	
	ك	%	ك	%	ك	%
دعم الاستقرار الاقتصادي	٢٦	٣١،٥	٤٨	٥٨،٥	٨	١٠
استعادة الاحتياطيات الوقائية	١٦	١٩،٥	٤٣	٥٢،٥	٢٣	٢٨
تعزيز القطاع الخاص	٣٨	٤٦،٥	٢٩	٣٥	١٥	١٨،٥
نظام سعر الصرف المرن	٦٤	٧٨	١٥	١٨،٥	٣	٣،٥
الضبط المالي والفجوة التمويلية	٩	١١	٢٩	٣٥،٥	٤٤	٥٣،٥
معالجة مسار الدين العام	١٩	٢٣	٢٧	٣٣	٣٦	٤٤
دعم الدولة لحزمة السياسات	١٧	٢٠،٥	٣٩	٤٧،٥	٢٦	٣٢
دعم الموازنة وميزان المدفوعات	٢٣	٢٨،٥	٤٥	٥٤،٥	١٤	١٧

ومن خلال الجدول السابق رقم (٢) والذي يوضح تقدير العينة لعناصر الاتفاق الجديد، أفادت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٥٨%) بأن الاتفاق الجديد يعزز إلى حدٍ ما ويدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي لمصر، مقارنة بنسبة (١٠%) من العينة ترى بأنه لا يعزز هذا التوجه، حيث إن هذا الاستقرار قد تشوبه بعض التحديات جراء هذا الاتفاق مثال ذلك (انخفاض قيمة الحساب الجاري، وجود عجز بميزان المدفوعات، تأثر النمو العام، بروز بعض المشكلات الاجتماعية والمالية مثل: البطالة والتضخم، وضعف المتحصلات من العملة الأجنبية في البلاد بمقدار ١٣ مليار دولار). فيما أوضحت غالبية العينة بنسبة (٥٢%) بأن هذا الاتفاق قادر على استعادة - مقارنة بنسبة (٢٨%) تراه غير قادر على إتمام الاستعادة- وتعزيز الاحتياطيات الوقائية عبر زيادة التدفقات النقدية الأجنبية والاستثمارات المحلية والدولية، خصوصًا في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها مصر بفعل تأثيرات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية (والتي تسببت في وقف استيراد القمح والأعلاف

وارتفاع سعره محليًا)، مع زيادة أسعار السلع الغذائية وزيادة معدلات الفقر وتأثر قطاع السياحة سلبًا (فالسياحة الروسية من أهم مصادر الدخل السياحي والتي انخفضت أعدادها بفعل الحرب). كما بينت أغلبية العينة بنسبة (٤٦%) بأن الاتفاق الراهن سيعزز من تشاركية القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، مقارنة بنسبة (١٨%) تراه لا يعزز هذا التوجه، فالدولة المصرية قد استجابت لشروط الصندوق، وانسحبت بنسبة (٤٠%) من استثماراتها الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، كما قررت ترك أكثر من (٦٠) نشاط اقتصادي في مقابل تعزيز مكانة القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، وذلك عبر تحديث وثيقة ملكية الدولة وسياساتها في الشأن الاقتصادي المصري. بينما أفادت غالبية العينة بنسبة (٧٨%) بأن الاتفاق الحالي سيوجه اقتصاد مصر إلى نظام سعر الصرف المرن، عبر تحرير الجنيه أمام العملات الأجنبية، وذلك بهدف زيادة الاستثمارات المحلية والإقليمية خصوصًا في قطاع الصناعات (التحويلية، والتقنية) وذلك بقيمة (٢٥%) من إجمالي الاستثمارات، مع تحفيز الفرص الاقتصادية وضبط التدفقات المالية واستدامة النمو وخفض المديونية العامة للدولة، مقارنة بنسبة (٣%) ترى بأنه غير قادر على دعم هذا التوجه. بينما اعتبرت غالبية العينة بنسبة (٥٣%) بأن الاتفاق الراهن لا يعالج الفجوة التمويلية لمصر بشكل مستدام، مقارنة بنسبة (١١%) قيمته بأنه قادر المعالجة. في حين رأت غالبية العينة بنسبة (٤٤%) بأن الاتفاق الحالي لا يعالج مسار الدين العام لمصر، والذي بلغ (٨٦%) من إجمالي الناتج القومي، وهي نسبة خطيرة للغاية، وتعد عقبة رئيسة أمام تحقيق النمو الاقتصادي السليم، ولكن القرض الحالي سيخفض فقط من هذه النسبة إلى (٧٥%) بحلول العام (٢٠٢٦) ولكن هذا الانخفاض شكلي فقط ومؤقت ولن يحل المشكلة المالية لمصر، وذلك لعدد من الأسباب أهمها: ارتفاع حجم الدين الخارجي وفقًا للبنك المركزي المصري إلى (١٥٧) مليار دولار في عام (٢٠٢٢)، بينما وصل الدين المحلي إلى (٥) تريليون جنيه، فمصر تحتاج إلى تعديل وهيكلة سياساتها الاقتصادية أولًا، وذلك لمعالجة أزمة الديون المتفاقمة لديها، ولتحقيق النمو والتقدم، فهذه الديون فضلًا عن (فوائد الدين، وخدمة الدين) بمثابة سرطان ينهش في الجسد الاقتصادي المصري، ولن تحقق مصر التعافي الاقتصادي إلا عبر القضاء على هذا المرض (الديون الخارجية والداخلية)، مقارنة بنسبة (٢٣%) من العينة قيمته بأنه قادر المعالجة.

وإضافةً إلى ذلك فإن هذا الاتفاق قد يدفع الدولة المصرية إلى دعم حزمة السياسات التقشفية التي أقرها الصندوق، ولكن بشكل جزئي، عبر تمكين القطاع الخاص، ورفع الدعم الموجه للطاقة والقروض (الشخصية والصناعية والتجارية)، وتحقيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية كما

عبرت عنها نسبة (٤٧%) من مفردات العينة، ومن أهمها: انسحاب مؤسسات الدولة الرسمية من بعض المشاريع والأنشطة الاقتصادية، وتعزيز الحوكمة ومحاربة الفساد، في مقابل (٣٢%) من العينة أشارت بأن هذا الاتفاق لا يدعم هذه السياسات. أخيرًا، ترى غالبية عينة الدراسة بنسبة (٥٤%) بأن الاتفاق الراهن قد يدعم الموازنة المصرية ويحقق استقرار ميزان المدفوعات، ولكن بشكل جزئي ومؤقت، بينما ستستمر الأزمة لعدد من الأعوام القادمة، إذا لم تصاحبها سياسات هيكلية للاقتصاد المصري ومساره بشكل فوري وعاجل، مع تبني خطط تمويلية جديدة تقوم على فقه الأولويات الاقتصادية عند التعامل مع الأموال القادمة من البنوك والمنظمات الدولية والإقليمية مثال ذلك البنك (الدولي، الأفريقي، الآسيوي، العربي، الصيني، أو حتى من صندوق النقد) مع حسن استثمارها في المشاريع الصناعية والزراعية (وتعطيل مؤقت للمشاريع السكنية والخدمية) خصوصًا خلال الأعوام (٢٠٢٣/٢٠٢٦)، مقارنة بنسبة (١٧%) من العينة أشارت إلى عدم قدرته على تعزيز هذا الدعم.

وتتفق هذه النتائج مع بعض نتائج (ماكميلان Palgrave Macmillan) في دراسته والذي أشار فيها إلى أن الدول قد تضطر إلى عقد اتفاقيات تمويلية مع صندوق النقد وذلك لمعالجة بعض الاختلالات الاقتصادية لديها، مثال ذلك: انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أقل من (٩%)، وانكماش معدلات النمو بنسبة تتراوح ما بين (٣%: ٦%) سنويًا، مع ارتفاع مؤشرات البطالة والتضخم والدين العام للدولة، وانهيار العملة المحلية وزيادة متحصلات الضرائب بشتى أنواعها، خصوصًا ضريبة القيمة المضافة (Macmillan, 2023: 406)، وفي سبيل ذلك تكافح الحكومة المصرية إلى تهيئة الظروف السياسية والمالية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي طويل الأجل، وتحقيق الاستدامة في النمو الاقتصادي، مدعومًا بالعمل المستمر في العديد من مشاريع البنية التحتية والصناعية والزراعية.

شكل رقم (١) يوضح آخر أربعة اتفاقيات بين صندوق النقد والدولة المصرية (١٩٩٣/٢٠٢٢).

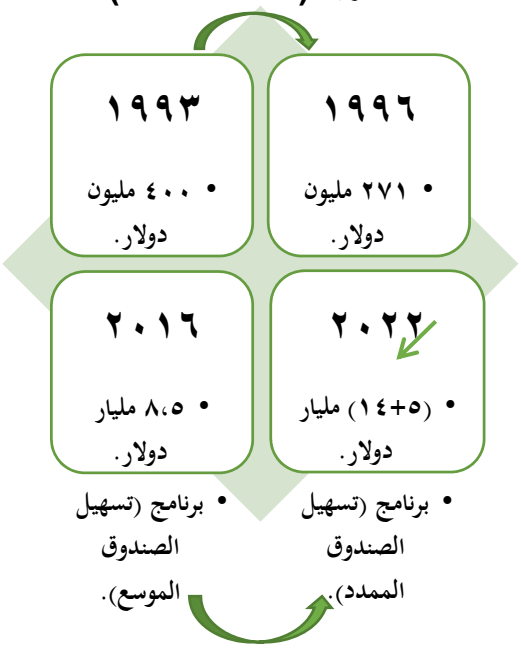

- (**تاريخ اتفاقيات التمويل**: www.imf.org).

وحول آراء عينة الدراسة فيما يخص الاتفاق الراهن مع الصندوق – كما يتضح من الشكل السابق رقم (١)- أفادت بعض مفردات العينة بما يلي:

-ع (٦): "أعتقد أن هذا الاتفاق وبرنامجه التمويلي (جيد)، لأن مصر بحاجة ماسة إليه، كما أنها ستحصل على مبالغ فورية من القرض بما يقارب (٤٠٠) مليون دولار هذا العام (٢٠٢٣)، وهذا المبلغ سيُعزز النقص التمويلي في الميزانية العامة للدولة، خصوصًا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها مصر، لذا فإن هذا البرنامج مهم في الوقت الراهن، ولكن شروطه الإصلاحية لن تكون سهلة التنفيذ من قبل الحكومة المصرية، وذلك بسبب ضيق الوقت، وزيادة نسبة استحواذ المؤسسات الرسمية على القطاع الاقتصادي، وارتفاع مستوى الصدمات في الجانب الاجتماعي جراء هذه الأزمة".

-ع (١٤): "القرض الراهن رغم أهميته في تعديل السلوك الاقتصادي للدولة المصرية نحو الإصلاح، إلا أن له تداعيات وخيمة على العملة الوطنية، والاحتياطيات الأجنبية، والدعم المقدم لمحدودي الدخل، وفي تفاقم عدد من المشكلات الاجتماعية".

ب- سياسات وشروط الصندوق لإقراض مصر (بين المرونة والإجحاف):

انقسمت شروط الصندوق إلى نمطين (شروط ذات تداعيات إيجابية على واقع الاقتصاد المصري، وشروط ذات تأثيرات سلبية على شبكة الأمان الاجتماعي)، فإذا ما نظرنا إلى الشرط الخاص بـ"تأجيل بعض المشروعات القومية" والتي تنفذها الحكومة المصرية بقيمة (٤٠) مليار دولار سنويًا، نجد أن نسبة (٤٤%) من عينة الدراسة –كما يتضح من الجدول رقم (٣)- تفيد بأنه شرط مقبول في هذا الظرف الصعب، وذلك من أجل توفير العملة الأجنبية، وترشيد الإنفاق الحكومي في بعض الإنشاءات الكبيرة مثال ذلك (الطرق، المباني السكنية، المدن الترفيهية، الأنفاق، الطرق السريعة، محطات التحلية والكهرباء) كما أن هذا التوقف سيكون بشكل مؤقت ولمدة عامين فقط (٢٠٢٣/٢٠٢٤)، مقارنة بنسبة (٣٣%) من العينة قيمته بأنه شرطًا مجحفًا وبأنه سيساهم في تضرر قطاع الإنشاءات بشكل كبير. أشارت نسبة (٤٠%) من العينة إلى أن شرط تعويم الجنيه المصري وتحرير سعر صرفه أمام العملات الأجنبية هو إجراء جيد من المنظور الاقتصادي، وذلك لجذب مزيدًا من الاستثمارات الأجنبية وتسهيل حركة الاستيراد، إلا أن غالبية عينة الدراسة بنسبة (٦٠%) أفادت بأنه إجراء مجحف للغاية إذا ما نظرنا إلى تأثيراته السلبية على زيادة معدلات التضخم ورفعه للأسعار وتعميقه لمخاطر الصدمات الخارجية على المجتمع المصري. بينما أفادت غالبية مفردات العينة بنسبة (٦٧%) بأن الشرط الخاص بخفض قيمة الدعم المقدم للوقود والطاقة -لكي يتماشى مع الأسعار العالمية- في مصر بنسبة تتجاوز (١٥%) لعام ٢٠٢٣ هو إجراء "مجحف للغاية"، فزيادة سعر الوقود والطاقة مرتبط بشكل وثيق بزيادة أسعار كافة المواد الغذائية الأخرى، مما سيشكل ضررًا عميقًا على كاهل الفقراء ومحدودي الدخل، وسيزيد من الأعباء المجتمعية، لذا ترى العينة ضرورة تأجيل هذا القرار أو استثنائه ضمن شبكة الحماية الاجتماعية، مقارنة بنسبة (٣٣%) من العينة ترى بأنه إجراء عادل في ظل التحريك العالمي لأسعار الطاقة.

جدول رقم (٣) يوضح تقييم عينة الدراسة لبعض شروط صندوق النقد الدولي لإقراض مصر ن (٨٢).

بعض شروط الصندوق للأعوام (٢٠٢٢/٢٠٢٦)	تقدير شروط الصندوق لإقراض مصر ٢٠٢٢					
	مرن		مرن إلى حدٍ ما		مُجحِف	
	ك	%	ك	%	ك	%
إبطاء بعض المشروعات القومية	١٩	٢٣	٣٦	٤٤	٢٧	٣٣
مرونة سعر صرف الجنيه (التعويم)	١٣	١٥،٥	٢٠	٢٤،٥	٤٩	٦٠
زيادة سعر الوقود	٦	٧،٥	٢١	٢٥،٥	٥٥	٦٧
مراقبة سوق العملات الأجنبية ورفع سعر الفائدة	٧	٨،٥	٢٨	٣٤	٤٧	٥٧،٥
بيع أصول الدولة لشُركاء خليجيين ودوليين	١٧	٢١	١٠	١٢	٥٥	٦٧
التوسع في سياسات الخصخصة	٦٩	٨٤	١١	١٣،٥	٢	٢،٥
زيادة الضرائب ومنع الإعفاءات	١٦	١٩،٥	٢١	٢٥،٥	٤٥	٥٥
زيادة الرسوم السنوية لترخيص السيارات	٢٢	٢٦،٥	٩	١١،٥	٥١	٦٢
تحديث قانون إدارة المالية العامة	٤٢	٥١،٥	٢٤	٢٩،٥	١٦	١٩
التحقيق في أسباب فشل برنامج ٢٠١٦ وتجاوزها	٢٥	٣٠،٥	٤٥	٥٥	١٢	١٤،٥
تقليص دور الدولة في الاقتصاد الوطني	١٥	١٨،٥	٥٠	٦١	١٧	٢٠،٥
صرف شرائح القرض على ٩ دفعات	٤	٥	١٢	١٤،٥	٦٦	٨٠،٥

وكما يتضح من الجدول السابق أفادت غالبية مفردات العينة بنسبة (٥٧%) بأن اتجاه الصندوق لمراقبة السوق المصري للعملات الأجنبية هو إجراء سلبي، ويمس السيادة الاقتصادية لمصر، وموثوقيتها الدولية، كما أن دعوة الصندوق لرفع أسعار الفائدة سيتسبب في أضرار مباشرة تمس الفقراء والطبقة الوسطى، وارتفاع الأسعار (وليس خفضها كما هو متوقع) بسبب وجود اختلالات اقتصادية في السياسة النقدية للبنوك، مقارنة بنسبة (٤٢%) من العينة أفادت بمرونته. فيما أقرت معظم مفردات العينة بنسبة (٦٧%) بأن عرض أصول الدولة المصرية للبيع يعد شرطًا مجحفًا، فسياسة (الأصول مقابل القروض) ستزيد من الأعباء الاقتصادية على المدى الطويل، إذ تسعى الحكومة المصرية إلى تنفيذ بيع سنوي لهذه الأصول بقيمة (٣،٥) مليار دولار سواء لمستثمرين دوليين أو خليجيين، وتنفيذ أكثر من (٦٣) عملية اندماج واستحواذ، وذلك

لتقليص الفجوة في تمويل الموازنة العامة بقيمة تزيد عن (١٨) مليار دولار، وضخ سيولة دولارية إضافية، وزيادة الودائع الخليجية، وخصخصة بعض الأصول الحكومية الرئيسة بنسبة قد تصل إلى (٥٥%) بحلول (٢٠٢٦) مثال ذلك الشركات والأراضي والحصص الحكومية الحيوية، وهذا بدوره سيؤثر سلبًا على قوة النفوذ الحكومي وانتشارها في القطاعات الاقتصادية الوطنية، مقارنة بنسبة (٣٣%) من العينة أفادت بمرونته. بينما أشارت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٨٤%) إلى أن عمليات التوسع في سياسات الخصخصة التي تنتهجها الحكومة – كشرط مُسبق للصندوق- يعد أمرًا ضروريًا في هذه الفترة، إلا أن نسبة (٢،٥%) من العينة أفادت بضرورة أن تكون بحدود وبشكل مدروس، وتكون الأفضلية للشركات المحلية (الوطنية)، وألا تقترب من المؤسسات الاقتصادية السيادية أو الاستراتيجية أو الجيوسياسية مثل (قناة السويس، ومناجم الذهب، أو مصادر الطاقة البترولية). في حين أن الشرط المتعلق بزيادة الضرائب ووقف الإعفاءات يعد من الشروط المجحِفة التي يفرضها الصندوق على مصر من منظور غالبية العينة وبنسبة (٥٥%) وذلك لأن هذه الزيادات ستتضمن رفع رسوم الإنتاج المحلي وهيكلة السياسات الضريبية، وهذا بدوره سيزيد من معدلات التضخم وارتفاع الأسعار ويقيد من حرية القرار الحكومي، ويعطل من خطط الإصلاح الاقتصادي والحماية الاجتماعية، وسيُخفض من دخل الفرد بنسبة قد تصل إلى (٣٠%) هذا العام، وذلك لجمع أكثر من (٢٠) مليار دولار، مقارنة بنسبة (٤٥%) من العينة أفادت بمرونة هذا الشرط. بينما نبهت العينة بنسبة (٦٢%) من أخطار زيادة الرسوم الجمركية لترخيص السيارات على انهيار سوق السيارات في مصر، حيث تسعى الحكومة إلى رفع هذه الرسوم بمقدار (١٠%) عن العام السابق (٢٠٢٢) عبر إصدار قانون جديد للمرور، يكون معني بكافة أنواع السيارات وموديلاتها (الملاكي، الأجرة، والنقل)، مما سيزيد من الضغوط المالية على حركة النقل والمواصلات في مصر، ويُضعف المتحصلات من مبيعات السيارات، وسيتسبب في طرد آلاف العاملين في هذا القطاع الحيوي، مقارنة بنسبة (٣٨%) من العينة أفادت بمرونة هذا الشرط. وفي هذا الشأن رحبت غالبية مفردات العينة بنسبة (٥١%) بالتحديث المقترح للقانون الموحد للإدارة المالية لعام (٢٠٢٢)، في ضوء ما سيقدمه هذا القانون من: مراقبة لموازنات الجهات الرسمية، وتطوير لبنود وقواعد الأداء المالي للهيئات العامة والمستقلة، مع تشديد قواعد المحاسبة الحكومية، ومراقبة الإنفاق الحكومي لمنع الهدر المالي والاختلاس، بالإضافة إلى تعظيم بنود الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد المالي في

القطاع الحكومي، وفي مقابل ذلك أشارت العينة بنسبة (١٩%) إلى عدم جدوى هذا الإجراء الحكومي في ظل الاختلالات الهيكلية للقانون.

وعبر هذا الطرح؛ طلب الصندوق بعض الإيضاحات المالية من الحكومة المصرية لتبيان أسباب فشل البرنامج التمويلي عام (٢٠١٦) في تحقيق أهدافه، والذي بلغت قيمته (ثمانية) مليارات دولار، حتى يتم محاسبة المسؤولين عن هذا الإخفاق، فيما قدّرت العينة بنسبة (٥٥%) أسباب فشل البرنامج من خلال النقاط الآتية: الاستغلال غير الاستثماري لأموال القرض، بالإضافة إلى فشل خطة الإصلاح الاقتصادي وهيكلة القطاع العام، فضلًا عن سيطرة بعض المؤسسات الرسمية على قطاعات اقتصادية حيوية، مع التضييق على القطاع الخاص، وعدم تحرير سعر الصرف، بينما أفادت العينة بنسبة (٤٥%) بأن هذا الشرط يعد شرطًا مجحفًا وتدخلًا سافرًا في الشأن المحلي لمصر. لذا أثنت غالبية مفردات العينة بنسبة (٦١%) على توصية الصندوق بضرورة تقليص دور الدولة في الاقتصاد لصالح القطاع الخاص والمستثمرين، إلا أن هذا الثناء كان مشروطًا بـ: مراقبة الدولة لحركة التدفقات المالية ورؤوس الأموال في هذا القطاع، مع خفض قيمة الضرائب على صغار ومتوسطي المستثمرين المحليين، في مقابل نسبة (٢٠%) من العينة أفادت بعدم مرونة هذا الشرط. إلا أن إصرار الصندوق على صرف قيمة القرض على (تسعة) شرائح كان مجحفًا من منظور غالبية مفردات العينة وبنسبة (٨٠%) - مقارنة بنسبة (١٩%) من العينة أفادت بمرونته- وذلك بسبب الاحتياج الشديد لكامل المبلغ في الوقت الراهن لسد الفجوة التمويلية في (الموازنة العامة، وسداد مستحقات الديون الداخلية والخارجية)، فضلًا عن تعنت الصندوق لصرف المبلغ على دفعات تتسلمه الحكومة المصرية خلال أربعة أعوام، وتقدر قيمة كل شريحة مالية بـ (٣٥٠) مليون دولار، وعلى الجانب الآخر تقدر الفجوة التمويلية لمصر لعام (٢٠٢٣) بما يزيد عن (١٦) مليار دولار، وهذا يعني أن قيمة هذه الشريحة أقل بكثير من المطلوب هذا العام، إذا ما قورنت بشروط وضغوط الصندوق على مصر، وتسببه في مشكلات مؤلمة للمجتمع وللحكومة على حدٍ سواء.

وفي هذا الإطار؛ تتفق هذه النتائج مع تقارير **(صندوق النقد)** حول الآفاق والتحديات الاقتصادية التي تعاني منها مصر في عام (٢٠٢٣)، حيث أشار الصندوق إلى أن التحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري هذا العام متزايدة، وفي حاجة إلى تشديد أوضاعها المالية المأزومة، مع تبني سياسات اقتصادية أكثر صرامة، حتى يتحقق التعافي المنشود، وترتفع قيمة الدخل القومي على المدى المتوسط، ويتم تخفيف الاختناقات السياسية (IMF, 2022: 7). إضافة إلى تحقيق معالجة سريعة لارتفاع

الأسعار وتعزيز الأمن الغذائي، مع خفض عاجل لمعدلات التضخم المرتفعة.

شكل رقم (٢) يوضح توقعات عينة الدراسة لمستوى تنفيذ الحكومة المصرية لشروط الصندوق (٢٠٢٦/٢٢) ن (٨٢).

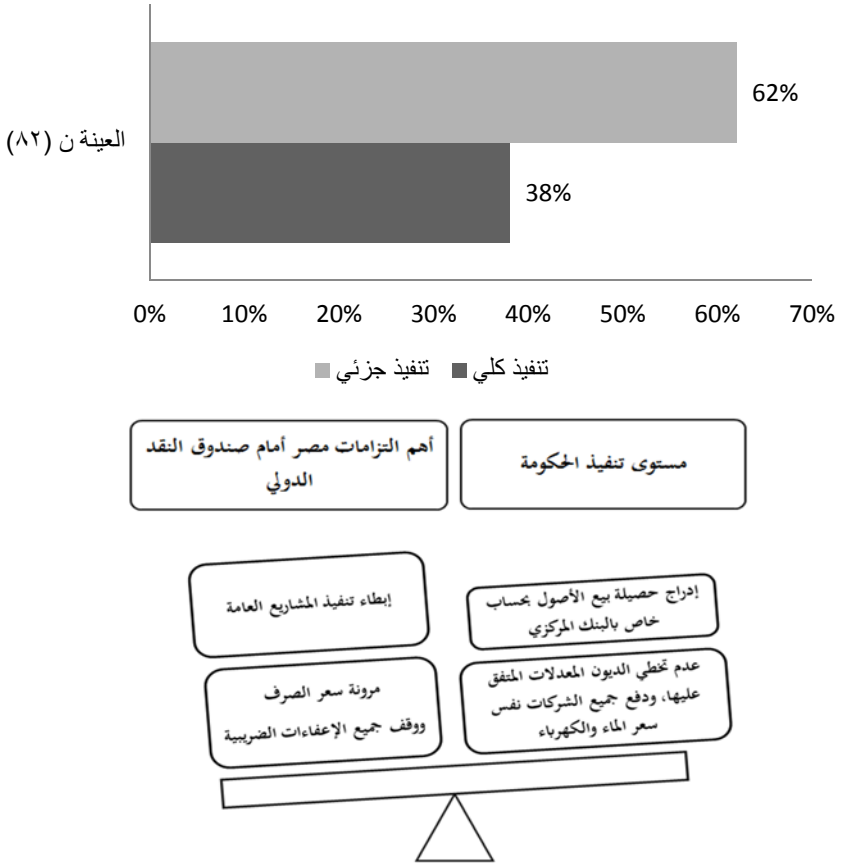

ويتضح من الشكل السابق رقم (٢) بأن نسبة (٦٢%) من عينة الدراسة أفادت بأن مستوى تنفيذ هذه الشروط من قبل الحكومة سيكون تنفيذًا جزئيًا، كالتالي:

-ع (٥٠): "الحكومة المصرية ستُنفذ معظم هذه الشروط، ولكن لن تستطيع تنفيذها بشكل كلي، ستُحرر سعر الصرف ولكن بضوابط، وستُبطئ بعض المشروعات القومية ولكن ستستمر في تنفيذ عدد منها خصوصًا تلك المتعلقة بالبنية التحتية وبالبناء في المدن الجديدة، وستبيع بعض الأصول لدول الخليج ولكن بشكل استثماري وليس نقل نهائي للمِلكية العامة، وهو ما لا يريده الصندوق وشروطه المجحفة".

-ع (١٨): "ستُنفذ الحكومة ما يناسبها من هذه الشروط، وبالطريقة التي تراها ملائمة، مهما كان الضغط هائلًا، فعلى سبيل المثال؛ بالنسبة لشرط

انسحاب الدولة ومؤسساتها الرسمية من الاقتصاد المصري، سيتم ذلك ولكن بشكل جزئي وليس كامل، وستبقى بعض المؤسسات الحكومية تدير استثماراتها دون انقطاع، وذلك لعدد من العوامل الأمنية واللوجستية والجيوسياسية، فضلًا عن قوة هذه المؤسسات ونفوذها الاقتصادي".

ج- أهداف الصندوق في مصر ومجال اختصاصه (المساعدة والمراقبة ومراجعة الأداء):

استهدف الصندوق تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والسياسية في مصر، منها ما هو إيجابي، ومنها ما هو سلبي: والتي جاءت في صورة إما (ضغوطات، أو إملاءات، أو تدخلات)، وفي هذا الصدد؛ جاء الهدف الخاص بدعم وتعزيز شبكة التعاون النقدي بين مصر ودول العالم على رأس الأهداف (الإيجابية) من منظور (٥٨%) من عينة الدراسة (كما يتضح من الجدول رقم ٤)، وذلك عبر تعزيز ثقة الاقتصاد العالمي حول أهمية الاستثمار في مصر بنسبة تزيد عن (٤٠%) عن العام الماضي (٢٠٢٢)، ولتحقيق الانتعاش في كافة القطاعات الاقتصادية والمالية، وصولًا إلى النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز الاستقرار المالي والمرونة الاقتصادية في مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية، مقارنة بنسبة (٢٣%) من العينة أفادت بصعوبة تحقيق هذا الهدف.

جدول رقم (٤) يوضح تقديرات عينة الدراسة لمستوى تحقيق أهداف الصندوق في مصر (٢٠٢٢/٢٠٢٦) ن (٨٢).

بعض أهداف الصندوق للأعوام (٢٠٢٢/٢٠٢٦)	مستوى تنفيذ أهداف الصندوق في مصر					
	شامل		جزئي		سلبي	
	ك	%	ك	%	ك	%
دعم التعاون النقدي الدولي	٤٨	٥٨،٥	١٥	١٨،٥	١٩	٢٣
تشجيع التوسع التجاري والنمو الاقتصادي	١٤	١٧،٥	٥٠	٦١	١٨	٢١،٥
تثبيط السياسات الضارة بالاقتصاد المصري	١٦	١٩	٤٤	٥٣،٥	٢٢	٢٧،٥
المراقبة والمساعدة المالية	٢٩	٣٥،٥	٨	١٠	٤٥	٥٤،٥
تنمية القدرات ومواجهة الصدمات	١٣	١٥،٥	١٧	٢٠،٥	٥٢	٦٤
معالجة صعوبات الاقتصاد السياسي	٣	٣،٥	٥٦	٦٨،٥	٢٣	٢٨
تعزيز الشفافية المالية العامة للحكومة	٢٣	٢٨	٣٩	٤٧،٥	٢٠	٢٤،٥
استكمال مراجعات الأداء	٦٣	٧٦،٥	١٢	١٥	٧	٨،٥
تقليص فجوة التمويل الخارجي	٢٢	٢٧،٥	٥٤	٦٥،٥	٦	٧

علاوة على ذلك، وكما يتضح من الجدول السابق رقم (٤)، أشارت نسبة (٢١%) من العينة إلى أن هناك بعض الصعوبات والتحديات التي

قد تعرقل مسار الصندوق نحو تحقيق التوسع التجاري في مصر، بسبب أن الدولة المصرية من أكبر الدول المستوردة للمنتجات بنسبة تتخطى (٨٥%) من احتياجاتها الاستهلاكية، وأن معدل الإنتاج أقل من المتوقع، وبالتالي فليس لدى القطاع الإنتاجي وفرة لتصدير المنتجات وتوسيع نطاق التعامل التجاري (الصادرات)، ولكن هناك فرصة لتحقيق هذا الهدف –من منظور غالبية العينة بنسبة (٧٨%)- عبر تصدير المواد الخام (الرمال السوداء، الفوسفات، المعادن، وبعض أنواع الفواكه والخضر)، على الرغم من المخاطر الاقتصادية جراء تصدير المواد الخام المصرية على حركة الإنتاج المحلي ونمو قطاعاته. وعلى جانب آخر قدرت غالبية العينة بنسبة (٥٣%) بأن سعي الصندوق نحو تثبيط السياسات الاقتصادية الضارة والتي تنتهجها الحكومة المصرية على مر السنوات الماضية كان (هدفًا إيجابيًا) -مقارنة بنسبة (٢٧%) من العينة أفادت بصعوبة تحقيق هذا الهدف- وذلك في سبيل كبح جماح التضخم وزيادة الأسعار، وقد جاء على رأس هذه السياسات التي يجب على الحكومة تعطيلها وإصلاح أجزاء كبيرة منها ما يلي: تحديد سعر صرف الجنيه، ترك السكان الفقراء بلا حماية إلزامية، ضعف عمليات تسعير المنتجات وتركها للتجار، زيادة نسب الضرائب على المصانع الصغيرة والمتوسطة، ترك المنظومة المالية دون إصلاح، فضلًا عن عدم الاستفادة الاقتصادية من تحويلات المصريين بالخارج. في حين ألمحت غالبية مفردات العينة بنسبة (٥٤%) إلى أن هدف الصندوق والمتعلق بتعزيز الرقابة على الخطط المالية ومصروفات الموازنة العامة جاء بشكل (سلبي)، فهو إجراء يمس السيادة المالية للدولة، فضلًا عن التداعيات السلبية له على بعض القطاعات الاستراتيجية والعسكرية والخدمية، حيث قدم الصندوق طلبًا إلى الحكومة المصرية (٢٠٢٣) لمراقبة أكثر من (ألف) شركة ومؤسسة اقتصادية عامة وأكثر من (٥٠) هيئة مالية، بدواعي المساعدة والمراقبة والتعزيز، وهي إجراءات يجب رفضها خصوصًا أن هذه القطاعات تخص مجالات حيوية ولوجستية مثال ذلك (الطاقة، النفط، الكهرباء، الصناعات العسكرية والأمنية، والصناعات الكيميائية والصيدلانية والتعدينية) وعدد من الشركات التقنية الأخرى، في حين أفادت نسبة (٤٥%) من العينة أفادت بإيجابية هذا الهدف وشمولية تنفيذه. بينما جاء هدف تنمية القدرات الاقتصادية لمصر في برنامج الصندوق خاليًا من الآليات المعززة لهذا الهدف من منظور غالبية العينة بنسبة (٦٤%) فقيمة القرض لا تتناسب مع هذا الهدف الخاص ببناء الثقة المالية وتمكين الاقتصاد وقت الأزمات والمخاطر والصدمات، وإنما يتناسب فقط مع تقليص الفجوة التمويلية وسداد مبالغ محدودة من الديون الخارجية لمصر، وفي المقابل أفادت نسبة (٣٥%) من العينة بإيجابية

هذا الهدف وأهمية تنفيذه. أما بخصوص الهدف المتعلق بمعالجة التحديات التي قد تعرقل نمو الاقتصاد المصري وتحسين سياساته المالية فقد أجمعت غالبية العينة بنسبة (٦٨%) على أن برنامج الصندوق مع مصر يعد خطوة في طريق الإصلاح، ولكن بشرط إعادة هيكلة السياسات التي قد تعرقل هذا المسار، مثال ذلك (سياسات ملكية الدولة وإدارة أصولها المالية، والتوجه نحو تعزيز القطاع الخاص في مجال الصناعات المدنية والعسكرية "صناعة الطائرات الحربية والغواصات والدرون"، واعتماد الشفافية والمحاسبة كسياسة اقتصادية مستدامة، مع خفض الإنفاق الحكومي عديم الفائدة، وفرض ضرائب على المؤسسات والشركات المعفاة، بالإضافة إلى سحب الامتياز الاقتصادي من المؤسسات منخفضة الإنتاجية، فضلًا عن مراجعة صفقات بيع الأسهم والشركات الناجحة للمانحين الخليجيين من حيث قيمة الصفقة ومدتها وطريقة إدارتها)، في حين أفادت نسبة (٢٨%) من العينة بصعوبة تحقيق هذا الهدف. علاوة على ذلك؛ أشارت نسبة (٤٧%) من عينة الدراسة إلى أهمية تحقيق الشفافية المالية العامة كنهجٍ دائم للحكومة المصرية -وهو ما دعا إليه الصندوق- خصوصًا في مسارها المالي والاستثماري، والمتعلق ببعض المظاهر السلبية مثل ارتفاع معدلات (الاختلاس، الهدايا، الرشاوى، العطايا، والإسناد بالأمر المباشر)، فضعف الشفافية والمسائلة (البرلمانية، والقانونية، والشعبية، والسياسية) قد يزيد من احتمالية تنامي ظاهرة الفساد والسرقة وإهدار المال العام في القطاع الاقتصادي، فضلًا عن أن بيئة الفساد قد تُنذِر بانهيار قطاع المال والأعمال بشكل سريع، مع صعوبة معالجة تداعياته على المدى القصير أو المتوسط، إضافة إلى أهمية أن تتقدم مصر نقطتين إضافيتين في مجال الدول المكافحة للفساد المالي، أي من النقطة (٣٣) إلى النقطة (٣٥)، والتقدم من المركز (١١٧) إلى المركز (٢٠) في قائمة الدول المكافحة للفساد والمحققِة للنزاهة المالية حتى العام (٢٠٢٦)، مع نشر المراجعات المالية للمشاريع الحكومية التي يزيد رأس مالها عن (١٥) مليون جنيه، بالإضافة إلى تقديم تقارير عن التسهيلات والحوافز والإعفاءات الحكومية، وأسباب تقديم هذه الإعفاءات، وذلك تحقيقًا لمبدأ التكافؤ الاقتصادي، وحصرًا للموارد المالية العامة للدولة، وإنفاذًا للمساواة التنافسية أمام الفاعلين الماليين والاقتصاديين دون أي استبعاد أو تهميش أو مجاملة، وهذا الإجراء قد يساهم في تحسين صورة الاقتصاد المصري أمام المستثمرين الخارجيين والمنظمات الدولية والمحلية المعنية بالشفافية والنزاهة، وقد يكون مردوده إيجابيًا على الاقتصاد وتصاعد مؤشراته، في حين أفادت نسبة (٢٤%) من العينة بصعوبة تحقيق هذا الهدف.

كما كشفت النتائج بأن الحكومة المصرية لن تحصل على قيمة القرض كاملًا وإنما على شرائح، والهدف من وراء ذلك هو أن الصندوق لن يمنح الشريحة المستحقة من القرض إلى مصر في وقتها، إلا بعد الحصول على تقرير إيجابي لمراجعة أداء النشاط الاقتصادي المصري في كل عام، مع مراجعة تنفيذ شروط الصندوق حتى تُمنح الحكومة المصرية قيمة الشريحة، وهذه المراجعات ستكون على الأرجح في (ديسمبر ٢٠٢٢، مارس ٢٠٢٣، سبتمبر ٢٠٢٣، يونيو ٢٠٢٥، ومارس ٢٠٢٦)، وقد أظهرت مصر في هذا العام مراجعات أداء إيجابية كما عبرت عنها غالبية عينة الدراسة بنسبة (٧٦%) - مقارنة بنسبة (٨،٥%) من العينة أفادت بسلبية هذا الأداء- خصوصًا تلك المتعلقة بالمرونة في سعر الصرف، وانسحاب الدولة من الاقتصاد بنسبة مقبولة هذا العام، لذا ستُمنح مصر أول شريحة من القرض بقيمة تتجاوز (٣٠٠) مليون دولار، وبالإضافة إلى ذلك وحتى تحصل الحكومة على الشرائح من (الثالثة إلى الخامسة) فعليها تحقيق احتياطي نقدي إيجابي، وسداد نسبة (٣٠%) من قيمة متأخرات الديون الخارجية والداخلية، وللحصول على الشرائح من (السادسة إلى التاسعة) فعليها أن تقدم مؤشر أداء إيجابي في ملفات (الحماية الاجتماعية، الضرائب، الصادرات والإنتاج المحلي، الموازنة العامة، والإجراءات المالية والوقائية). أخيرًا، وفيما يتعلق بالهدف الخاص بتقليص الفجوة التمويلية لمصر –والذي تبلغ قيمته أكثر من (١٦،٥) مليار دولار- أشارت نسبة (٦٥%) من عينة الدراسة بأن البرنامج الحالي قد ينجح في تحقيق ذلك، ولكن في ضوء بعض الشروط والالتزامات الآتية: (خفض معدل التضخم بنسبة (٢٧%)، بالإضافة إلى سداد نسبة (٨٠%) من الديون وصولًا لعام (٢٠٢٦)، مع مشاركة بعض البنوك الدولية الأخرى في تمويل الاقتصاد المصري بقروض مالية تقدر قيمتها بـ (١١) مليار دولار، مثال ذلك البنك (الأسيوي، التنمية الصيني، والتنمية الأفريقي)، فضلًا عن المتحصلات من مبيعات أصول الدولة للمانحين، وودائع بعض دول مجلس التعاون الخليجي، في حين أفادت نسبة (٧%) من العينة بصعوبة تحقيق هذا الهدف الاقتصادي.

وتتلاءم هذه النتائج مع نتائج دراسة كلًا من (السيد عمران، وعبد العظيم نجم) واللذان أشار فيها إلى أن الاقتصاد المصري يواصل أدائه الجيد رغم الظروف العالمية الأقل إيجابية، مما نتج عنه معدل نمو يقدر بـ (٤،٥٪) في السنة المالية (٢٠٢١/٢٠٢٠)، بينما وصل معدل عجز الموازنة إلى (٦،٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت نسبة البطالة بنسبة (٣،٧٪) في نفس العام، ولكن وعلى الرغم من تحقيق هذا التقدم (المحدود) من منظور بعض الجهات المالية الدولية مثل صندوق النقد، إلا أن مصر لا تزال بحاجة ماسة إلى تعزيز الإصلاحات الاقتصادية

والمالية لديها (El-Sayed, Abdelazim, 2023: 15-16)، كما أنها لا تزال بعيدة بخطوات عن تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة مثل (خفض معدلات الفقر والجوع، تحقيق المساواة، ومجابهة الفساد الإداري).

شكل رقم (٣) يوضح مراجعات الأداء لبرنامج مصر من قبل صندوق النقد لعامي (٢٠٢٢/٢١).

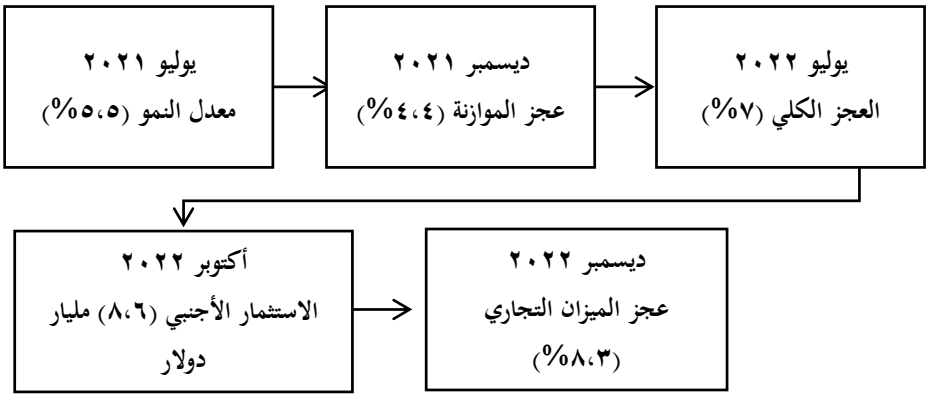

فيما عبرت بعض مفردات العينة عن أهداف البرنامج الراهن -وكما يتضح من الشكل السابق رقم (٣)- بما يلي:

-ع (٢): "البرنامج الجديد المقدم من الصندوق، سوف يدعم مجموعة من الأهداف الإيجابية في مصر مثل: تعزيز التعاون الدولي، وتقليص الفجوة المالية وعجز الموازنة، إلا أن تداعيات هذا الاتفاق قد تكون خطيرة جدًا على الأمن القومي المصري، وعلى مستقبل الصناعات الاستراتيجية والتحويلية من ناحية، وعلى زيادة معدلات التضخم والديون من ناحية أخرى".

-ع (٣٥): "أرى أن معظم أهداف الصندوق في مصر، قد تكون أهداف إنشائية وغير واقعية، وصعب تحقيقها، في ظل الاضطراب غير المسبوق للاقتصاد المصري، وتنامي أزمة الركود، وانخفاض الإنتاج المحلي، وضعف قيمة القرض المقدم، فضلًا عن قوة الصدمات الخارجية (حروب وأوبئة وزلازل) على المجتمع المصري، وتضرر شرائح وطبقات واسعة من المصريين".

د- أزمة ديون الصندوق مع مصر (وفاعلية برنامجه الجديد):

أظهرت استجابات العينة وجود عدد من الصعوبات المالية والتخطيطية المعرقلة لقدرة الاتفاق الجديد على معالجة أزمة الديون المصرية وتخطيها للحدود الآمنة، حيث بلغ إجمالي هذه الديون حتى العام (٢٠٢٢) إلى ما يزيد عن (١٦٠) مليار دولار "ديون خارجية"، وأكثر من (٥) تريليون جنيه مصري "ديون محلية"، بنسبة تتجاوز (٨٨%) من

إجمالي الناتج القومي، وتأتي هذه الصعوبات -من منظور (٥٤%) من عينة الدراسة "جدول رقم (٥)"- إلى الأسباب الآتية: أن قيمة القرض الراهن لا تتجاوز (٢%) من حجم الديون المصرية، كما أن النسبة الأكبر من قرض الصندوق سيوجه لمعالجة الفجوة التمويلية لمصر، بالإضافة إلى انسحاب الاستثمارات الأجنبية ذات العائد المالي الكبير من السوق المصري، والتحول إلى سعر الصرف المرن وما سببه هذا التحول في زيادة متصاعدة لحجم الديون الخارجية بنسبة قد تصل إلى (٥%) عن العام المالي (٢٠٢١)، في حين أفادت نسبة (٤٦%) من العينة بفاعليته. بينما أشارت العينة بنسبة (٦٢%) إلى أن برنامج الصندوق الراهن قد يكون مفيدًا في حماية مصر من التخلف عن سداد بعض ديونها المستحقة (الدين+ خدمة الدين+ فوائد الدين) في هذا العام (٢٠٢٣)، ولكن لن يكون هذا الاتفاق قادرًا على تلبية كافة احتياجات مصر التمويلية "الخارجية"، وذلك من منظور (٢٣،٥%) من العينة، إذ تعاني مصر هذا العام من عجز شديد في الحساب الجاري، وضعف في التدفقات النقدية الأجنبية، وزيادة خطيرة في الدين الحكومي الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى انخفاض الحيازات الحكومية وهوامش السيولة من النقد الأجنبي لما يزيد عن (٦) مليار دولار للعام (٢٠٢٢).

جدول رقم (٥) يوضح رأي العينة حول ما يمكن أن يقدمه قرض الصندوق لحل أزمة ديون مصر (المستحقة للصندوق، ولغيره) ن (٨٢).

أزمة ديون مصر للصندوق ولغيره من (المؤسسات المحلية والدولية)	فاعلية البرنامج الجديد في معالجة أزمة ديون مصر					
	فعّال		فعّال إلى حدٍ ما		غير فعّال	
	ك	%	ك	%	ك	%
تخطي الحدود الآمنة للديون الداخلية والخارجية	١٥	١٨،٥	٢٣	٢٧،٥	٤٤	٥٤
التخلف عن سداد الديون	١٢	١٤،٥	٥١	٦٢	١٩	٢٣،٥
اضطراب الأصول المصرية وانخفاض الصادرات	١٩	٢٣،٥	٣٩	٤٧،٥	٢٤	٢٩
تراجع مساعدات دول الخليج	٤٨	٥٨،٥	٢٠	٢٤،٥	١٤	١٧
ارتفاع نسبة الدين الحكومي مقابل الناتج المحلي	٦	٧،٥	٤٦	٥٦	٣٠	٣٦،٥
ارتفاع نصيب الفرد من الديون	١٨	٢٢	٢٢	٢٦،٥	٤٢	٥١،٥
ارتفاع حجم خدمة الدين	١٥	١٨،٥	١٨	٢٢	٥٥	٥٩،٥
ضعف الاحتياطي الأجنبي/ وتراجع قيمة الجنيه	٥	٦	١٤	١٧	٦٣	٧٧
عجز الحساب الجاري/ وتراجع معدلات الادخار	٦	٧،٥	٤٦	٥٦	٣٠	٣٦،٥
تدفقات ضعيفة لرأس المال	١٢	١٤،٥	٢٦	٣١،٥	٤٤	٥٤
تبعات كوفيد-١٩/ وحرب روسيا ضد أوكرانيا	١٣	١٥،٥	٤٨	٥٨،٥	٢١	٢٦
أزمة التأمين على الديون السيادية	١٤	١٧،٥	٤٦	٥٦	٢٢	٢٦،٥
أزمة الديون المُستحقة بالعملة الأجنبية	٨	٩،٥	٥٢	٦٤	٢٢	٢٦،٥
عودة مصر المتكررة للاستدانة من الصندوق	٥	٦	٢٨	٣٤	٤٩	٦٠

وكما يتضح من الجدول السابق رقم (٥) برهنت نسبة (٤٧%) من عينة الدراسة بأن برنامج الصندوق يستطيع ضبط اضطراب الأصول المصرية عن طريق بيعها أو استثمار بعض قطاعاتها، كما يستطيع تحريك معدل الصادرات المصرية بنسبة معقولة، لكن لن يتم هذا الضبط إلا في ضوء نجاح الحكومة المصرية في جذب بعض التمويلات الخارجية بقيمة تصل إلى (٢٥) مليار دولار، وذلك من منظور (٢٩%) من العينة، فضلًا عن سداد متأخرات الديون والتي بلغت (١٤) مليار دولار عن عامي (٢٠٢٢/٢٠٢٣)، وزيادة حجم الودائع الخليجية، بالإضافة إلى تقليص عجز الحساب الجاري بنسبة (٣،٥%). فيما أوضحت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٥٨%) بأن البرنامج الراهن للصندوق قد يكون فعّال في جذب المساعدات والودائع وزيادة المنح الخليجية بقيمة تصل إلى (١٤) مليار دولار لعام (٢٠٢٣)، وهذه الزيادة كانت ضمن أحد شروط الصندوق لصرف قيمة القرض المقدم للحكومة المصرية، فاستجابت غالبية الدول الخليجية لهذا الطلب، واعتذرت دولتين، وفي المقابل سوف تقدم الحكومة المصرية للدول الخليجية المانحة في مقابل هذه الودائع بيع بعض أصولها وسنداتها السيادية، أو الاستثمار فيها، مثال ذلك استثمار دولة (الإمارات) لـ (٢) مليار دولار في مصر، عبر شراء صندوقها السيادي (للبنك التجاري الدولي، ومصر للأسمدة، وشركة الحاويات بالإسكندرية، وفوري للخدمات التكنولوجية)، أما دولة (قطر) فستستثمر (٤،٥) مليار دولار في قطاعي النفط والعقارات، بينما قدمت (السعودية) وديعتين بقيمة (خمسة) مليار دولار عام (٢٠٢٢)، وتخطط لإيداع (عشرة) مليارات دولار عام (٢٠٢٤) في البنك المركزي، وذلك بهدف خفض التأثيرات السلبية الناجمة عن تعويم الجنيه وضبط السوق المالي، وتخفيض معدل التضخم، في حين أفادت نسبة (١٧%) من العينة بعدم فاعلية هذا الإجراء. وعلاوة على ذلك أشارت غالبية العينة بنسبة (٥٦%) إلى أهمية البرنامج الحالي في خفض الدين الحكومي مقابل الناتج الإجمالي المحلي، وفي تخفيف حدة المشكلات المالية والاقتصادية وتراكمها، وفي تقييد الإنفاق الحكومي غير المجدي على قطاعات (الإنشاءات الترفيهية أو عديمة الجدوى) والتي لا تجر عوائد بالنقد الأجنبي، فضلًا عن توجيه هذا الإنفاق إلى مجالات حيوية واجتماعية مثل (الاستثمار في الغذاء والطاقة، وتعزيز المؤسسات الصحية والتعليمية، ودعم الخدمات الإنسانية)، وفي المقابل أفادت نسبة (٣٦%) من العينة بصعوبة تحقيق هذا الهدف. وعلى الجانب الآخر لا ترى غالبية عينة الدراسة بنسبة (٥١%) أية فاعلية للبرنامج الحالي في تقليص نصيب الفرد من الديون المصرية، والتي وصلت إلى (ألفين) دولار كديون مستحقة على الفرد، وهذا بسبب الصعوبات التي يعاني منها

الاقتصاد المصري وتأزم ديونه السيادية، وارتفاع معدلات التضخم، بشكل قد يهدد الاستقرار الاجتماعي ويزيد من الاضطراب المجتمعي، ويضعف مستوى رضا الأفراد عن الطريقة التي يدار بها القطاع الاقتصادي، مما يستوجب المضي قدمًا دون تأخير في إجراء عدد من الإصلاحات المالية والإدارية في هذا القطاع المأزوم، وفي المقابل أفادت نسبة (٤٦%) من العينة بفاعلية هذا البرنامج في تحقيق هذا الهدف.

كذلك أشارت النتائج إلى أن البرنامج الجديد لا يستطيع خفض أو تمويل خدمة الدين، في ظل تزايد حجم متأخرات خدمة الدين والتي تخطت حاجز الـ (٢٦) مليار دولار لعام (٢٠٢٣)، وذلك تفاديًا للتخلف عن سداد أصل الدين وفوائده المركبة، وذلك لعدد من الأسباب –من منظور (٥٩%) من مفردات العينة- أهمها: (ضعف قيمة القرض المقدم، واعتماد الاقتصاد المصري على الدعم الأجنبي "قروض، منح، ودائع"، فضلًا عن عدم قدرة الحكومة المصرية على الانتقال من سياسة الاستدانة إلى سياسة الإنتاج والتصنيع)، بينما أفادت نسبة (٤٠%) من العينة بفاعليته. لذا أشارت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٧٧%) إلى أن البرنامج الراهن غير فعّال في زيادة الاحتياطات الأجنبية أو وقف نزيف الجنيه أمام العملات الأجنبية، ومن ثم زيادة حجم الديون الخارجية بشكل مستمر، فكلما انخفضت قيمة الجنيه أمام الدولار كلما ارتفع الدين الخارجي وفوائده المستحقة، وانخفض التصنيف المصري من النقطة (ب) إلى النقطة (ج)، وهذا التصنيف هو المعني بقدرة الدولة المصرية على الوفاء بسداد ديونها في مواعيدها المقررة، مقارنة بنسبة (٤٦%) من العينة أفادت بفاعليته. بينما أوضحت العينة بنسبة (٥٦%) بأن البرنامج الحالي قد يعالج عجز الحساب الجاري والذي بلغ (١٩،٥%) في العام (٢٠٢٣)، ويزيد من معدلات الادخار عن طريق رفع نسبة الفائدة من (ثلاثمائة إلى ثمانمائة) نقطة أساس في العام (٢٠٢٤/٢٠٢٣) أي بما يوازي (٣،٥%) على الودائع والتحويلات البنكية وشهادات الاستثمار وحركات الإقراض والاقتراض، ولكن سيكون علاجًا مؤقتًا وليس مستدامًا من منظور (٣٦،٥%) من العينة. فيما كشفت العينة بنسبة (٥٤%) بأن البرنامج الراهن غير فعّال في جذب بعض التدفقات (الأخرى) الإضافية لمصر من رؤوس الأموال (الاستثمارية)، وذلك بسبب الاختلالات الواضحة في سياسات القطاع الاقتصادي، والضغوط التضخمية في كافة القطاعات الأخرى (قطاع الطاقة، البنية التحتية، المواد الخام، والحزم المالية المقدمة)، فضلًا عن التداعيات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية ووباء كورونا على حجم الاستثمارات الخارجية للدول، في حين أفادت نسبة (٤٦%) من العينة بفاعليته. كما أشارت غالبية العينة بنسبة (٥٨%) إلى أن البرنامج الحالي قد يساعد

مصر في تجاوز تبعات فيروس كورونا والحرب الأوربية بين (روسيا/أوكرانيا) ولكن بشكل جزئي فقط عن طريق تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية، وبالمقارنة مع حجم الصدمات الخارجية يمثل هذا البرنامج شبكة حماية ضعيفة قد لا تصل إلى (٦%) من الاحتياجات المجتمعية المطلوبة، مما يشكل مصدرًا جديدًا من مصادر تفاقم أزمة الديون في مصر، وذلك من منظور (٢٦%) من العينة. في حين أفادت عينة الدراسة بنسبة (٥٦%) بأن البرنامج الراهن قد يعالج أزمة التأمين على ديون مصر السيادية، ولكن إذا ما التزمت مصر بسياسات التقشف، وخفضت من معدلات التضخم لديها، واستطاعت وقف نزيف العملة الوطنية، وخفضت من الإنفاق الحكومي، عبر ترشيد الاستهلاك، وقامت بمراجعة بعض صفقات شراء السلاح من الغرب، واستبدالها بتوطين الصناعات العسكرية، وذلك توفير العملة الصعبة بما يقدر بـ (٣٣) مليار دولار، في حين أفادت نسبة (٢٦،٥%) من العينة بعدم فاعليته. لذلك أفادت العينة بنسبة (٦٤%) بأن الحكومة المصرية إذا ما اتبعت هذا المسار فإنها ستكون قادرة على معالجة أزمة ديونها المُستحقة للمؤسسات والدول بالعملة الأجنبية، على المدى القصير أو المتوسط، مما يساهم في معالجة الأزمات والصعوبات المالية الراهنة، في حين أفادت نسبة (٢٦،٥%) من العينة بصعوبة تحقيق هذا الهدف. أخيرًا، كشفت عينة الدراسة بنسبة (٦٠%) بأن هذا البرنامج لن يحمي مصر من العودة مجددًا إلى الاستدانة من الصندوق أو من المؤسسات الدولية الأخرى، بينما أفادت نسبة (٤٠%) من العينة بنجاح الحكومة المصرية في الانتقال إلى نمط الاقتصاد الإنتاجي غير المعتمد على القروض كحلول سريعة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية أو سد الفجوات التمويلية.

وتتفق هذه النتائج مع رؤية (إلين لوست Ellen Lust) والتي أشارت فيها إلى تأزم الوضع المالي في مصر بين عامي (٢٠١١/٢٠١٩)، بسبب ارتفاع النفقات العامة من (٢٤%) إلى (٣٠%) من الناتج المحلي الإجمالي، على إثر الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد في ما بين عامي (٢٠١١/٢٠١٣)، وازدياد الديون الخارجية بشكل خطير، وتخطيها للحدود الآمنة بخمسة نقاط، في حين ظلت الإيرادات الضريبية ثابتة، وارتفعت فاتورة رواتب الخدمة المدنية إلى مستوى أعلى بكثير من مثيلتها في البلدان المماثلة، بينما قفز الدين الخارجي من (٤٠%) إلى (١٠٠%) من إجمالي الناتج المحلي بين عامي (٢٠١٠/٢٠٢٠) (Lust, 2023)، وفي هذه الفترة عقدت مصر عددًا من الاتفاقات التمويلية مع صندوق النقد أملًا في تأمين بعض التدابير الضرورية واللازمة لتحقيق الاستقرار المالي، في حين ستظهر سلبيات هذه الاتفاقات على المدى القصير (معاناة الفقراء والتضخم وزيادة

الديون)، ولكن على المدى الطويل ستكون مصر قادرة على إحداث بعض التطورات الإيجابية في قطاعيها الاقتصادي والسياسي، وستُحقق مواجهة جادة لبعض التحديات الاقتصادية والمالية.

شكل رقم (٤) يوضح مؤشرات صندوق النقد لحجم ديون مصر الداخلية والخارجية مقابل الناتج المحلي (٢٠١٨/٢٠٢٣).

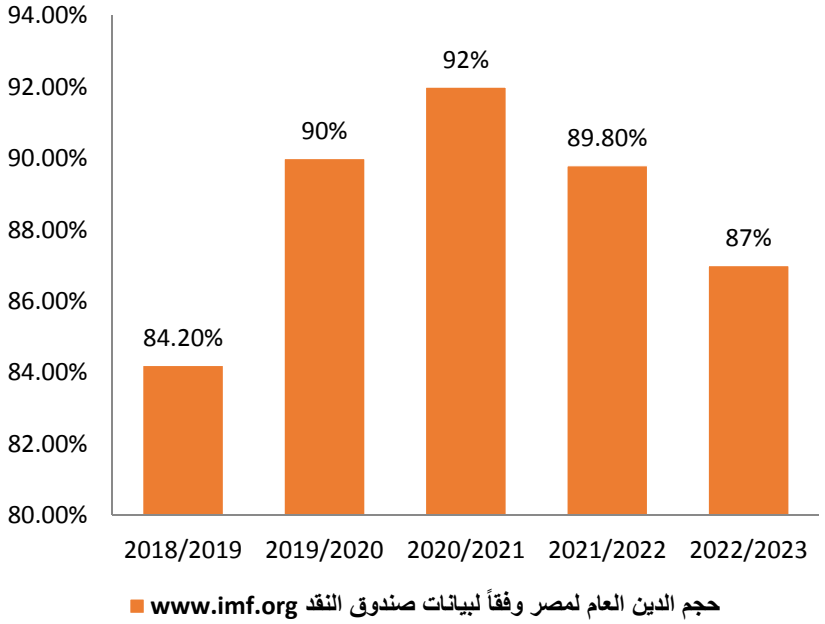

ومن خلال الشكل البياني السابق رقم (٤) أشارت بعض مفردات العينة إلى مخاطر ارتفاع الديون المصرية هذا العام كما يلي:

-ع (١٦): "أعتقد أن مصر تعيش في ثقب أسود من الديون الضخمة، وقدرة الإنتاج المحلي على سداد هذه الديون الهائلة "ضعيفة"، كما أن الاتفاق القائم بين مصر والصندوق هو بمثابة انعاش مؤقت (علاج إسعافي) للاقتصاد المصري المريض، وإذا ما نظرنا إلى حقيقة هذا الاتفاق نجده مجرد دين جديد يضغط على كاهل الاقتصاد المصري، ويزيد من مشكلاته المركبة".

-ع (٩): "لتحقيق علاج ناجع لأزمة الديون المصرية، علينا أولاً هيكلة القطاع الاقتصادي كاملاً، مع تعديل شامل في طريقة إدارته، والبحث عن عقول مبدعة تؤمن بالاستثمار والتصنيع المحلي، وبأهمية المنافسة الدولية في قطاعات التكنولوجيا والابتكار التقني".

المحور الثاني: تجليات شروط الصندوق على الحياة السياسية في مصر (صور الضغوطات والتأثيرات):

يستهدف هذا المحور الإجابة على التساؤل التالي: كيف تتجلى شروط الصندوق على الحياة السياسية في مصر لاسيما إزاء المعضلات الآتية (إلزام الحكومة، تقليص دور القطاع العام، قضية الحوكمة، الفساد، ضمان استغلال أموال القرض في الإصلاحات الهيكلية، زيادة دور القطاع الخاص، علاقة الثقة بين المواطنين والنظام الحاكم، الاستثمارات الأجنبية، مؤشرات القلق المجتمعي، الشائعات والاستقرار المجتمعي، شراء الديون المصرية، الأموال الساخنة، المشاريع القومية، ومشاركة المواطنين بشأن التعامل الأنسب مع سياسات الصندوق)؟ وعند طرح هذا التساؤل على مفردات العينة تبينت استجاباتهم على النحو التالي:

أ- إلزام الحكومة بـ (تقليص دور القطاع العام، والتدخل في عمليات الحوكمة وكبح الفساد):

كشفت النتائج الميدانية للدراسة عن تعرض الحكومة المصرية هذا العام (٢٠٢٣) لحجم هائل من الضغوطات السياسية والاقتصادية والإدارية، في إطار تنفيذها لسياسات الصندوق وتلبيةً لشروطه الملزِمة وذلك من أجل الحصول على قيمة القرض وتفعيل الاتفاق الجديد، ومن هنا أفادت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٥٨%) بأن الشرط الخاص بتقليص دور القطاع العام جاء إيجابيًا (من المنظور الاقتصادي)، كما يظهر في جدول رقم (٦)، وذلك لتحقيق العدالة وتكافئ الفرص بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في مصر (شركات القطاع العام والقطاع الخاص)، وإعطاء دور أكبر للاستثمار الخاص والذي أثبت نجاحه في إدارة المشاريع وتحقيقه لمستوى نمو متميز بنسبة تزيد عن (٦٠%)، في مقابل الضعف الاقتصادي لشركات القطاع العام وإخفاق معظم قطاعاته الاستثمارية، لكن وفي ذات الوقت نبهت عينة الدراسة بنسبة (١٣%) من أخطار ترك الساحة الاقتصادية أمام لاعب واحد (القطاع الخاص) دون حسيب أو رقيب أو منافس حكومي قوي، وذلك ضمانًا لاستقرار الأسعار، ومكافحةً لجرائم تبييض الأموال، ومراقبةً لحركة تدفقات رؤوس الأموال من الخارج وأهدافها الاقتصادية والسياسية.

جدول رقم (٦) يوضح رأي العينة في التأثيرات المختلفة لضغوط الصندوق على سياسات الحكومة ن (٨٢).

صور الضغوط على سياسات الحكومة	تأثيرات ضغوط الصندوق على سياسات الحكومة المصرية					
	إيجابية		إيجابية إلى حدٍ ما		سلبية	
	ك	%	ك	%	ك	%
تقليص دور القطاع العام	٢٣	٢٨	٤٨	٥٨،٥	١١	١٣،٥
الحوكمة في إدارة القطاع الاقتصادي	٤٥	٥٤،٥	١٩	٢٣	١٨	٢٢،٥
الشفافية في كبح الفساد	٤٤	٥٣،٥	١٧	٢٠،٥	٢١	٢٦
دعم متعدد الأطراف/ ومشاركة المواطنين للأزمة	٢٢	٢٦،٥	٤٩	٦٠	١١	١٣،٥
تقليص الإنفاق الحكومي	٧	٨،٥	٢٠	٢٤،٥	٥٥	٦٧
زيادة تمويل المشروعات الخضراء	٤٦	٥٦	٢٩	٣٥،٥	٧	٨،٥
توضيح دور وعدد الشركات المملوكة للدولة	١١	١٣،٥	٤٤	٥٣،٥	٢٧	٣٣
تكافؤ الفرص أمام الأطراف الاقتصادية الفاعلة	٤٩	٥٩،٥	٢٤	٢٩،٥	٩	١١
إلغاء التخفيضات الضريبية والإعفاءات	٧	٨،٥	١٥	١٨،٥	٦٠	٧٣
تعطيل مشروعات البنية التحتية	٥	٦	٢٣	٢٨	٥٤	٦٦
وقف تنفيذ محطة الطاقة النووية	٦	٧،٥	١٩	٢٣	٥٧	٦٩،٥
وقف برامج الإقراض المدعوم	٣	٣،٥	١٦	١٩،٥	٦٣	٧٧

كما أفادت عينة الدراسة –كما يتبين من الجدول السابق رقم (٦)- بنسبة (٥٤%) بأن شرط الصندوق المتعلق بتعزيز الحوكمة في إدارة النشاط الاقتصادي المصري جاء إيجابيًا ومهمًا، لأنه سيساعد الحكومة في تسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي في ضوء المبادئ والمعايير الآتية (العدل وتكافئ الفرص، المساواة بين الفاعلين المحليين، الشفافية ومكافحة الفساد المالي، تهيئة مناخ المال والأعمال، وخلق فرص عمل جديدة متوافقة مع الأتمتة التقنية Automation)، مقابل (٢٢%) من العينة رأت أنه إجراء سلبي. كما جاءت توصيات الصندوق للحكومة المصرية بدعم الشفافية وكبح الفساد ملائمًة للمسار الذي تنتهجه مصر في الآونة الأخيرة لرفع معدل نموها من منظور غالبية العينة وبنسبة (٥٣%) وأوصت العينة في هذا الشأن بدعم القضاء واستقلال قراره في القطاع الاقتصادي، وتحديث الخطط الحكومية لمحاربة الفساد، مع تعزيز آليات الإنفاذ التنظيمي للجهاز المركزي للمحاسبات وبعض الأجهزة الرقابية، مع حوكمة مؤسسات العدالة المدنية، فضلًا عن وضع تدابير جديدة

لتعزيز الشفافية المالية لعدد من المؤسسات الرسمية الحكومية، مقابل (٢٦%) من العينة أفادت بأنه إجراء سلبي. فيما رحبت غالبية العينة بنسبة (٦٠%) بسعي الحكومة المصرية إلى مشاركة المواطنين في تقديم مقترحاتهم حول الخروج الآمن من الأزمة أو تحسين إدارتها عبر حوار وطني شامل لكافة القضايا الاقتصادية والسياسية، ومعالجة بعض المشكلات الماسة لحياة المصرين (الأجور، الأسعار، الدخول)، كما أشارت العينة بنسبة (١٣%) إلى وجود صعوبات تعرقل الدعم متعدد الأطراف لمعالجة الأزمة المصرية. في حين تعد إشارة الصندوق إلى الحكومة بضرورة تقليص الإنفاق الحكومي "سلبية" من منظور غالبية العينة وبنسبة (٦٧%) لأن المقصود هنا ليس الإنفاق الترفيهي، ولكن الإنفاق على الدعم (الضريبي، الطاقة، الأسعار، وفوائد القروض) فهذه التوصية من الصندوق ستزيد من أعباء الفقراء ومحدودي الدخل بنسبة قد تتجاوز (٩٠%) عن العام الماضي (٢٠٢٢)، كما أن تخفيض الإنفاق على البنية التحتية (الجسور، تبطين الترع، الطرق وسكك الحديد، وبعض المدن الصحراوية الجديدة) سيكون له تداعيات سلبية على العاملين في هذه القطاعات، مما سيتسبب في زيادة معدل البطالة بين الشباب، وستكون مصر في مواجهة أزمة تباطؤ اقتصادي لنموها العام، إلا أن نسبة (٣٣%) من العينة أفادت بأنه إجراء إيجابي في ظل تصاعد الأزمة الراهنة. بينما رحبت غالبية العينة بنسبة (٥٦%) بتوجيه الصندوق إلى الحكومة بضرورة زيادة تمويل المشروعات الخضراء والقطاعات التي تعمل بالطاقة النظيفة، وبمساهمة البنك الأوروبي وصندوق المناخ بقيمة (١٧٠) مليون دولار لدعم مصر في هذا الشأن، وبمِنح شركة (بريتيش) للشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر بهدف التحول إلى الطاقة الخضراء بقيمة قد تصل إلى (مائة) مليون دولار، عبر تمويلات بنكية مدعومة من "البنك الأهلي، البنك العربي الأفريقي، وبنك الإسكندرية" في العام (٢٠٢٣)، إلا أن نسبة (٨،٥%) من العينة أفادت بأن هذا الاتجاه لن يساعد مصر في تعزيز البيئة وحمايتها وتحقيق اندماج اجتماعي وصحي أفضل، بسبب ضعف الدعم المالي المقدم من الجهات المانحة. فيما يعد الشرط الخاص بتوضيح أعداد ومهام الشركات العامة المملوكة للدولة تدخلًا غير مقبول من منظور نسبة (٣٣%) من مفردات العينة، بينما أفادت غالبية مفردات العينة بنسبة (٦٧%) بأنه إجراء مقبول في ظل الأزمة الراهنة، حيث إن إيضاحات الحكومة لهذا الموضوع ستكون إيجابية في ضوء الشفافية الاقتصادية التي تنتهجها مصر، وبالفعل بدأت الحكومة في طرح أكثر من (٤٠) شركة مملوكة للدولة لبيعها للقطاع الخاص أو للأفراد أو لبعض المستثمرين الأجانب، بهدف جذب التدفقات النقدية الأجنبية لخزينة الدولة في ظل التعثر المالي الراهن.

كما جاءت توصية صندوق النقد إلى مصر حول ضرورة تحقيق تكافؤٍ عادل للفرص أمام جميع الأطراف الاقتصادية "إيجابية" من منظور غالبيةِ العينة بنسبة (٥٩%) وذلك تعزيزاً للقدرة التنافسية بين الجميع، ودعمًا للهيكلة الاقتصادية والإصلاح، ودعمًا للقطاع الخاص خلال الفترة (٢٠٢٢/٢٠٢٦) بقيمة استثمارية قد تصل إلى (٥٠) مليار دولار، والتوجه المستدام نحو خصخصة الأصول العامة للدولة، مقابل نسبة (١١%) من العينة حذرت الحكومة من هذا الإجراء إلا في ضوء التقديرات المالية العادلة لقيمة الأصول العامة عند بيعها أو خصخصتها، وذلك لحمايتها من الإهدار. وعلى جانب آخر شجبت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٧٣%) شرط الصندوق المتعلق بإلغاء كافة التخفيضات الضريبية والإعفاءات، وتقليص المساعدات، فضلًا عن زيادة التشديد النقدي على الدعم خلال الأربعة أعوام القادمة، لما لهذا الشرط من آثار سلبية على تنامي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعلى زيادة معدلات الفقر وارتفاع الأسعار، ولكن الحكومة لم تستمع لهذا الشرط وقدمت إعفاءات ضريبية على الدخول بقيمة تصل إلى (٣٠) ألف جنيه بعد التوجيه الرئاسي لها في مارس (٢٠٢٣)، مقابل نسبة (٢٧%) من العينة رحبت بهذا الإجراء. كذلك استنكرت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٦٦%) الشرط الخاص بضرورة تعطيل المشروعات التي تنفذها الدولة في البنية التحتية، وذلك لحاجة الناس الماسة إليها، خصوصًا فيما يتعلق بتطوير المرافق التالية (محطات الصرف الصحي، شبكات الطرق، توصيلات الغاز الطبيعي، تحديث بعض المدارس والمستشفيات المتهالكة)، وأن هذا الشرط سوف يكون له انعكاس سلبي على أكثر من (٩٠%) من الشعب المصري وعلى مستوى معيشته وعلى قاطني (القرى والنجوع بالأخص) لأنهم في حاجة ماسة لتأهيل وتطوير مجتمعاتهم التي تفتقر لأبسط الخدمات الإنسانية، إلا أن نسبة (٣٤%) من العينة رحبت بهذا التوجه الحكومي في ظل الأزمة الراهنة. كذلك استهجنت غالبية مفردات العينة بنسبة (٦٩%) طلب الصندوق من مصر تأجيل مشروع "الضبعة النووي" لإنتاج الكهرباء، وقد جاء هذا الاستهجان بسبب حاجة مصر الماسة إلى تعزيز البنية التحتية المنتِجة للطاقة الكهربائية، وفي جميع قطاعاتها (المنشآت السكنية، المصانع، النقل السريع)، وتنصح العينة الحكومة بعدم الانصياع لهذا الشرط، والمضي قدمًا في إتمام جميع الدراسات الفنية والقانونية والمالية للمشروع النووي (الأخضر)، مقابل (٣٠%) من العينة رحبت بهذا الإجراء في الوقت الراهن. أخيرًا؛ حذّرت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٧٧%) من مخاطر توقف بعض برامج الحكومة المتعلقة بتقديم الإقراض المدعوم لما له من انعكاسات سلبية على المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وعلى زيادة نسب التضخم والتي

قد تصل إلى (١٠%)، فضلًا عن تعثر حركة الاستثمار والإنتاج المحلي، مقابل (٢٣%) من العينة أثنت على هذا التوجه في ظل الأزمة الراهنة.

وتتفق هذه النتائج مع رؤية (تشان سوك Chan Sok) والتي أشار فيها إلى أن قروض الصندوق (IMF) قد تُنقذ الدول من الانهيار أو من الإفلاس، ولكن مساوئ السعي للحصول على هذه القروض قد تتشكل فيما يلي: تحكم الصندوق في سعر الفائدة في البلدان المقترِضة، وبالتالي السيطرة على اقتصادها، فضلًا عن التضييق على قرارات الحكومة بها، ومس سيادتها، بالإضافة إلى الرقابة المباشرة من الصندوق على رأس المال الوطني، مع رفع أسعار الفائدة، والتسبب في زيادات تضخمية لأسعار العقارات والأسهم، مع إضعاف السيولة المحلية والائتمان، وزيادة الديون، وسط تدفقات متذبذبة لرأس المال الأجنبي (Chan, et al, 2022: P 32)، فضلًا عن خلق ضوابط انتقائية على رأس المال المحلي، وإلزام الحكومة بضرورة خفض الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

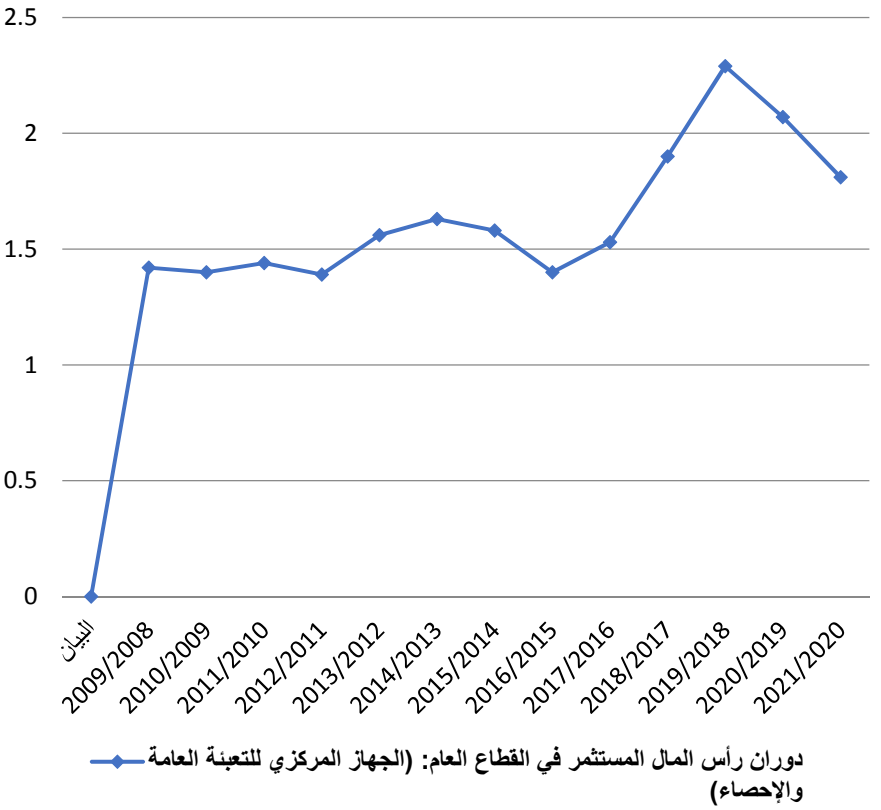

شكل رقم (٥) يظهر زيادة استثمارات القطاع العام في مصر وهو محل انتقاد من الصندوق لتقليص حجمه (٢٠٢٠/٠٨).

وحول الضغوط الأخرى التي مارسها الصندوق على الحكومة المصرية –كما يتضح من الشكل السابق رقم (٥) والذي يظهر زيادة الاستثمار الحكومي وكان محلًا للنقد من الصندوق لتقليص حجمه- أفادت بعض مفردات العينة، بما يلي:

- ع (١٥): "الاقتراض من الصندوق يضغط على قرارات الحكومة بشكل خطير، ويقيد من حركتها ومرونتها، ويهدر من أصولها العامة، ويتسبب في أضرار جسيمة أكثر بكثير من منافعها، فاضطرار الحكومة المصرية –على سبيل المثال- إلى بيع شركة "باكين للبويات" وشركة "الحاويات" بدمياط هذا العام، وهي شركات ناجحة، يعد إخفاقًا حكوميًا بامتياز في إدارة أزمتها مع الصندوق".
- ع (٦٣): "إلزام الحكومة المصرية بضرورة تحرير الجنيه، كأحد شروط الصندوق، كان له تبعات صعبة على المواطن المصري، حيث عرّض أمنه الغذائي للخطر، فعلى الحكومة تعزيز حمايتها له، عبر دعم السلع أو رفع الحد الأدنى للأجور، وألا تستسلم لبعض شروطه المجحفة".

ب- علاقة الثقة بين المواطنين والحكومة (تزايد القلق المجتمعي، وتجدد الثقة في القيادة السياسية):

أوضحت النتائج الميدانية؛ بأنه على الرغم من الجهود المبذولة من كافة القطاعات الحكومية المعنية بالنشاط الاقتصادي المصري لتجاوز الأزمة الراهنة إلا أن نسبة (٤٨%) من عينة الدراسة قد كشفت عن اهتزاز ثقة المصريين في الطريقة التي يدار بها القطاع الاقتصادي، وأن هذه الثقة قد انخفضت إلى المستوى "المتوسط" بسبب الظروف الاقتصادية الضاغطة، وانخفاض مستوى معيشتهم، ومواجهتهم لبعض التحديات والمشكلات المتفاقمة، إلا أن نسبة (٤٤%) من العينة أفادت بانخفاض الثقة إلى المستوى "الضعيف" وتنصح الحكومة المصرية بسرعة تعزيز هذه الثقة (التي تضررت كثيرًا)، عبر خطوات إصلاحية حقيقية، وفي مقدمتها العمل على زيادة نمو الناتج المحلي إلى (٦%) على أقل تقدير، مع خفض المستوى المرتفع للديون، فضلًا عن تحسين مستوى المعيشة، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل فئات متنوعة، مع توسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي.

جدول رقم (٧) يوضح تقدير العينة لشكل العلاقة الارتباطية بين المواطن المصري وحكومته تحت تأثير ضغوط الصندوق ن (٨٢).

عناصر بناء الثقة بين الحكومة والمواطن في ظل الأزمة الراهنة	مؤشرات الثقة بين المواطن المصري وحكومته					
	قوية		متوسطة		ضعيفة	
	ك	%	ك	%	ك	%
الثقة في إدارة القطاع الاقتصادي	٦	٧،٥	٤٠	٤٨،٥	٣٦	٤٤
الثقة في قدرة الحكومة	١٢	١٤،٥	٤٤	٥٣،٥	٢٦	٣٢
الثقة في مستقبل طَموح	١٥	١٨	٤٨	٥٩	١٩	٢٣
الثقة في أننا بعيدين عن مصير لبنان	١٣	١٥،٥	١٣	١٥،٥	٥٦	٦٩
الثقة في عدم حدوث تصدع سياسي	١٦	١٩،٥	٤٢	٥١	٢٤	٢٩،٥
الحملات السلبية على وسائل التواصل الاجتماعي	٢٧	٣٣	٤٠	٤٨،٥	١٥	١٨،٥
الثقة في امتصاص هذه الأزمة وتجاوزها	٣٦	٤٤	٢٢	٢٦،٥	٢٤	٢٩،٥
عدم خروج المظاهرات الغاضبة	٤٥	٥٤،٥	٢٦	٣١،٥	١١	١٤
عدم حدوث اضطراب مجتمعي	٢٤	٢٩،٥	١٨	٢٢	٤٠	٤٨،٥
تلافي الشكوك حول تكرار سيناريو (٢٠١٦)	٤٦	٥٦	٢٠	٢٤،٥	١٦	١٩،٥
ثقة المستثمرين المحليين في الاقتصاد الوطني	٣٨	٤٦،٥	٢٤	٢٩	٢٠	٢٤،٥
كبح الشائعات السياسية	٤٢	٥١،٥	١٧	٢٠،٥	٢٣	٢٨

بالإضافة إلى ذلك أشارت مفردات العينة بنسبة (٥٣%) -عبر الجدول السابق رقم (٧)- إلى أن درجة ثقة المصريين في قدرة الحكومة المصرية على تجاوز الأزمة الاقتصادية الراهنة جاءت بـ"المتوسطة" مقارنة بنسبة (٣٢%) من العينة قدرتها بـ"الضعيفة"، وذلك في ضوء ما قدمته الحكومة في الفترة الأخيرة من معطيات وخدمات وبرامج وخطط "بمستوى أقل" من التحديات القائمة، كما وصفت العينة مستوى إنفاذ القوانين في إدارة القطاع الاقتصادي بالمتواضع (أقل من ٦٠%)، فضلًا عن تخبط بعض السياسات الاقتصادية تجاه الملفات الآتية (القدرة على تلبية توقعات أعضاء المجتمع، معالجة التضخم والركود والديون والفقر، الأداء الحكومي والاستثماري، آليات التحفيز الاقتصادي، الصورة الذهنية للحكومة ذات الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية، الإصلاح الاقتصادي، تحسين الشفافية والمساءلة، فضلًا عن تقليل التوترات الاجتماعية لشرائح المجتمع المختلفة). كما أشارت مفردات العينة بنسبة (٥٩%) إلى أن ثقة المواطنين المصريين في قدرة الحكومة الراهنة على تعزيز مستقبلهم الاقتصادي الطموح جاءت في المرتبة "المتوسطة"، وذلك لوجود بعض الفجوات في آليات العمل المتعلقة بتعظيم المصادر الأساسية للنمو، وفي تجديد الثقة في مستقبل الاقتصاد الوطني المتنافس دوليًا، كذلك قيّمت نسبة

(٢٣%) من العينة مستوى الثقة في هذا الشأن بـ"الضعيف" في ظل وجود اختلالات في المنظومة الضريبية، فضلًا عن الأزمات المتفاقمة في قطاعات (الصناعة والتجارة والزراعة وسوق السندات)، ووجود بعض المشكلات في ملف خصخصة أصول الدولة، كما تُنبه مفردات العينة بأن مستوى الثقة في مستقبل الاقتصاد المصري وتقدمه مرتبط بشكل وثيق بالاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني. فيما حذّرت العينة بنسبة (٦٩%) من مخاطر استمرار الأزمة المالية في مصر لفترة طويلة، وتراكم ديونها بشكل تصاعدي، وذلك لأن استمرار هذه الأزمة قد يلحقنا بمصير لبنان، حيث تعرضت الدولة اللبنانية لأزمة اقتصادية مشابهة في عناصرها للأزمة التي تتعرض لها مصر الآن، فبدءًا من الانهيار الاقتصادي السريع، وتلاشي فرص الاستثمار والتنمية، ووجود صعوبات مركبة في تحقيق الإصلاح الضريبي والمؤسسي، علاوة على ارتفاع معدلات التضخم بشكل غير مسبوق، وانخفاض دخول الأفراد إلى أقل من (٩٥) دولار شهريًا بإجمالي (٤٢%) من السكان اللبنانيين، بالإضافة إلى التخلف عن سداد الديون والتي بلغت (١٤٩%) من الناتج الإجمالي، وسط أزمة مالية حادة تعيشها لبنان الآن، إلا أن نسبة (٣١%) أفادت بأن مصر بعيدة كل البعد عن مصير لبنان وأزمته المالية الخطيرة. بينما توقعت مفردات العينة بنسبة (٥١%) بصعوبة حدوث تصدع سياسي في الدولة المصرية رغم قوة الأزمة التي تتعرض لها مصر، وذلك للأسباب الآتية: (تنامي مستوى الإصلاح السياسي والحواري بين الفرقاء السياسيين، لازالت الأزمة الاقتصادية في مستواها الآمن، بالإضافة إلى قوة النفوذ السياسي للحكومة والمنظومة الأمنية في مصر، فضلًا عن قوة العقد الاجتماعي بين نظام الحكم والشعب، وتنفيذ الحكومة مجموعة عاجلة من إجراءات الحماية الاجتماعية مثل رفع الأجور وزيادة معاشات تكافل وكرامة)، مقابل نسبة (٢٩%) من العينة أفادت باحتمالية حدوث هذا التصدع وتفاقمه على شكل صراع سياسي شامل. كذلك حذّرت عينة الدراسة بنسبة (١٨%) من مخاطر الحملات السلبية والممنهجة ضد الدولة المصرية، وتسببها في خفض مستوى الثقة المجتمعية فيها، والتي يتم الترويج لها على وسائل التواصل الاجتماعي، وتحولها إلى أزمة سياسية وأمنية خطيرة، إلا أن غالبية عينة الدراسة بنسبة (٨١%) أفادت بقوة العلاقة بين المصريين ودولتهم، إلا أن أعداء الدولة المصرية في الداخل والخارج يروجون لبعض الإشاعات الخطيرة، والتي قد تساهم في إسقاط الدولة أو في استمرار أزماتها، ومن أمثلة هذه الشائعات والتي رُوجت فيما بين عامي (٢٠٢٢/٢٠٢٣) ويقتضي مواجهتها، ما يلي: (الحكومة ستبيع أصول الدولة لإسرائيل، دول الخليج هي من تحكم مصر، الدولة تتعمد إحداث هذه الأزمة لإفشال مصر ومنع أي حراك

سياسي، مصر دولتان: دولة غنية تقودها قيادات الدولة العميقة ودولة فقيرة تابعة، الحكومة تتعمد إفقار الناس وذلك لأن الناس لو شبعت ستفكر في السياسة وبالتالي ستطالب بحقوقها السياسية.. الخ). فيما توقعت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٤٤%) بأن مصر قادرة تمامًا على امتصاص هذه الأزمة القوية، وتجاوزها على المدى المتوسط وذلك للأسباب الآتية: (الثقة الشعبية في قدرة الحكومة وفي جهود رئيس الدولة، استقرار الاقتصاد المصري كليًا بنهاية عام ٢٠٢٦، تحقيق طفرة في النمو الشامل، إفساح مجال ودور أكبر للقطاع الخاص، ثقة الخبراء في قدرة مصر على خفض ديونها المتراكمة بنسبة ستزيد عن (٧٠%) بحلول العام (٢٠٢٨)، علاوة على ثقة الاقتصاديين في قدرة الحكومة على خفض معدلات الفقر والبطالة وبصمة الدولة في الاقتصاد والحد من عدم المساواة وتحقيق العدالة وذلك بحلول العام "٢٠٣٠")، وفي المقابل تفيد نسبة (٢٩%) من مفردات العينة بصعوبة تجاوز هذه الأزمة على المدى القصير أو المتوسط.

بينما كشفت استجابات العينة عن استحالة خروج مظاهرات غاضبة ضد الحكومة كانعكاس للضغوطات والأعباء الاقتصادية الراهنة، وذلك للأسباب الآتية من منظور (٥٤%) من العينة: (قدرة الحكومة على تنفيس حالة الاحتقان لدى الناس عبر بعض إجراءات الحماية الاجتماعية، مشاركة الحكومة لأفراد المجتمع في وضع حلول ومقترحات لمعالجة هذه الأزمة، قدرة الاقتصاد المصري على معالجة أزمته بشكل أسرع من المتوقع، اليقين السياسي لدى أفراد المجتمع المصري بأن المظاهرات لن تعالج الأزمة وإنما ستزيدها تعقيدًا، كما أن الانهيار المالي لن يعالجه الصراخ في الشارع وإنما العمل في المصانع والمزارع والمدارس، فضلًا عن معرفة الناس بأن هذه الأزمة دولية وليست أزمة محلية فلم يتسبب فيها النظام الحاكم في مصر وإنما كانت نتيجة لحرب روسيا وأوكرانيا وجائحة كورونا، كما أنها أزمة عامة أصابت كل الدول وليست أزمة خاصة)، مقارنة بنسبة (١٤%) من العينة تشير إلى إمكانية خروج عدد من المظاهرات الغاضبة بسبب تردي الوضع الاقتصادي وارتفاع الأسعار. وعلى جانب آخر قدرت نسبة (٤٨%) من العينة بأن مؤشرات الاضطراب والقلق المجتمعي في تزايد مستمر حتى نهاية العام (٢٠٢٣)، في حين أوضحت غالبية العينة بنسبة (٥١%) بانخفاض هذا المؤشر بدءًا من مايو (٢٠٢٤) تحت تأثير عدد من الإجراءات الحكومية التالية: (خفض مستويات التضخم، السيطرة على زيادة أسعار السلع الغذائية، تعزيز القوة الشرائية للجنيه، تقليص مستويات البطالة ومعدلات الفقر المرتفعة). كما أشارت عينة الدراسة بنسبة (٥٦%) إلى صعوبة تكرار سيناريو (٢٠١٦) والمتعلق بفشل برنامج الدعم المقدم من الصندوق إلى

مصر بشكل كلي، إلا أن نسبة (١٩%) من العينة أفادت بإمكانية حدوث إخفاق جزئي في بعض بنود البرنامج الجديد، فضلًا عن التعثر في بعض الملفات التالية: (سد الفجوة التمويلية بشكل كامل، حوكمة القطاع الاقتصادي، تحقيق الاكتفاء الاقتصادي وعدم الحاجة للاستيراد، فضلًا عن وقف الإنفاق الحكومي غير الاستثماري بشكل كامل). في حين جاءت رؤى عينة الدراسة بنسبة (٤٦%) حول ثقة المستثمرين المحليين في الاقتصاد الوطني "عالية"، في ضوء استمرار الإجراءات الحكومية التالية: (تقليص دور القطاع العام، تعزيز تموضع القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، إفساح المجال للاستثمار المباشر، تقليص القيود البيروقراطية المعرقلة للاستثمار المحلي، بالإضافة إلى تعديل بعض القوانين الاقتصادية وهيكلة بعضها الآخر لصالح الاستثمار الخاص)، مقارنة بنسبة (٢٤%) من العينة أفادت بأن ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري جاءت "ضعيفة" خصوصًا في ظل الأزمة الراهنة. أخيرًا، أشادت عينة الدراسة بنسبة (٥١%) بقدرة الحكومة المصرية على كبح الشائعات السياسية والتي استهدفت تهييج الشعب ضد حكومته، وزعزعة الاستقرار المجتمعي، وضرب الثقة المجتمعية في رئاسة الدولة، بينما أشارت نسبة (٢٨%) من العينة إلى مخاطر هذه الشائعات على إضعاف العلاقة الارتباطية بين الشعب والنظام الحاكم، ومحاولات إفقاده للثقة في عدد من المؤسسات الرسمية والقومية (البرلمان، الجيش، والمؤسسات الأمنية والشُرطية)، علاوة على زعزعة ثقة المجتمع المصري في مستقبل "آمن ومستقر ومستدام" اقتصاديًا وسياسيًا.

وفي هذا الإطار؛ تتفق النتائج سالفة الذِكر مع الرؤية النظرية لـ (سيجريست Siegrist) والذي أشار فيها إلى أن مستويات الثقة في الحكومات وأفعالها تتأثر سلبًا وقت الأزمات الاقتصادية، فضلًا عن تذبذب الثقة في قرارات الحكومة بشكل أكثر شيوعًا عندما تواجه الدول تهديدات خارجية مثل الأوبئة أو الحروب أو الهجمات الإرهابية أو الانهيارات الاقتصادية، كذلك تتفق هذه النتائج مع رؤية (سيرا Cera) حول تباين ثقة المؤسسات والشركات الخاصة في القطاع الاقتصادي الوطني وفقًا للسياسات الإصلاحية التي تنتهجها الحكومة، وعلى جانب آخر تتفق هذه النتائج مع دراسة (محمد الإمام) والتي أشار فيها إلى أن عملية استعادة وبناء الثقة الشعبية ليس بالمهمة السهلة أمام الحكومات (Elimam, 2021: 5-7)، وذلك لأن مستويات الثقة المنخفضة تشكل عائقًا كبيرًا أمام أي إجراء سياسي أو اقتصادي، وتحتاج إلى جهود حكومية فائقة.

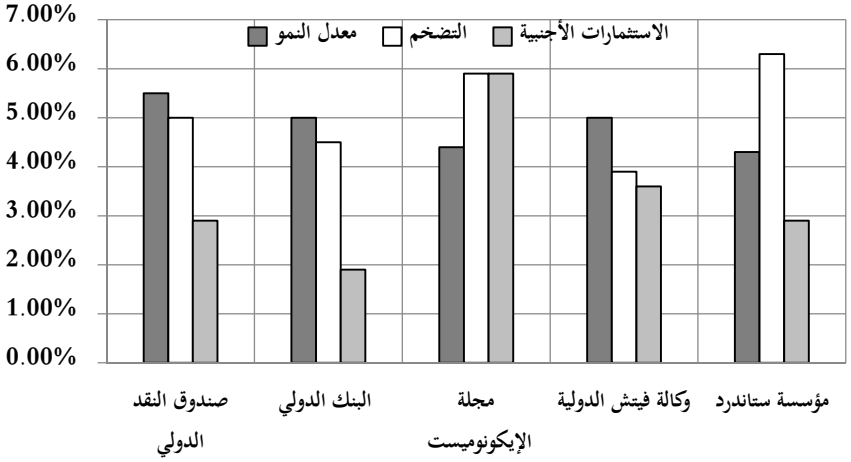

شكل رقم (٦) يظهر ثقة بعض المؤسسات الدولية في قدرة الاقتصاد المصري على التعافي (٢٠٢٣).

- مصدر الأرقام والنسب: (التقارير الرسمية المنشورة على المواقع الإلكترونية لهذه المؤسسات).

فيما أظهر الشكل البياني السابق رقم (٦) مستوى متقدم لدرجة الثقة الدولية في مستقبل الاقتصاد المصري، بينما قيّمت بعض مفردات العينة درجة الثقة في القيادة السياسية لمصر (في ظل الأزمة الراهنة) كالتالي:

-ع (٣٣): "إن مستوى الثقة الشعبية في الرئيس السيسي كبيرة، فضلًا عن أن تحقيق مستوى مرتفع من التعافي الاقتصادي يستلزم من الرئيس إجراء بعض التعديلات الوزارية العاجلة على الحكومة، خصوصًا في الوزارات المعنية بالملفات الاقتصادية الآتية: (الثروة المعدنية والطاقة، البيئة والتقنيات التكنولوجية، التنمية والعمل، الصناعة الوطنية والتجارة الخارجية، الاستثمار الزراعي والمالي، التخطيط الاقتصادي، السياحة والشباب، الضمان الاجتماعي، الاستثمار الحكومي والتجارة الداخلية)".

-ع (٤٦): "تعزيز ثقة المصريين في النشاط الاقتصادي العام لا يكون بالكلام، وإنما بقدرة الحكومة على احتواء الصدمات الاقتصادية الخارجية، وتلطيف نيران الأسعار المشتعلة، وإنعاش العملة الوطنية المأزومة، فضلًا عن مساعدة الفقراء وطبقة الموظفين على تحسين حياتهم المعيشية المتردية، بالإضافة إلى كسب ثقة المؤسسات الاقتصادية الدولية".

ج- التضييق على بعض القرارات الحكومية (صياغة قرار اقتصادي مشروط وغير مُطلق):

تسعى الحكومة المصرية إلى الخروج من المأزق المالي الراهن، عبر تحقيق حالة من التوازن بين فجوتها المالية لهذا العام (٢٠٢٣) وبين الدعم المقدم لها من كافة الأطراف والمؤسسات المعنية، وعلى رأس هذه

المؤسسات صندوق النقد الدولي، ولتحقيق حالة التوازن هذه اتخذ المسؤولين الحكوميون قرارات سياسية تؤثر على الإنفاق الحالي والمستقبلي للدولة المصرية، والالتزام بشروط الصندوق بشكل صارم، والذي بدوره قيّد حرية الحكومة في اتخاذ القرارات المالية المختلفة، كما قيّد من سلطتها المطلقة في صناعة القرار المتعلق بأزمتها الاقتصادية، وتبعًا لهذا تدخل الصندوق في كافة القرارات الحكومية المهمة، وحدد بشكل مباشر -وغير مباشر- كيفيات استخدام الموارد المحلية، فضلًا عن تدخله في أية اتفاقيات تبرمها الحكومة، داخلية كانت أو خارجية، وفي هذا الإطار أفادت عينة الدراسة عبر الجدول التالي –رقم ٨- بما يلي:

جدول رقم (٨) يوضح رأي العينة في التداعيات السلبية لتدخل الصندوق في الشأن الداخلي المصري ن (٨٢).

أنماط تدخل الصندوق في آليات صنع القرار	مستوى التضييق على قرارات الحكومة الوطنية					
	خطير		متوسط		آمن	
	ك	%	ك	%	ك	%
فرض الإصلاحات الهيكلية	٢٣	٢٨	٤٠	٤٨،٥	١٩	٢٣،٥
التدخل في أولويات المشاريع القومية	٥٦	٦٨،٥	١٤	١٧	١٢	١٤،٥
الترويج لليبرالية المتوحشة	٤٤	٥٣،٥	٢١	٢٥،٥	١٧	٢١
تحقيق أغراض الهيمنة الإمبريالية	٣٦	٤٤	٣٠	٣٦،٥	١٦	١٩،٥
فرض إجراءات مرفوضة من قبل المصريين	٤٩	٥٩،٥	١٨	٢٢	١٥	١٨،٥
فرض آليات النظام الرأسمالي	١٢	١٤،٥	٤٣	٥٢،٥	٢٧	٣٣
تشديد السياسة النقدية	١٦	١٩،٥	٤٥	٥٤،٥	٢١	٢٦
زيادة تكلفة الاستدانة/ والتحكم في السياسات	٥٠	٦١	٢٦	٣١،٥	٦	٧،٥
مقايضة سيادة القرار ببعض المكاسب الاقتصادية	٥٣	٦٤،٥	٢٢	٢٦،٥	٧	٩
تخفيض الاستهلاك وزيادة الكساد	٥٥	٦٧	١٩	٢٣،٥	٨	٩،٥
تخفيض الديون مقابل التنازل عن الأصول	٦٠	٧٣،٥	١٤	١٧	٨	٩،٥
وقف إسناد المشروعات بالأمر المباشر	١٨	٢٢	٢٠	٢٤،٥	٤٤	٥٣،٥

اتضح من الجدول السابق رقم (٨) والذي رصد رأي عينة الدراسة حول مستوى التضييق على قرارات الحكومة المصرية من قبل الصندوق، أن غالبية مفردات العينة بنسبة (٤٨%) تفيد بأن الاتفاق

الجديد مع الصندوق قد فرض مجموعة من الإصلاحات الهيكلية واجبة التنفيذ من قبل الحكومة المصرية، وأن هذا الضغط لتنفيذ هذه الإصلاحات تأتي في الدرجة "المتوسطة"، مقارنة بنسبة (٢٨%) من العينة تراه بدرجة "خطيرة" فيما تشير (٢٣%) من العينة إلى أن هذا الضغط في مرحلته الآمنة، وعند تحليل التداعيات السياسية لهذه الإصلاحات، نجدها تقلل من بصمة الحكومة على المشروعات والشركات الاقتصادية، وتزيد من صلاحيات القطاع الخاص ومعدل مشاركته في الاقتصاد الوطني، مما يمهد تدريجيًا لسحب صلاحيات الدولة من القطاع الاقتصادي، وإزالة بعض الحواجز البيروقراطية المعرقلة للتجارة الحرة، وتعزيز بعض آليات الحوكمة والشفافية والقدرات التنافسية في مصر، فضلًا عن إيجاد بيئة أعمال مُمكِّنة للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. في حين أشارت عينة الدراسة بنسبة (٦٨%) بأن تدخل الصندوق في أولويات المشاريع القومية والتي تنفذها الحكومة في الوقت الراهن قد جاءت في المستوى "الخطير" مقارنة بنسبة (١٧%) من العينة أفادت بأنها في المستوى المتوسط، تلتها نسبة (١٤،٥%) من العينة أوضحت بأنه إجراء مفيد للاقتصاد المصري، حيث يتشكل هذا التدخل في الأنماط الآتية: (إبطاء وتأجيل بعض المشروعات، انسحاب الحكومة من بعض الشركات، وإفساح المجال أمام الشركات متعددة الجنسيات). بينما أوضحت العينة بنسبة (٥٣%) بأن تدخل الصندوق في الشأن الحكومي قد صاحبه الترويج لسياسات الليبرالية المتوحشة بشكل خطير، وذلك عبر الدعوة إلى الانتقال الكلي لسياسات حرية السوق، وتخلى الحكومة عن إدارة أو مراقبة القطاع الاقتصادي تمامًا، بينما أشارت نسبة (٢٥%) من العينة بأن هذا النهج سيُعزز من مكانة الملكية الخاصة للقطاع الاقتصادي، والتي ستتبعها تداعيات سلبية على المواطن المصري، مثال ذلك استغلال بعض رجال الأعمال للقطاع الخاص وتحكمهم في الأسعار دون رقيب أو حسيب، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه (**كارل ماركس Marx**) حول أن "الملكِية الخاصة جعلتنا أغبياء وضيقي الأفق لدرجة أن الشيء هو ملكنا فقط عندما نمتلكه، وعندما يكون موجودًا كرأس مال لنا أو عندما نمتلكه بشكل مباشر، أو عندما يكون لدينا ماديًا ونسيطر عليه، أو عندما نأكله، نشربه، نرتديه، ويكون لنا فقط ولا يكون متاح للجميع" (Risse, 2023: 171).

بينما كشفت عينة الدراسة بنسبة (٤٤%) بأن الاتفاق الراهن يمثل خطوة حاسمة في طريق الهيمنة الإمبريالية التوسعية للدول الكبرى على الاقتصاد المصري، وأن هذا التدخل هو في مستواه الخطير، مقارنة بنسبة (١٩%) من العينة تراه في الدرجة الآمنة، بينما تفيد نسبة (٣٦%) من العينة بأنه لا زال في المرحلة المتوسطة، فغياب الغزو الاستعماري

العسكري بشكله التقليدي لم يمنع القوى الكبرى من فرض الغزو الاقتصادي عبر مؤسساته الدولية –وعلى رأسها صندوق النقد- من السيطرة على اقتصادات الدول الناشئة والمأزومة، وعولمة اقتصادها السياسي، والهيمنة عليه واستغلال ثرواته المحلية (المواد الخام، ورأس المال البشري). وبسؤال مفردات العينة هل هذه القرارات التي تم تقييدها من قبل الصندوق هي إجراءات مرفوضة من قبل المصريين أم لا؟ أجابت غالبية العينة بنسبة (٥٩%) بأن المصريين يرفضون هذه القرارات التقييدية، خصوصًا تلك المتعلقة بخفض الإنفاق الحكومي على الدعم المقدم للسلع التموينية والطاقة والكهرباء، بينما أشارت نسبة (٢٢%) من العينة بأن المصريين يرفضونها بشكل جزئي، فيما أفادت نسبة (١٨%) من العينة بأنهم يقبلونها في ظل الأزمة المالية الراهنة وتفاعلها مع بعض الأزمات الأخرى مثال ذلك (الأزمة البيئية، الأزمة الاقتصادية، وأزمة الديمقراطية). في حين بينت العينة بنسبة (١٤%) بأن تقييد الصندوق لبعض القرارات الحكومية في الشأن الاقتصادي المصري هو آلية خطيرة من آليات النظام الرأسمالي للسيطرة والتحكم في اقتصادات الشرق الأوسط، بينما أشارت غالبية العينة بنسبة (٥٢%) بأن هذا التقييد لقرارات الحكومة المصرية هو أحد الإجراءات التوسعية التي تتبعها المؤسسات الدولية في إطار التغييرات الجديدة للاقتصاد الدولي، كما أنها أحد الآليات المباشرة التي تساهم في تحكم السياسيين في الاقتصاد العالمي، إلا أن نسبة (٣٣%) من العينة أفادت بأن هذا التقييد سيُمكن الحكومة المصرية من زيادة الاحتياطات النقدية بقيمة قد تصل إلى (٣٠) مليار دولار، ودعم البنك المركزي المصري باحتياطي أجنبي قد يزيد عن (١٧) مليار دولار في السنة المالية (٢٠٢٤/٢٠٢٣). وعلاوة على ذلك أفادت عينة الدراسة بنسبة (٥٤%) بأن إجراءات تشديد السياسة النقدية لمصر كشرط مُسبق من الصندوق كانت في مستواها المتوسط، بينما أشارت (٢٦%) من العينة بأنها تجاوزت المستوى "الخطير"، في حين قدّرتها نسبة (١٩%) من العينة بأنها لا تزال في المستوى الآمن، وبأن هذه الإجراءات قد تعود بالنفع على القطاع الاقتصادي المصري، وبفائض في الناتج المحلي يبلغ (٣%) في العام المالي (٢٠٢٤)، فضلًا عن خفض تراكمية الديون المصرية بمعدل (٦٦%) بحلول العام (٢٠٢٦). وفي المقابل أشارت غالبية العينة بنسبة (٦١%) بأن هذا التقييد للتصرفات المالية الحكومية قد يُضاعف من زيادة تكلفة الاستدانة ويعزز من القبضة الخارجية على الاقتصاد المصري بشكل خطير، مقارنة بنسبة (٣١%) من العينة أشارت إلى أن هذا التقييد قد يعزز من قوة الصدمات الخارجية على المجتمع المصري، بينما أشارت نسبة (٧%) من العينة بأن درجة التحكم في الاقتصاد المصري

من قبل آليات الصندوق لازالت في مستوياتها الآمنة، بل أن هذا التقييد لبعض سياسات الحكومة المصرية قد يساهم بشكل فعّال في استقرار الأسعار وخفض التضخم وزيادة المرونة النقدية للشركات العامة والخاصة في مصر، فضلًا عن تعزيزها للاحتياطي الوقائي من العملة الأجنبية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (ديمتري Dmitry) والتي أشار فيها إلى أن زيادة الصادرات والاحتياطيات النقدية من العملة الأجنبية، قد يساهم في تعزيز قوة العملة الوطنية، وفي زيادة المدخرات الاحترازية، فضلًا عن السيطرة على تداعيات الانكماش الاقتصادي المحلي والعجز المالي الحكومي (Oleg, Dmitry, 2022).

وفي ظل الضغوطات السياسية التي تتعرض لها الحكومة المصرية من قبل الصندوق في الوقت الراهن، وافقت الحكومة على مبدأ مقايضة سيادة القرار ببعض المكتسبات الاقتصادية من أجل تجاوز الأزمة الراهنة، وهو الأمر الذي كان محل انتقاد لاذع من قبل غالبية عينة الدراسة بنسبة (٦٤%)، بينما أفادت (٢٦%) من العينة بأن هذا المبدأ قد يسبب أضرارًا سياسية ولكنه لا يزال في المستوى المتوسط، مقارنة بنسبة (٩%) من عينة الدراسة والتي أقرت بأن هذا المبدأ لا يشكل أي خطر على سيادة واستقلال القرار السياسي لمصر، خصوصًا في ظل سياسات فصل الأدوات والأنظمة الاقتصادية عن سيادة القرار الحكومي، مما يجعل المكتسبات النقدية أو العينية –وعلى رأسها خفض تباطؤ التضخم بنسبة (٨%) بحلول عام (٢٠٢٥)- غير ذات صلة بمسار القرارات الحكومية الحالية أو المستقبلية. وعلى جانب آخر حذّرت غالبية العينة بنسبة (٦٧%) من خطر الإذعان لشرط الصندوق المتعلق بخفض الاستهلاك القومي، لما يسببه هذا الإجراء من زيادة متصاعدة في مستوى الكساد المحلي، بينما أفادت (٣٣%) من العينة بأن هذا الشرط قد يعرقل من نمو السوق المصري، ولكن –وفي ذات الوقت- قد يخفّض من ارتفاع أسعار (السلع الغذائية والمنتجات المحلية)، بينما أشادت نسبة (٩،٥%) من العينة بهذا الشرط ووصفته بالشرط الذي سيُساهم في زيادة الاحتياطات النقدية بقيمة مالية قد تصل إلى (٩٥) مليار دولار بين عامي (٢٠٢٤/٢٠٢٥)، وتحقيق استقرار مستدام في الأسعار، مع إيجاد بيئة محلية يتنافس فيها المنتجين المحليين بشكل متوازن. علاوة على ذلك أقرت غالبية العينة بنسبة (٧٣%) بخطورة المسار الحكومي الذي تنتهجه الدولة المصرية اليوم فمقابل خفض ديونها تتنازل وتبيع أهم أصولها العامة، وترفض هذه العينة هذا المسار وتحذّر من تداعياته على مستقبل الاقتصاد المصري، إلا أن نسبة (١٧%) من العينة ترى أن هذا التنازل سيكون بشكل مؤقت، بينما رحبت نسبة (٩،٥%) من العينة بهذا الإجراء من أجل تجاوز الأزمة الراهنة، ووصفته بالبديل الآمن عن إشهار مصر

لإفلاسها (إفلاس الدولة). فيما أشادت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٥٣%) بالشرط المتعلق بضرورة وقف الحكومة المصرية لكافة أشكال إسناد المشروعات بالأمر المباشر، وذلك بهدف تحقيق تكافؤ الفرص، وكبح الفساد في القطاع العام، وتعزيز الشفافية الحكومية، بينما حذّرت العينة بنسبة (٢٢%) من تداعيات هذا الشرط على سيادة واستقلال القرار الاقتصادي العام.

وتتفق هذه النتائج مع ما ذهب إليه (بسيسو Bseiso) حول أن البنك الدولي وصندوق النقد يمتلكون برامج وآليات اقتصادية تقييدية، وبأن هذه البرامج تحد من مرونة القرار الحكومي واستقلاليته، وإنفاذه على القطاع الاقتصادي، كما أن هاتين المؤسستين هما من أهم الأدوات **"النيوليبرالية"** التي فرضها الغرب على كافة دول العالم، خصوصًا دول العالم النامي في القارتين: الأفريقية، والآسيوية (Bseiso, 2023: 210).

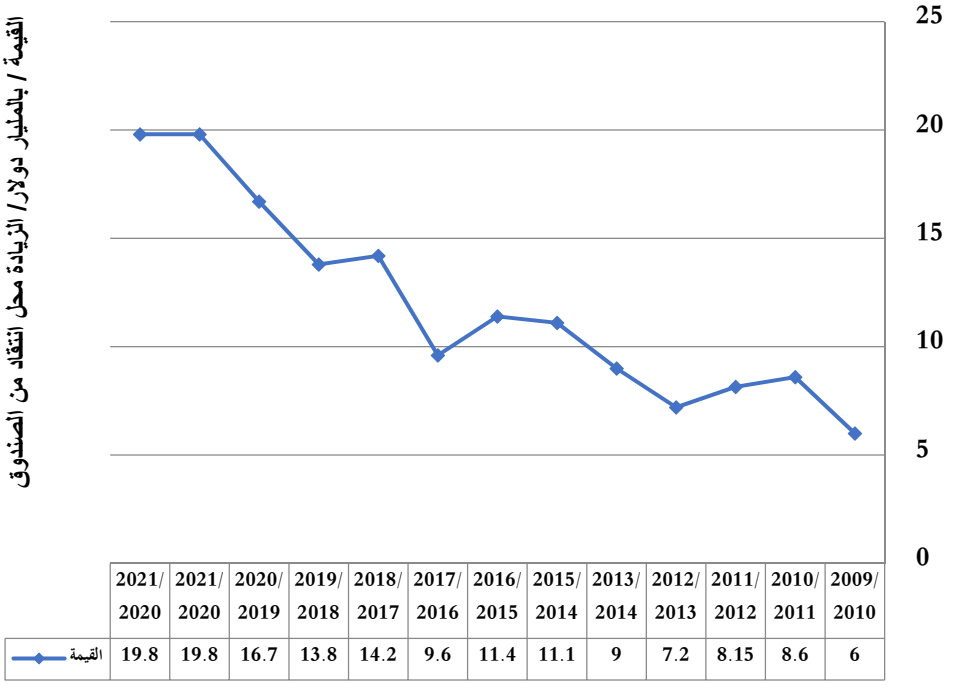

شكل رقم (٧) يوضح زيادة قيمة القروض الاستثمارية الممنوحة من قبل الحكومة المصرية لإنشاء المشاريع القومية (٢٠٢١/١٧).

- المصدر: (تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢).

وكما يتضح من الشكل السابق رقم (٧) أفادت بعض مفردات العينة بما يلي:

- ع (٣): "إن صندوق النقد أداة استعمارية جديدة، وُجدت لاستغلال الدول النامية، ولتقييد قرارها الحكومي والسياسي ومس استقلاليته، والمساهمة بشكل إمبريالي في ضياع أصول الدولة، واستعمارها بشكل غير مباشر، أي من خلال الاستعمار الاقتصادي للشعوب".
- ع (٢٩): "الحكومة المصرية أُجبرت هذا العام (٢٠٢٣) على بيع بنك القاهرة وبعض شركات البترول والأسمدة والتعدين، وعدد من شركات البولي والإيثيلين والحديد، وبعض الفنادق وشركات السكك الحديدية والموانئ، وبعض محطات توليد الكهرباء مثل (محطة الزعفرانة، ومحطة بني سويف)، وعدد من شركات استخراج المياه المعدنية التابعة للقطاع العام، ونَقلت بموجب الاتفاقية الجديدة مع الصندوق حقوق ملكيتها لهذه الكيانات –الناجحة والتي تضيف أرباحًا عالية إلى الناتج الإجمالي المحلي- وطرحتها للاستثمار الأجنبي المباشر ولعدد من الشركات متعددة الجنسيات، فإذا لم يكن هذا استعمارًا جديدًا للدول وللشعوب، إذن فكيف يكون الاستعمار؟!".

د- دفع الحكومة إلى تبني سياسات قائمة على (بيع الديون، وتدفقات الأموال الساخنة):

لجأت الحكومة المصرية إلى بيع أو "التنازل" عن عدد كبير من ديونها المستحقة إلى تجار وسماسرة الديون، ومن أخطار هذا الإجراء أن بيع الديون سيتم بأقل من قيمته الحقيقية، في حين يحق لمشتري الديون تحصيل قيمة الدين المباع بالكامل من الدولة المدِينة، وهو ما يعني زيادة فاتورة المديونية العامة لمصر، وظهور دائن جديد يضاف إلى المؤسسات الدولية والدول الدائنة (Ridzwan, et al, 2022: 122)، فيما دفعت الأزمة الاقتصادية الراهنة الدولة المصرية إلى التعامل مع "الصناديق الملغومة" المسماة بصناديق الأموال الساخنة، رغم تحذيرات الخبراء من أخطارها الجسيمة على الاقتصاد المصري ومستقبله، ويتم هذا التعامل من خلال طرح عدد من الأسهم والسندات والمشتقات المالية والحافظات الاستثمارية قصيرة الأجل، وقد حذّر الاقتصادي (وانج Wang) من الدور الخطير الذي تؤديه تلك "الأموال" في زعزعة اقتصادات الدول، خصوصًا أثناء الخروج السريع لها من الاقتصاد الوطني، كما ارتبطت تدفقات وحركة هذه الأموال بعديد من الأزمات المالية منذ بداية القرن العشرين (Wang, 2016: 103)، وفي هذا الإطار؛ كشفت عينة الدراسة -كما يتضح من الجدول رقم (٩)- عن أخطار الأموال الساخنة فضلًا عن التداعيات السلبية لبيع الديون المصرية لـ"لسماسرة الديون" على مستقبل الاقتصاد المصري ومعدلات نموه، كما يلي:

جدول رقم (٩) يستجلي رأي العينة عن أخطار بيع الديون وحركة دخول وخروج الأموال الساخنة على الاقتصاد المصري ن (٨٢).

مخاطر أزمتي شراء الديون وعودة الأموال الساخنة	درجة الخطر الناجمة عن "شراء الديون وتدفقات الأموال الساخنة"					
	عالية		متوسطة		آمنة	
	ك	%	ك	%	ك	%
طرح السندات السيادية للبيع	٢١	٢٥،٥	٤٤	٥٣،٥	١٧	٢١
مبادلة الديون بالأصول	٤٩	٥٩،٥	٢٤	٢٩،٥	٩	١١
أزمة سداد الأقساط وفوائدها	١٦	١٩،٥	٣٩	٤٧،٥	٢٧	٣٣
شراء أدوات الدين (أذون الخزانة، الصكوك)	٢٢	٢٦،٥	٤٥	٥٤،٥	١٥	١٩
تسارع خروج النقد الأجنبي	٦٠	٧٣	١٢	١٤،٥	١٠	١٢،٥
وضع أسعار فائدة عالية على أذونات الخزانة	١٧	٢٠،٥	٥٣	٦٤،٥	١٢	١٥
تكلس استثمارات البورصة المصرية	٥٦	٦٨،٥	٢٠	٢٤،٥	٦	٧
سوء توظيف الأموال الساخنة	٥٣	٦٥	٢٣	٢٨	٦	٧
الخروج السريع للأموال الساخنة	٥٢	٦٣،٥	١٩	٢٣	١١	١٣،٥
وضع مؤشرات وهمية لسعر الصرف	٢٦	٣٢	٥٠	٦١	٦	٧
زيادة أعباء المديونية العامة	٥٤	٦٥،٥	١٦	١٩،٥	١٢	١٥
إرباك الموازنة العامة للدولة	٦٢	٧٥،٥	١٥	١٨،٥	٥	٦

وكما يتضح من الجدول السابق رقم (٩)، أفادت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٥٣%) بأن طرح السندات السيادية للبيع هو إجراء بالغ الخطورة على نمو الاقتصاد المصري، فضلًا عن تداعياته السلبية على تسعير السندات المصرية في المستقبل، ولكنها خطوة اقتصادية مهمة في سبيل الخروج من المأزق المالي الراهن، بينما أوضحت نسبة (٢٥%) من العينة بأن درجة الخطر في طرح هذه السندات قد تكون عالية جدًا في حالة المضاربة المرتبطة بالبيع على المكشوف، إلا أن نسبة (٢١%) من العينة قيّمت هذا الإجراء بأنه "آمن" في ظل استقرار الأسواق المصرية المعنية ببيع السندات والديون السيادية في الوقت الراهن. بينما أقرت غالبية العينة بنسبة (٥٩%) بالتهديدات الاقتصادية التي تسببها مبادلة الديون السيادية بالأصول المصرية، وعلى رأس هذه التهديدات تقلص موارد الدولة وتراجع الإيرادات القومية، وأنه من الأفضل مبادلة الديون المتراكمة بالاستثمارات الإنتاجية والتشغيلية، وذلك من أجل توفير العملة

الصعبة، وخفض معدلات البطالة، وتقليص الاستيراد من الخارج والذي بلغت قيمته أكثر من (١٠) مليار دولار شهريًا في العام (٢٠٢٣) وهي نسبة عالية للغاية، كذلك الوفاء بالالتزامات المالية وعدم التخلف عن سداد الديون المستحقة، إلا أن نسبة (٢٩%) من العينة أفادت بأن سياسة الحكومة القائمة على بيع بعض الحصص من الأصول المصرية هو إجراء غير اقتصادي إذا ما أرادت تحقيق نمو مستدام ومتكافئ، في حين رأت نسبة (١١%) من العينة بأن مبادلة الديون بالأصول العينية (جدولة الديون) هو إجراء مهم وآمن وذلك لتفادي الآثار السلبية للحرب الروسية/ الأوكرانية على مصر، كما أنه يعد نمطًا اضطراريًا للاستثمار الأجنبي المباشر، فمنذ الإعلان عن هذه المبادرة حصل "البنك الألماني للتعمير" على أصول مصرية بقيمة (٤٠) مليون يورو (في مجال التعليم). كذلك أشارت غالبية العينة بنسبة (٤٧%) بأن بيع الديون قد يكون مفيدًا في معالجة أزمة سداد أقساط الديون وفوائدها خصوصًا الـ (٤١) مليار دولار المستحقة للأسواق الخارجية والبنوك القُطرية هذا العام (٢٠٢٣)، بينما أفادت نسبة (١٩%) بأن هذا الإجراء قد يُحدث تداعيات سلبية على سوق السندات الدولارية وخفض القوة الشرائية للجنيه بشكل مستمر. وفي هذا الصدد؛ أوضحت غالبية العينة بنسبة (٥٤%) بأن بيع أدوات الدين الحكومي (أذون الخزانة، والصكوك) لايزال في الدرجة المتوسطة من حيث انعكاساته السلبية على الاقتصاد المصري، ولكنه حل عاجل لجأ إليه المركزي المصري لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بقيمة (٦٨) مليار جنيه، وذلك بمعدل تغطية يصل إلى (٣،٥) مرة في الأسبوع من كل شهر لعام (٢٠٢٣)، مع رفع مبيعات أذون الخزانة إلى (٨٥%)، وفي المقابل حذّرت العينة بنسبة (٢٦%) من الانعكاسات السلبية لهذا الإجراء وتسببه في خفض القيمة التنافسية للسندات والصكوك المصرية بنسبة (٦٠%) على المدى المتوسط والطويل، وكنتيجة مباشرة للتخلي السريع عنها وبأقل سعر، مع تراجع مؤشرات الإقبال على العملة الوطنية، وزيادة الفجوة بين سعر صرف الدولار في البنك وفي السوق السوداء. وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه (تشونغ Chong) بأنه ثمة علاقة ارتباطية بين الشراء المباشر لأدوات الدين السيادي وتراجع نمو الاقتصاد الوطني، إلا أنه ومن منظور التدفق المالي وقت الأزمات، فإنه يجوز بيع الديون الحكومية بهدف تحقيق زيادةً في إيرادات الحكومة، ورفع صافي دخول الأصول المالية للدولة، لكن بشرط ألا يكون الشراء إلا من قبل المستثمرين المحليين فقط (Chong, 2022: 27).

وعلى جانب آخر، كشفت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٧٣%) بأن تفاقم مشكلة بيع الديون السيادية ترتبط بدرجة عالية مع أزمة تسارع خروج النقد الأجنبي من مصر، خصوصًا وقت الأزمات المالية، حيث

تعرض الاقتصاد المصري هذا العام (٢٠٢٣) لأزمة تخارج ما يزيد عن (٢٥) مليار دولار، في ظل اضطرابات الاقتصاد الدولي، وانهيار "بنك وادي السيليكون الأمريكي" في مارس من نفس العام، بينما قلّلت العينة بنسبة (١٢%) من درجة الخطر الاقتصادي إثر خروج هذه الأموال من مصر، وذلك لأنها أموال ريعية ادخارية وليست أموال استثمارية (قصيرة الأجل). في حين أفادت نسبة (٦٤%) من العينة بأن وضع سعر فائدة عالي على أذونات الخزانة هو إجراء ينطوي على مخاطرة، ولكنه لا يزال في درجته "المتوسطة"، وذلك لأن مستوى ارتفاع سعر الفائدة هذا العام (٢٠٢٣) كان بشكل طفيف وبنسبة (٤،٥%) وهو معدل مقبول، بينما حذّرت نسبة (٢٠%) من العينة بأن درجة الخطر إثر هذا الإجراء قد تكون عالية في مجملها، إذ ارتفعت بإجمالي (٢١%) وهي نسبة عالية جدًا إذا ما قورنت بعام (٢٠١٧)، بينما تزداد درجة الخطر في حالة خروج هذه الأموال بشكل سريع وفي مدة أقل من (ثلاثة) أعوام. كذلك أشارت غالبية العينة بنسبة (٦٨%) إلى أن درجة تكلّس استثمارات البورصة المصرية هذا العام جاءت عالية، نتيجة تراجع العائدات على مؤشر الأداء السوقي، وقد يتسبب هذا التكلّس في ضعف قيمة الإنتاج المحلي، وفي خفض النمو، فضلًا عن تدني عمليات التشغيل، بينما أشارت نسبة (٧%) من العينة إلى أن التداول في سوق البورصة المصرية هذا العام في جاء مرحلته الآمنة بسبب زيادة الاستثمارات المحلية وبيع السندات السيادية والأصول العامة، فضلًا عن أن تنفيذ كافة عمليات تخارج المال الساخن لا يتم إلا من خلال البورصة المصرية. إلا أن غالبية مفردات العينة بنسبة (٦٥%) أشارت إلى أن سوء توظيف واستغلال الأموال الساخنة قد تسبب في زيادة أزمة الاقتصاد المصري، بسبب قِصر مدة إيداع هذه الأموال، وعدم استثمارها في مشاريع إنتاجية، وارتفاع فائدتها السنوية بنسبة (٢٥%) لعام (٢٠٢٣)، فضلًا عن تسببها في زيادة الديون العامة لمصر بقيمة (مليار) دولار، فيما قلّلت نسبة (٧%) من العينة من مخاطر الفشل في تشغيل الأموال الساخنة وتسبُبِها في ظهور الاختلالات الاقتصادية في مصر، حيث إن حركة دوران هذه الأموال في الاقتصاد المصري لا تشكل سوى (٥،٥%) من التدفقات النقدية. بينما أفادت غالبية العينة بنسبة (٦٣%) بأن الخروج السريع للأموال الساخنة من بنية الاقتصاد المصري قد تسبب في مشكلات مالية وخيمة، منها على سبيل المثال: (تباطؤ النمو المحلي، زيادة الديون، وضعف عمليات الإصلاح الهيكلي للاقتصاد)، فيما أشارت العينة بنسبة (١٣%) إلى أن التخارج السريع للمال الساخن قد يفيد في تغيير السياسات الحكومية المعتمدة على هذا المال المؤقت في سد الفجوات التمويلية وعجز الموازنة، والتحول إلى نظام اقتصادي/ إنتاجي أكثر

استدامة. وتتفق هذه النتائج مع رؤية (سميث Smith) والتي أشار فيها إلى أن الدول التي تعتمد على الأموال الساخنة في معالجة اختلالاتها الاقتصادية، قد تكون أكثر عرضة للتقلبات والأزمات المالية في العالم (Smith, 2021).

وفي هذا الإطار؛ أوضحت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٦١%) بأن وضع المؤشرات الوهمية لسعر صرف الجنيه المصري –طيلة السنوات الماضية- قد تسبب في أضرارًا تراكمية جسيمة على بنية الاقتصاد المصري، وشكّل بيئة معززة لظاهرة الفساد المالي وتعاظم البيروقراطية، إلا أن نسبة (٧%) من العينة أفادت بأن هذا الإجراء قد قلّص من تنامي المديونية الخارجية المستحقة بالدولار ما بين الأعوام (٢٠١٢/٢٠٢٢). بينما ربطت غالبية العينة بنسبة (٦٥%) بين التعامل غير الحذر مع صناديق الأموال الساخنة وبين زيادة أعباء المديونية العامة للدولة، فضلًا عن زيادة التضخم بنسبة (١٦%) في يناير (٢٠٢٣)، مقارنة بنسبة (١٥%) من العينة أفادت بعدم وجود رابط بينهم. فيما أقرت غالبية العينة بنسبة (٧٥%) بأن درجة الخطر المالي والذي أربك الموازنة العامة للدولة المصرية في مستواه الأشد منذ سنوات؛ فالأسعار غير مستقرة، والتضخم في تنامي مستمر، وخطر الركود على الأبواب، فضلًا عن أن ضعف الطلب في أعلى مستوياته، إلا أن نسبة (٦%) من العينة أشارت إلى أن مستوى الإرباك لا يزال في مستواه الآمن، بفضل قدرة الدولة على امتصاص هذه الصدمات، وجهوزية الاستجابات الاقتصادية، بالإضافة إلى فاعلية منظومة الحماية الاجتماعية والمالية لمصر. وتقترب هذه النتائج مع ما توصل إليه (أحمد ذكر الله) حول أن مصر في عام (٢٠١٧) برزت كواحدة من أكثر الوجهات الدولية جاذبيةً لمستثمري المحافظ ومشتري الديون، وذلك بعد أن تجاوزت الفائدة على سندات الخزانة قصيرة الأجل (٢٢%)، حيث رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة للحد من ارتفاع التضخم، كما جلبت أدوات الدين عالية الفائدة أعدادًا كبيرة من المشترين الأجانب، والعملة الصعبة التي تحتاجها البلاد بشدة، وقفزت حيازات الأجانب من أدوات الخزانة المصرية إلى حوالي (٢٠) مليار دولار، لكن –وفي ذات الوقت- ارتفعت معدلات الديون قصيرة الأجل بالعملة المحلية المصرية إلى مستويات قياسية، وبالأخص منذ أن قامت السلطات المصرية بتعويم الجنيه، وزادت الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المؤلمة على غالبية المصريين. (Zikrallah, 2018: 1-10).

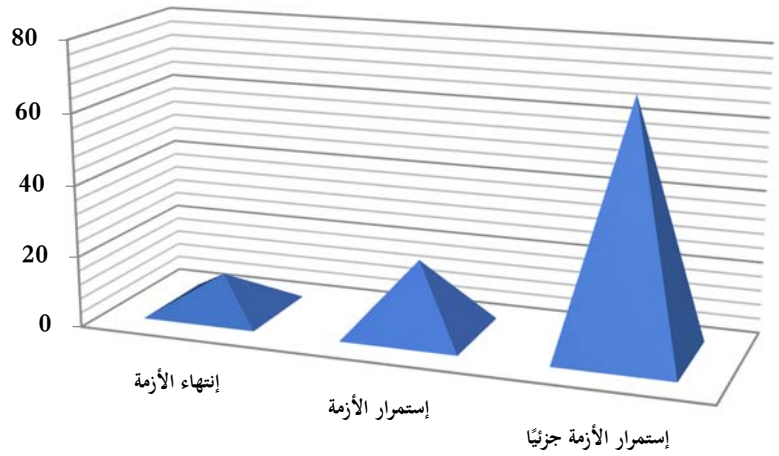

شكل رقم (٨) يوضح توقعات العينة لمصير أزمتي بيع الديون وتدفقات الأموال الساخنة في مصر ن (٨٢).

وكما يتبين من الشكل السابق رقم (٨) أفادت بعض مفردات العينة بما يلي:

-ع (١١): "في ظل الرفع المتكرر للفيدرالي الأمريكي، وانهيار (مصرف وادي السيليكون) في مارس (٢٠٢٣)، لن تتوقف الحكومة المصرية – على المدى القصير أو المتوسط- عن بيع ديونها أو التعامل مع صناديق الأموال الساخنة سيئة السمعة".

-ع (٧٣): "ستُعالج الحكومة المصرية هذه الأزمة بشكل جزئي، ولكن ستستمر هذه الإجراءات المرهقة للاقتصاد المصري لفترة طويلة قد تصل إلى العام (٢٠٣٥)".

المحور الثالث: انعكاس السياسات التقشفية على جودة الحياة الاجتماعية في مصر (مظاهر الأزمة):

يستهدف المحور الراهن الإجابة على التساؤل التالي: ما انعكاس السياسات الاقتصادية التقشفية على جودة الحياة الاجتماعية في مصر لاسيما تجاه القضايا الآتية (الفقر والبطالة، الدخل وضغوط العمل، الترابط الأسري والعنف المنزلي، قيم الولاء والانتماء، مؤشر السعادة والرضا عن الحياة، جودة التعليم والتنمية البشرية، الأمن الصحي، انتشار الجرائم، الهجرة، معدلات الانتحار، العنوسة، والطلاق)؟ وقد تشكلت استجابات عينة الدراسة عبر النقاط الآتية:

أ) ارتفاع مؤشرات (الفقر، البطالة، الهجرة، الانتحار، وتأثر قيم الانتماء):

أشارت عينة الدراسة إلى انعكاس السياسات التقشفية التي تُطبقها الحكومة المصرية –تنفيذًا لشروط الصندوق- بالسلب على جودة الحياة الاجتماعية في مصر (٢٠٢٠/٢٠٢٣)، فقد تسببت هذه الشروط في تضاعف نسب الأفراد تحت خط الفقر المدقع، وارتفعت معدلات البطالة بشكل غير مسبوق، وضعفت القوة الشرائية للجنيه المصري، وتبعًا لهذا ارتفعت أسعار السلع الغذائية، والمواد البترولية بنسبة (١٢٠%)، وزادت أسعار السلع الأساسية من (مسكن، وملبس، ومواصلات)، وتفاقمت التباينات الجغرافية في معدلات الفقر بين (الريف والحضر)، وتعاظمت معاناة الطبقة الوسطى (تحت تأثير الإفقار والحراك الطبقي للأسفل)، فضلًا عن تضرر غالبية أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الصناعية، الزراعية، والتجارية) ودخولهم مرحلة الإفلاس والإغلاق الجزئي والكلي، والذي أدى بدوره إلى انكماش دخل الفرد، وانخفاض مستوى معيشة أكثر من (٨٠%) من الأسر المصرية، بالإضافة إلى ازدياد معاناة أصحاب المعاشات والإعاقات والأسر (فاقدة العائل)، وعبر هذا الطرح، كشفت عينة الدراسة عن حجم هذه التأثيرات (بشيء من التفصيل) من خلال الجدول رقم (١٠) كما يلي:

جدول رقم (١٠) يوضح رأي العينة في التداعيات السلبية لسياسات الصندوق التقشفية على المجتمع المصري (٢٠٢٣) ن (٨٢).

صور التأثيرات السلبية	حجم التأثيرات السلبية على أفراد المجتمع					
	قاسية		متوسطة		آمنة	
	ك	%	ك	%	ك	%
ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وغلاء المعيشة	٥٦	٦٨	٢٣	٢٨،٥	٣	٣،٥
تزايد ضغوط العمل وضعف الدخل	٦٠	٧٣	١٧	٢١	٥	٦
تزايد معدلات الهجرة	٥٦	٦٨	١٥	١٨،٥	١١	١٣،٥
تنامي مشكلة الانتحار	٥٢	٦٣،٥	٢١	٢٥،٥	٩	١١
ضعف قيم الولاء والانتماء للوطن	٦٢	٧٥،٥	١٧	٢١	٣	٣،٥

تبين من الجدول أعلاه رقم (١٠) أن غالبية عينة الدراسة بنسبة (٦٨%) أقرت بقسوة التداعيات السلبية لشروط الصندوق على المجتمع المصري، إذ تشكل مردود هذه التأثيرات في زيادة معدلات الفقر وعدم المساواة بنسبة (٣٠%)، بينما وصلت نسبة من هم تحت خط الفقر إلى (٦٦%) من مجموع السكان، وهم لا يزالون يكافحون كل يوم من أجل توفير لقمة العيش في ظل أوضاع اقتصادية غاية في الصعوبة، وقد يأتي هذا كنتيجة مباشرة لخفض الدعم الحكومي المقدم لهم بنسبة (١٢%) عن الأعوام السابقة، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة (غذاء وخبز، دواء، مواصلات، مسكن، كهرباء، وارتفاع تكاليف الزواج)، فضلًا عن ارتفاع مؤشر البطالة بنسبة (٧،٥%) في الربع الأول لعام (٢٠٢٣) في ظل انكماش قطاع الأعمال والاستثمار في مصر ونقص الدولار، وتفاقم المشكلات الاقتصادية، علاوة على محدودية فرص العمل، وتزايد عدد السكان بشكل مستمر، إذ سجلت مصر خلال الثلاثة شهور الأولى من عام (٢٠٢٣) زيادة تقدر بـ (٥٠٠) ألف نسمة في عدد سكانها، وبجانب تزايد أعداد الفقراء في مصر قلّت مؤشرات العدالة الاجتماعية، وتراكمت الأعباء على الأجيال القادمة، كما تضاءلت فرص توفير الرعاية الحكومية لهم، إذ أن قرابة (ثلث) المصريين معرضين في ظل هذه الأزمة لخطر الفقر، أضف إلى ذلك أن ما يقدر بـ(٥٤) مليونًا مصريًا يتلقون أجورًا ضعيفة لا تمكنهم من عيش حياة كريمة، وبالأخص العاملين في قطاعي السياحة والإنشاءات، بينما تفيد العينة بنسبة (٣،٥%) بأن حجم هذه التأثيرات لا يزال في مرحلته الآمنة "فالتضخم والركود وزيادة الضرائب" لم يصلوا إلى النقطة الصعبة، التي تشكل ضررًا مباشرًا على المصريين المعرضين للخطر، بينما أشارت نسبة (٢٨%) من العينة بأن المصريين لم يصلوا إلى الهاوية والضياع تحت تأثير هذه السياسات الصارمة، ولكنهم يعانون بشكل خطير، إذ أن (٣٠%) من المصريين انتقلوا من الطبقة الوسطى إلى الطبقة الفقيرة تحت تأثير الضرائب بكافة أنواعها (ضريبة الدخل، الضرائب التصاعدية، ضريبة العقار، وضرائب القيمة المضافة) فضلًا عن غلاء الأسعار ورفع الدعم عن الطاقة وعن الخدمات الحكومية والجمارك بشكل كامل. وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (إيلان Ilan) والذي أشار فيها إلى أن مصر -وتحت تأثير شروط الصندوق- عانى معظم سكانها من موجة إفقار غير مسبوقة، كما عانى شبابها من البطالة، وصعوبة الحصول على رواتب جيدة بما يكفي لبدء منزل وأسرة، وبالتالي فإنهم قد وجدوا أنفسهم محرومين من إمكانية الزواج، فيما ارتفعت الأسعار بشكل حاد، وزادت الضائقة الاجتماعية في نواحٍ عدة مثال ذلك: صعوبة الحصول على شقق من الإسكان الاجتماعي، ارتفاع أسعار وسائل النقل العامة، فضلًا عن ضعف

الخدمات الحكومية المقدمة، والتي جعلت الحياة اليومية للمصريين صعبة، وبالأخص على الطبقات الدنيا. (Ilan, 2022: 3).

وفي ظل الظروف الاقتصادية القاسية تزايد مؤشر ضغوط العمل، وتصاعدت مستويات الإرهاق الوظيفي في مصر، فقد أشارت غالبية مفردات العينة بنسبة (٧٣%) بأن مستوى هذه الضغوط هذا العام تعد قاسية للغاية، وذلك للأسباب الآتية: ضعف الدخول والتي قد تصل إلى أقل من (١٠٠) دولار شهريًا، فضلًا عن صعوبات بيئة العمل، وتزايد الصدمات الثانوية بفعل الطرد من العمل أو التسريح أو تخفيض الرواتب، بالإضافة إلى زيادة الإجهاد المرتبط بالوظيفة خوفًا من فقدان العمل، كما أن هناك (خمسة) من كل (ثمانية) عمال مصريين وظائفهم مرهقة جدًا (الأعمال الصناعية، الزراعية، عمال الفاعل واليومية، وسوق العمل غير المنظم)، في حين يعاني الموظفين الحكوميون من ضعف دخولهم الشهرية والتي قد لا تصل إلى (١٢٢) دولارًا في الشهر، أي أن رواتبهم قد لا تصمد سوى يومين أمام غلاء الأسعار والتضخم، ويشكل هؤلاء الموظفون نسبة (١٤%) من إجمالي سوق العمل، وقد تتسبب هذه الضغوط في مضاعفات صحية تضر بالعمال والموظفين مثال ذلك (القلق والتوتر، الاكتئاب النفسي، أمراض القلب، وارتفاع ضغط الدم .. وغيرها)، كما تسببت في تدني الإنتاجية، وزيادة التغيب عن العمل، وخسارة أكثر من (٢) مليار دولار سنويًا من دخول المصريين، فضلًا عن تدني الناتج المحلي، بينما أفادت نسبة (٢١%) من العينة بأن مستوى الضغوط الوظيفية ونسب الدخول الفردية لا تزال في المرحلة المتوسطة، فيما أوضحت نسبة (٦%) بأن هذه الضغوط في مستواها الآمن إذا ما قورنت بظروف العمل في دول أخرى مثال ذلك (الصين، اليابان، كوريا الجنوبية). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه (كارولين Caroline) حول أن العمال في مصر –في ظل الأزمة الراهنة- يعانون من سوء في صحتهم النفسية، خصوصًا الشباب الذين يتقاضون أجورًا ضعيفة، والتي لا تمكنهم من تلبية متطلباتهم اليومية أو المستقبلية، فضلًا عن عملهم في ظروف اقتصادية طاردة، وخَطِرة، وتنطوي على ضغوط مهنية قاسية (Caroline, Assaad, 2022: 327).

كما أفادت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٦٨%) بتفاقم معدلات الهجرة (الداخلية والخارجية) تحت تأثير شروط الصندوق المجحِفة، وزيادة نسبتها إلى (٧٢%) عام (٢٠٢٣) عن معدل الهجرة قبل الاتفاق مع الصندوق في عام (٢٠١٢)، كما أن (٩٠%) من المهاجرين اضطروا للسفر خارج مصر من أجل تحسين ظروفهم المعيشية المتدنية، أو لإيجاد فرص عمل مناسبة لهم، أو للبحث عن بيئة عمل ملائمة ورواتب كافية، فقد بلغ عدد المهاجرين طِبقًا لأرقام الجهاز المركزي للإحصاء (عشرة)

ملايين مواطن بحلول عام (٢٠١٨)، كما تزايد عدد المهاجرين بعد التوقيع على الاتفاقية مع الصندوق بشكل مضطرد حيث بلغ عددهم (١٢) مليون مهاجر حتى العام (٢٠٢٣)، في حين هاجر (٢٥%) من أصحاب الدخول الضعيفة من المصريين، فضلاً عن أن (٦٨%) منهم قد هاجروا إلى دول الخليج، فيما هاجر (١٨%) منهم إلى أمريكا، بينما هاجر (١١%) إلى أوروبا، ويمثل الشباب من سن (٢٥-٣٥) غالبية المهاجرين بنسبة (٥٠%)، بينما يعاني أغلب المهاجرين المصريين من ظروف عمل صعبة في الخارج، فضلًا عن مواجهتهم لمشاكل العنصرية وتأخير الرواتب والفصل التعسفي (وبالأخص في البلدان الخليجية)، بينما أشارت نسبة (١٣%) من العينة بأن تزايد أعدد المهاجرين خارج مصر له انعكاسات إيجابية على زيادة النقد الأجنبي، فتحويلات المصريين بالخارج قد بلغت (٧) مليارات دولار هذا العام (٢٠٢٣)، لذا فهم مصدر مهم للعملة الصعبة، التي تحتاجها مصر في الوقت الراهن. وتتفق هذه النتائج مع تقرير (وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء EUAA) لعام (٢٠٢٢) والذي توصل فيه إلى أن المصريين يهاجرون إلى الخارج لأسباب تتعلق بسوء الأوضاع الاقتصادية الداخلية، فضلًا عن البحث عن عمل ملائم، ومن المتوقع أن تظل العوامل الاقتصادية وحقوق الإنسان عاملاً دافعًا يؤثر على عملية اتخاذ القرار بشأن الهجرة المصرية، وبالتالي فمن المتوقع أن تستمر (إيطاليا) في مواجهة مستويات عالية من الهجرة غير النظامية من مصر تقدر بحوالي (١٢٠٠) مصريًا كل شهر عبر شواطئ البحر المتوسط، في حين وصل عدد المصريين المتقدمين للحصول على اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي إلى أعلى مستوياته منذ العام (٢٠١٤). (EUAA, 2022: 1-2).

وعلى جانب آخر حذّرت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٦٣%) من تنامي مشكلة الانتحار في مصر، في ضوء التداعيات الاقتصادية الخانقة، وتردي الأوضاع المعيشية، وزيادة معدلات البطالة بين الشباب، واتساع الفجوة المالية بين الطبقات، فهناك غني ازداد ثراءً، وهناك فقير ازداد فقرًا، فضلًا عما يخلفه الفقر والحرمان والعوز من آثار نفسية محبطة ودافعة إلى الانتحار، فقد احتلت مصر المرتبة الأولى عربيًا في معدلات الانتحار لعام (٢٠٢٣)، بمعدل (١٣) حالة انتحار يوميًا، وبعدد قد تجاوز (٢٦٠٠) حالة انتحار من اليافعين والشباب سنويًا -كما جاء في تقرير (وزارة الصحة المصرية)- منها ما هو مُعلن، ومنها ما هو خفي "لأسباب اجتماعية ودينية"، فقد شهدت مصر في العام (٢٠٢٠) طبقًا لتقرير "مركز البحوث الاجتماعية والجنائية" انتحار ثلاثة أشخاص من كل (١٠٠) ألف شخص، فيما تعددت طرق الانتحار ما بين (الشنق، أو القفز من فوق سطح مرتفع، أو بابتلاع حبوب قاتلة مثل حبة (الغلة السامة)، أو

بإلقاء النفس أمام قطار أو سيارة، أو بالغرق في نهر النيل.. وغيرها من الطرق الأخرى)، بينما قلّلت العينة بنسبة (١١%) من تنامي أعداد المنتحرين في مصر وشككت في الأرقام المعلنة، وأشارت إلى أن عدد الحالات قد لا يتجاوز (١%) فقط، كذلك نفَت هذه العينة بأن يكون العامل الاقتصادي هو المسبب الوحيد لهذه الظاهرة الخطيرة، مشيرةً بأن هناك عوامل أخرى تتشابك مع العامل الاقتصادي وتتسبب في زيادة الوفيات نتيجة الانتحار مثال ذلك (العامل النفسي، وضعف الوازع الديني، والتفكك الأسري والعاطفي). وعلى جانب آخر نبّهت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٧٥%) من الانعكاسات السلبية للسياسات التقشفية على إضعاف قيم الولاء والانتماء لدى المصريين، فالمواطن الذي يعاني اقتصاديًا من غلاء الأسعار، وعدم تمكنه من تلبية حاجته وحاجات أسرته وأطفاله الضرورية، من الصعب إقناعه بقيم الولاء للوطن أو ضرورة الانتماء له (وهو جائع وفقير وقلِق على مستقبل أولاده)، فإذا ما نظرنا إلى من هاجر خارج مصر في عام (٢٠٢٢) نجد أن نسبة (٤٣%) منهم تجنّس بجنسية دولة أخرى وتخلى عن جنسيته المصرية، في مقابل الحصول على فرصة عمل مناسبة، بينما أفادت نسبة (٣%) من العينة بأن المواطن المصري لن ينهار ولائه وحبه للوطن أو الانتماء إليه مهما كانت الظروف الاقتصادية التي يعاني منها، فالمصريين منذ قديم الأزل وهم يتعرضون للمِحَن وللنكبات الاقتصادية (وغير الاقتصادية) ولكنهم لم يفقدوا إيمانهم بحب الوطن، أو فكر أحد منهم في التخلي عنه وقت أزمته. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه (سولافا Solava) حول أن الأزمة الاقتصادية في مصر قد أثرت بشكل سلبي على قيم الولاء والانتماء لدى الفقراء، خاصةً الأسر الفقيرة التي تعولها نساء في المناطق الحضرية والعمال غير الرسميين، فكلاهما يعاني من ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، كما أنهم انتقدوا العقد الاجتماعي الجديد القائم على استبدال الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالاستقرار السياسي والأمني، إذ تركتهم السياسات النقدية الصارمة في وضع أسوأ مما كانوا عليه طيلة السنوات الماضية، وهاجموا على إثره الفشل المتكرر للحكومة المصرية وقدرتها على سن عقد اجتماعي جديد يلبي حاجاتهم الاقتصادية المِلحة (Solava, 2021: 1-2).

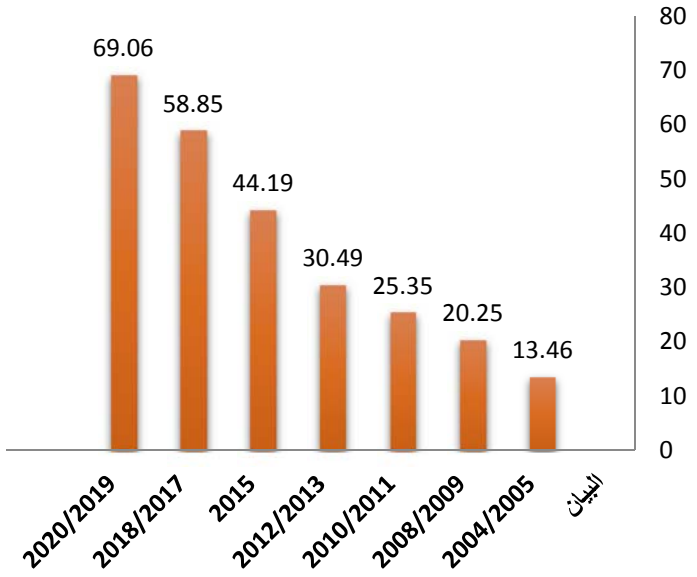

شكل رقم (٩) يوضح ارتفاع مؤشر خط الفقر المدقع في مصر (٢٠٢٠/٠٥).

- المصدر: (إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر ٢٠٢١).

وعلاوة على ذلك وتحت تأثير تزايد معدلات الفقر –كما يتضح من الشكل البياني السابق رقم (٩)- وفي ظل السياسات التقشفية أفادت بعض مفردات العينة بما يلي:

-ع (٤١): "إن ارتفاع نسب الفقراء والمحرومين والمهاجرين والمنتحرين في مصر، هي نتيجة طبيعية لقسوة هذه السياسات على المواطن الضعيف، وانعكاس حقيقي لمشاعر الألم والمعاناة".

-ع (٨٠): "الظروف الاقتصادية المتأزمة تدفع الشباب المصري إلى الهجرة والسفر خارج البلاد، سواء بطريق مشروع أو غير مشروع، وذلك لتحسين أحوالهم المعيشية والحياتية الصعبة".

ب) تصاعد التهديدات المتصلة بـ (الأمن الصحي والأسري):

تقلصت الخدمات العلاجية في مصر فيما بين (٢٠١٩/٢٠٢٣) تحت تأثير الانعكاسات السلبية لسياسات الصندوق التقشفية، وتبعتها إجراءات خفض في مخصصات العلاج ومستلزمات العمليات الجراحية، وضعف في شبكة الأمان الصحي، رغم ارتفاع المخصصات المالية لوزارة الصحة إلى (١٢٨) مليار جنيه لسنة (٢٠٢٣) مقارنة بعام (٢٠٢١) والتي بلغت (١٠٨) مليار جنيه، وفقًا للبيان المالي لوزارة الصحة هذا العام، وعلى الرغم من زيادة الإنفاق الطبي بقيمة (١٧%) عن العام الماضي إلا أن غلاء أسعار الخدمات الطبية وانخفاض قيمة الجنيه، أضعف مردود هذه الزيادة بشكل كبير، وفي هذا الشأن أفادت العينة

بضرورة أن ترتفع هذه النسبة إلى (٦٠%) هذا العام حتى يشعر القطاع الصحي بتحسن. ومن هنا أشارت غالبية مفردات العينة بنسبة (٦٢%) بأن غلاء أسعار العلاج جاء نتيجة طبيعية لهذه السياسات التقشفية حيث زادت بنسبة (١٣٠%) عن العام الماضي، كما يتبين من الجدول رقم (١١)، بينما أشارت نسبة (١١،٥%) من العينة بأن أسعار العلاج لاتزال في المرحلة الآمنة، خصوصًا في ظل دعم الدولة لها، والتسعير الجبري للمنتجات الدوائية، بينما أشارت غالبية العينة بنسبة (٥٤%) بأن أزمة تقليص الخدمات الطبية في مصر لاتزال في المرحلة "المتوسطة" في ظل الإجراءات المستمرة لمكافحة فيروس كورونا، والتجهيزات الحكومية للمستشفيات ومحاربة الأمراض المزمنة، بينما أشارت نسبة (٢٢%) من العينة بأن الخدمات الطبية في مصر أفضل من غيرها مقارنة بالإنفاق الطبي في بعض الدول النامية، خصوصًا في ظل دعم الدولة المصرية للتأمين الصحي الشامل وتغطيته لكافة الأسر المصرية.

جدول رقم (١١) يوضح تقييم العينة لتجليات السياسات التقشفية على الأمن الصحي والأسري للمجتمع المصري ن (٨٢).

صور التهديدات	مستوى الأخطار الطبية والأسرية تحت وطأة سياسات الصندوق					
	عالية		متوسطة		آمنة	
	ك	%	ك	%	ك	%
غلاء أسعار العلاج	٥١	٦٢	٢٢	٢٦،٥	٩	١١،٥
تقليص الخدمات الطبية	١٩	٢٣	٤٥	٥٤،٥	١٨	٢٢،٥
ضعف الترابط الأسري	٥٧	٦٩،٥	١٨	٢٢	٧	٨،٥
تزايد مؤشرات العنف المنزلي	٤٥	٥٥	٢٢	٢٦،٥	١٥	١٨،٥
ارتفاع نسب العنوسة	٥٦	٦٨	٢٤	٢٩،٥	٢	٢،٥
تزايد معدلات الطلاق	٥٠	٦١	١٨	٢٢	١٤	١٧

وعلاوة على ذلك كشفت عينة الدراسة – كما يتبين من الجدول السابق رقم (١١)- بانعكاس هذه السياسات وتسببها في ضعف الروابط الأسرية، حيث أوضحت نسبة (٦٩%) من العينة بأن مردود هذه السياسات كان سلبيًا على قوة الترابط الأسري في مصر، فقد شهدت الأسرة المصرية تراجعًا ملحوظًا في قيم التلاحم والتراحم بين أعضائها (الزوجة والزوج والأبناء)، كما تأثر المناخ الصحي داخل الأسرة في ظل عدم القدرة على تلبية متطلباتهم، وازداد الضغط النفسي على الأب واتهامه بالتقصير وبأنه لا يستطيع الإنفاق على أبنائه وأسرته، فزادت المشاحنات والصراعات داخل الأسرة، وانخفض الشعور بالانتماء إليها، خصوصًا في ظل اضطلاع الأبناء للأسر الغنية والحلم بالانضمام إليها وترك أسرهم الفقيرة، فغاب الجو الأسري السليم، وزادت الضغوط النفسية والاقتصادية على الأسرة بصورة غير مسبوقة، بينما أشارت نسبة (٨%) من العينة بأن الترابط الأسري في مصر في مرحلته الآمنة، وأن هذه الفترة الضاغطة على الأسرة هي فترة مؤقتة، وذلك لأن الدولة تدعم شبكة الأمان الاجتماعي وتعزز من قوتها لصالح الأسرة المصرية واستدامة استقرارها. بينما أفادت غالبية مفردات العينة بنسبة (٥٥%) بأن مؤشر العنف المنزلي في مصر في تزايد مستمر هذا العام (٢٠٢٣)، خصوصًا في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، بينما أشارت نسبة (١٨%) من العينة بأن العنف المنزلي بين الأزواج لايزال في مرحلته الآمنة، حيث إنه لم يصل إلى نسبة (٣%) مقارنةً بالعنف الموجه للأزواج والزوجات في بعض الدول المتقدمة مثل (أمريكا، وأوروبا) والتي زادت عن (٤٠%) من خلال إحصاء بلاغات المعَنفين في أقسام الشرطة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (المجلس القومي للمرأة) والتي توصلت فيها إلى أن (٧٥%) من النساء في مصر عام (٢٠٢٢) تعرضن للضرب أو للسب في الشارع أو للضرب والسب والتهديد بالطلاق من أزواجهن، كما أن نسبة (٨٠%) منهن تعرضن للتحرش الجنسي في الشارع وفي أماكن العمل (المجلس القومي للمرأة، ٢٠٢٢).

كذلك انعكست السياسات الاقتصادية التقشفية بشكل سلبي على ارتفاع معدلات العنوسة في مصر، حيث أفادت غالبية العينة بنسبة (٦٨%) بأن هذه المشكلة في مستواها الخطير، إذ بلغت نسبة العنوسة في مصر (١٣) مليون حالة ما بين سن (٢٥-٤٠)، وذلك وفقًا لأرقام الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٢١)، حيث جاءت هذه النسبة كنتيجة مباشرة لارتفاع تكاليف الزواج، والمغالاة في المهور، وارتفاع أسعار الأثاث والأجهزة الكهربائية وأسعار الشقق بنسبة (٢٠٠%)، مما أدى إلى انصراف عدد كبير من الشباب الذكور عن الزواج، وبالتالي ارتفعت نسب العنوسة لمعدلات قياسية، فقد ارتفعت في المجتمعات الحضرية إلى (٤٠%)،

خصوصًا في محافظات الوجه البحري بنسبة (٢٧%)، مقارنة بمحافظات الوجه القبلي والتي بلغت نسبة (٢٥%)، بينما أشارت نسبة (٢،٥%) من العينة بأن العنوسة في مصر هي مشكلة موجودة منذ عشرات السنين وليس هناك علاقة مباشرة بين زيادة معدلاتها وبين الأزمة الاقتصادية الراهنة، فهي نابعة من خوف بعض الشباب من الزواج ومن تحمل المسؤولية، فضلًا عن تغير أولويات بعضهم، ونظرة عدد منهم بشكل سلبي إلى بعض القوانين التي تقف ضد الزوج ولا تعطيه أبسط حقوقه، في مقابل تراكم القوانين لصالح المرأة والتي تعدت مرحلة الحصول على حقوقها إلى مرحلة انتهاك حقوق الرجل. وتبعًا لهذا أشارت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٦١%) إلى وجود علاقة ارتباطية بين الأزمة الاقتصادية الراهنة وتزايد معدلات الطلاق في مصر والتي بلغت (٢٥٥) ألف حالة طلاق وفقًا لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء عام (٢٠٢١)، حيث إن هناك حالة طلاق تقع كل دقيقتين، و(٢٨) حالة طلاق تقع كل ساعة، أما في اليوم الواحد فتقع (٦٣٢) حالة طلاق، بينما تقع (١٩٠٠) حالة طلاق كل شهر، وهذه الزيادة سببتها –من منظور العينة- صعوبة الظروف الاقتصادية، التي جعلت رب الأسرة غير قادر على تلبية متطلبات المعيشة، فتصاعدت مؤشرات الصراعات الأسرية، وكان الطلاق هو المخرج -أو المهرب- الآمن من هذه الصراعات المستمرة، بينما أشارت نسبة (١٧%) من العينة إلى عدم وجود علاقة مباشرة بين ارتفاع نسب الطلاق في مصر وتشديد السياسات النقدية، وذلك لأن مشكلة الطلاق وتزايد معدلاتها هي نتيجةً لعدد من العوامل المتشابكة (الاجتماعية، الاقتصادية، الدينية، والقانونية) وغيرها. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (ميندوزا Mendoza) والتي أشار فيها إلى أن ارتفاع معدلات الطلاق في مصر فيما بين عامي (٢٠١٩/٢٠٢٠) كان سببه الرئيس الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الأسرة المصرية، كما أن هناك عدد من العوامل الأخرى التي جعلت معدلات الطلاق في مصر آخذة في الازدياد مثال ذلك (الزواج في سن مبكر، عدم التوافق بين الشريكين، ضعف الاستقرار المالي، وعدم التوازن في مستوى التعليم.. وغيرها). (Mendoza, et al, 2020).

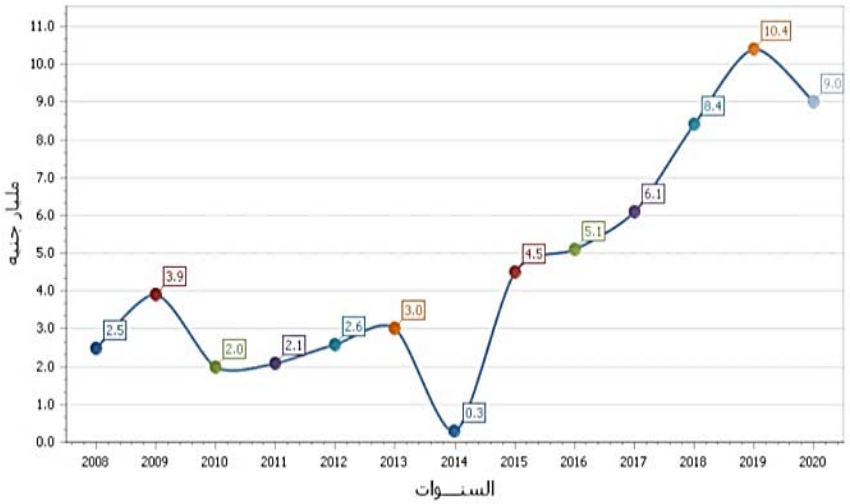

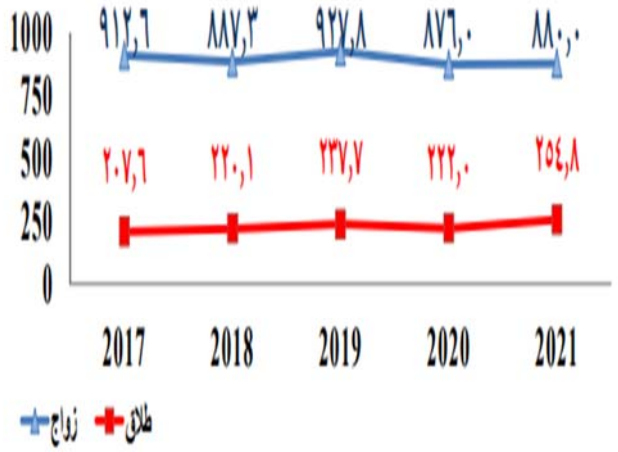

شكل رقم (١٠) يوضح انخفاض قيمة المنصرف للمساعدات العلاجية وتزايد نسب الطلاق في مصر (٢٠٢١/٠٨).

- المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١، الشكل باليمين: معدلات الطلاق، والشكل باليسار: المساعدات الطبية).

فيما أشارت بعض مفردات العينة –في ضوء الأشكال البيانية السابقة رقم (١٠)- إلى ما يلي:

-ع (١٢): "هناك زيادة عالية جدًا في أسعار العلاج في مصر، حيث ارتفع سعر (٤٠) صنف دوائي هذا العام".

-ع (٥٨): "توجد بنود في قانون الأحوال الشخصية قد تساهم -في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة- على زيادة معدلات الطلاق في مصر، فلابُد من تعديلها بما يعزز الاستقرار والترابط الأسري، وتبعًا لهذا انخفضت عقود الزواج في الريف بنسبة (٢،٥%) عن العام الماضي (٢٠٢٢)، بينما انخفضت في الحضر بنسبة (٣،٧%)".

ج) تفاقم بعض المشكلات الاجتماعية المرتبطة بـ(الأمن الثقافي والجنائي، وضعف مؤشر السعادة):

تراجعت عمليات التثقيف والتوعية في مصر هذا العام (٢٠٢٣)، نتيجةً لتقليص الدعم المالي المقدم إلى قطاع الثقافة والفنون، وذلك ضمن سياسات التقشف الاقتصادي، وعلى إثره انخفض الدعم المقدم إلى هيئة قصور الثقافة من (مليار) جنيه عام (٢٠٢١) إلى (٦٠٠) مليون جنيه عام (٢٠٢٢)، ووصل إلى (٤٠٠) مليون جنيه هذا العام (٢٠٢٣)، وذلك وفقًا للبيان المالي لوزارة الثقافة المصرية، وتبعًا لهذا أفادت غالبية مفردات العينة بنسبة (٧٥%) بأن درجة التداعيات السلبية لسياسات التقشف المالي على قطاعي التعليم والتثقيف جاءت مرتفعة جدًا هذا العام، إذ تسببت في تراجع جودة التعليم والتأهيل والاهتمام بجودة التنمية البشرية، وتراجع عمليات بناء المجتمع الاحتوائي، كما تزايدت مؤشرات الفكر المتطرف، فضلًا عن تأثر قيم الانتماء والولاء والمواطنة، مع تنامي ظاهرتي العزوف والاغتراب لدى الشباب المصري، وزيادة معدلات التسرب من التعليم بنسبة (٧%)، مقارنة بنسبة (١٥،٥%) من العينة أفادت بأن جودة التعليم والتثقيف في مصر لم تتأثر سلبًا على وقع السياسات التقشفية الراهنة، وإنما تعطلت بشكل مؤقت، وستستأنف فاعليتها خصوصًا مع تنفيذ بعض البرامج الرئاسية المؤجلة والمتعلقة بالتأهيل والتدريب الشبابي، علاوة على زيادة المخصصات المالية لقطاع التعليم –والموزعة إلى (٣٥) جهة- في مصر من (١٠٩) مليار جنيه عام (٢٠٢١) إلى (١٣١) مليار جنيه لهذا العام (٢٠٢٣)، وذلك وفقًا للبيان المالي لوزارة التربية والتعليم.

جدول رقم (١٢) يوضح تقييم العينة لدرجة تفاقم بعض المشكلات والظواهر السلبية في مصر تحت تأثير شروط الصندوق ن (٨٢).

صور من المشكلات الاجتماعية	درجة تفاقم المشكلات في عموم المجتمع المصري					
	عالية		متوسطة		آمنة	
	ك	%	ك	%	ك	%
ضعف جودة التعليم والتثقيف	٦٢	٧٥،٥	٧	٩	١٣	١٥،٥
انتشار الجرائم	٦٠	٧٣	٢٠	٢٤،٥	٢	٢،٥
انخفاض مؤشر التنمية البشرية	٦٦	٨٠،٥	١٢	١٤،٥	٤	٥
انخفاض مؤشر السعادة والرضا عن الحياة	٦٢	٧٥،٥	١١	١٣،٥	٩	١١

وكما يتضح من الجدول السابق رقم (١٢) أفادت غالبية العينة بنسبة (٧٣%) بوجود علاقة مباشرة بين الأزمة الاقتصادية الراهنة وزيادة معدلات الجرائم وانتشارها في مصر، فضلًا عن زيادة وتيرتها وحدتها، وتبعًا لهذا ارتفعت مؤشرات القتل العمد وجرائم هتك العرض بنسبة (١٣٠%) عن العام الماضي (٢٠٢٢)، كما ازدادت جرائم السرقة بالإكراه إلى أكثر من (٣٦٠%)، بينما زاد عدد "المسجلون خطر" إلى (٦٠%)، في حين ارتفعت قضايا الجُنح إلى (٤١) ألف قضية، كما ارتفعت جرائم سرقة السيارات إلى (٦) آلاف جريمة، وازدادت جرائم الزنا إلى (٧٢) ألف جريمة، كما ارتفعت جرائم الشرف بنسبة (٣%) عن العام الفائت، بينما تنامى معدل مدمني المخدرات إلى (٦%) من السكان، وفي المقابل انخفضت جرائم الإرهاب بنسبة (٨٠%) عن الأعوام السابقة في ظل العمليات العسكرية المستمرة ضدهم، وذلك وفقًا لبيانات (القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٢٣)، إلا أن نسبة (٢،٥%) من العينة أفادت بأن جرائم التسول والتشرد وزيادة معدل السرقات هي نتيجة تشابك عدد من العوامل (الاجتماعية، والبيئية، والتعليمية، والاقتصادية)، وليست نتيجةً للأزمة الاقتصادية الراهنة وحدها، وذلك إذا ما نظرنا إلى ارتفاع جرائم ذوي الياقات البيضاء (رشوة، احتيال، تجارة آثار، اختلاس، غسيل أموال، تزوير وتزييف، وجرائم إلكترونية) بنسبة (٨%) هذا العام (٢٠٢٣). وتتفق هذه النتائج مع إحصاءات المؤشر العالمي (نامبيو Numbeo) لتقييم الجريمة، والذي صنّف مصر في الترتيب الثالث عربيًا من حيث معدل وانتشار الجرائم، وتزايد معدلها إلى النقطة (٤٧،٢) عام (٢٠٢٣)، وتصنيفها في المرتبة (٥٢) في مؤشر السلامة الأمنية والجنائية للدول. (https://www.numbeo.com).

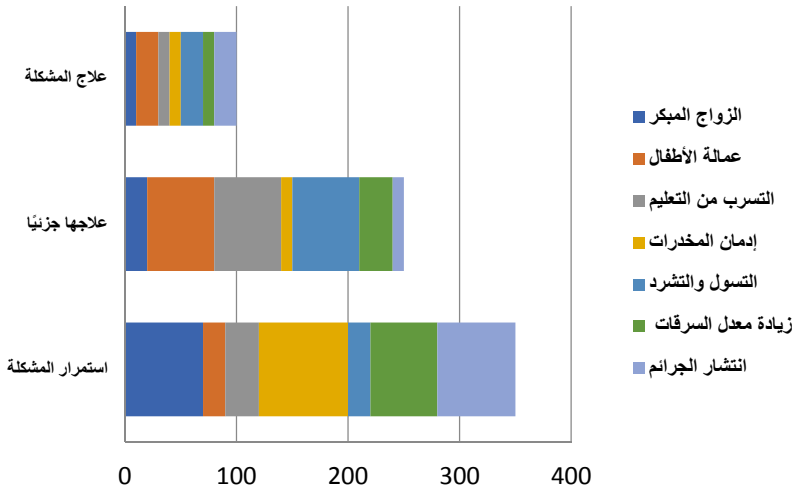

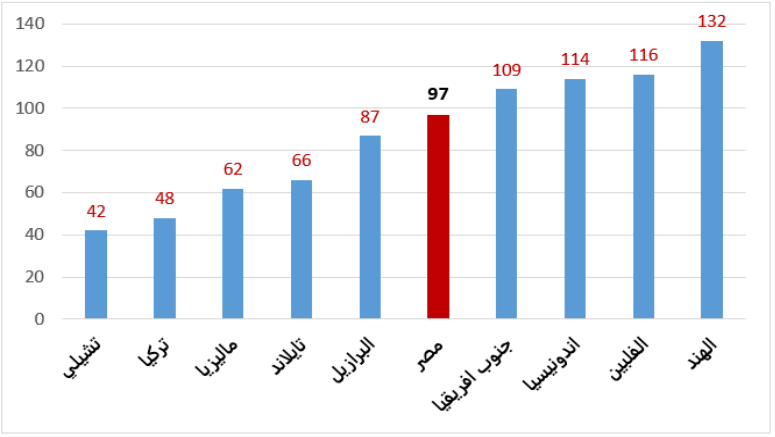

الترتيب العالمي لعدد من الدول بتقرير التنمية البشرية عام ٢٠٢١/٢٠٢٢

شكل رقم (١١) يوضح تقدير العينة لمدى تفاقم بعض المشكلات الاجتماعية (٢٠٢٣)، وموقع مصر في تقرير التنمية البشرية ن (٨٢).

وعلى جانب آخر -وكما يتضح من الجدول رقم (١٢) والشكل البياني رقم (١١)- كشفت غالبية العينة بنسبة (٨٠%) عن تأثر عمليات التنمية البشرية سلبًا في مصر-هذا العام- وذلك في ظل سياسات التقشف الراهنة، فعلى الرغم من الأرقام الرسمية المعلنة بأن مصر تقدمت (١٩) مركزًا في تقرير التنمية البشرية العالمية، إلا أن الواقع الاجتماعي يرصد عكس ذلك، خصوصًا في ظل تزايد عدد من المشكلات في قطاعي التعليم والعمل، والإخفاق في معالجة بعض القضايا المزمنة مثل (البطالة، الفقر، الصحة، النوع الاجتماعي، تدني الدخول، عدم المساواة، وغياب العدالة الاجتماعية)، بينما أشارت (٥%) من مفردات العينة إلى أن مصر تقدمت

إلى المركز (٩٧) عالميًا عام (٢٠٢٢) في مؤشر التنمية البشرية مقابل المركز (١١٦) في العام قبل الماضي (٢٠٢١)، وهذا يعني أن الأزمة الراهنة لم تؤثر سلبًا على مركز مصر المتقدم والمشار إليه في تقرير التنمية البشرية. بينما أشارت غالبية العينة بنسبة (٧٥%) إلى انخفاض مؤشر السعادة والرضا عن الحياة بين المصريين هذا العام (٢٠٢٣)، وذلك نتيجةً للسياسات والضغوط الاقتصادية الخانقة التي يتعرضون لها، بينما أشارت نسبة (١١%) من العينة إلى أن درجة الانخفاض لا تزال في مرحلتها الآمنة. وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في تقرير (المؤشر الدولي للسعادة world happiness) والذي أفاد بتراجع مصر إلى المرتبة (١٢٩) من إجمالي (١٦٤) دولة عام (٢٠٢٢) في مؤشر السعادة. (https://worldhappiness.report).

المحور الرابع: برامج الحماية الاجتماعية (التدابير الوقائية لحماية الفقراء والمُعرضين للصدمات):

يستهدف المحور الراهن الإجابة على التساؤلات الآتية: ما التدابير الحكومية المقدمة لحماية غير القادرين والفقراء ومحدودي الدخل في مصر؟ وكيف يمكن تقييم مردودها عليهم في ظل السياسات التقشفية الراهنة؟ وما الاستراتيجيات والبدائل المقترحة لتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية من منظور بعض (الخبراء والأكاديميين)؟ وما الشكل المستقبلي لعلاقة الاقتراض بين مصر والصندوق (استمرار أم انقطاع)؟ وقد جاءت استجابات عينة الدراسة كالتالي:

أ) سياسات الحكومة المصرية لتعزيز الحماية الاجتماعية (دعم شبكة الأمان الاجتماعي):

قدمت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات والسياسات العاجلة لحماية الفئات الضعيفة والمهمشة في مصر، وذلك في إطار تعزيز التعافي الاقتصادي، وتحسين الظروف المعيشية للفقراء ومحدودي الدخل، وتدعيم مستويات صمودهم، لمواجهة التداعيات التقشفية الراهنة (٢٠٢٢/٢٠٢٦)، وفي هذا الإطار أفادت غالبية عينة الدراسة بأن ثمة انعكاس إيجابي لهذه الإجراءات والبرامج على واقع الفئات الفقيرة والضعيفة، وقد تشكلت بعض هذه الإجراءات على النحو التالي: دعم أسعار السلع التموينية بنسبة (٣٢%) لصالح حاملي البطاقات التموينية، مثال ذلك أسعار: (السكر، الأرز، المكرونة، الزيت، العدس المجروش، الفول، السمن الصناعي، مساحيق الغسيل، القهوة سريعة الذوبان، الشاي الناعم، الدقيق، الصلصة، التونة المفتتة، الجبنة الـ"تتراباك والبيضاء"، المربى بجميع أنواعها، ملح الطعام، الطحينة، الصابون، الحلاوة الطحينية، مرقة الدجاج، اللبن الجاف والبسكويت)، كما يتضح من الشكل التالي رقم (١٢):

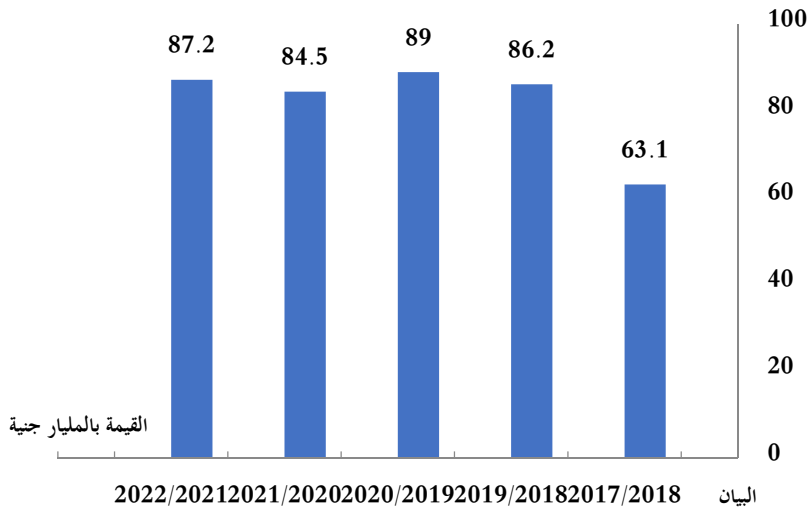

شكل رقم (١٢) يوضح زيادة قيمة الدعم المقدم من الدولة للسلع التموينية (٢٠٢٢/١٧).

- المصدر: (تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢).

وبالإضافة إلى ذلك استهدفت الحكومة المصرية حماية القوة الشرائية لمحدودي الدخل، وذلك عبر تقديم الدعم النقدي المباشر لهم – خصوصًا لصالح الأفراد تحت خط الفقر- وإضافة أبنائهم إلى بطاقات التموين (بعد منع إضافتهم لعدة سنوات في ظل إجراءات التقشف بعد العام ٢٠١٦)، فضلًا عن توسيع نطاق الدعم المالي الموجه للإنفاق الاجتماعي، وزيادة الدعم الموجه للأسر الفقيرة، مع تعزيز برنامج التطعيم ضد "كوفيد ١٩"، وتشديد السياسات الحكومية والرقابية لإيصال برامج الحماية لمستحقيها، من أجل حماية الفئات الأكثر ضعفًا، والحد من تآكل القوى الشرائية، مع الزيادة التمويلية للإنفاق الاجتماعي بنسبة (٢٩%)، وتعزيز مستويات الصمود الرسمي والشعبي أمام الضغوط الاقتصادية الخانقة، فضلًا عن تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، ومكافحة التضخم وغلاء الأسعار، ومساعدة الأسر المصرية الفقيرة، إضافةً إلى وضع خطط جديدة للعام (٢٠٢٤/٢٠٢٣) تستهدف تحسين مؤشرات الضبط المالي، ورعاية أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع دعم أسعار الغذاء والطاقة للأفراد تحت خط الفقر بنسبة (٤٥%)، فضلًا عن وضع خطط اقتصادية تساهم في إيجاد فرص عمل جديدة، بما يُخفض من معدلات البطالة المتصاعدة بين الشباب المصري. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كلًا من (علي، وبهويان Bhuiyan) واللذان أشارا فيها إلى أن دعم الفئات الضعيفة والمهمشة في

مصر لطالما كان ضرورة ملحة، وذلك من أجل تجنيبهم الانعكاسات الاقتصادية السلبية الناجمة عن حصول الدولة على القروض "الثنائية، أو متعددة الأطراف"، ودعوتها إلى تشديد سياساتها النقدية، مما يزيد من معدلات الفقر بين سكانها ويقلل من العدالة الاجتماعية بينهم. (Ali, Bhuiyan, 2021: 185).

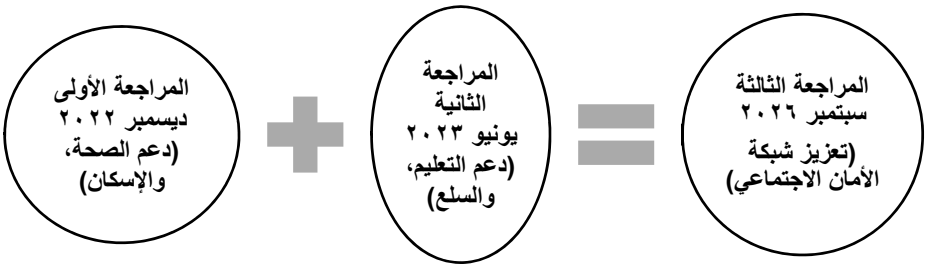

شكل رقم (١٣) يوضح (مراجعات الأداء لتعزيز الحماية) التي تتبناها الحكومة المصرية (٢٠٢٢/٢٠٢٦).

وكما يتضح من الشكل السابق رقم (١٣)، والجدول رقم (١٣) وضعت الحكومة المصرية مجموعة من الخطط ومراجعات الأداء بهدف دعم الفقراء ومحدودي الدخل في ظل الأزمة الراهنة، ومن هذه الخطط الحكومية الفاعلة: تعزيز برنامج "تكافل وكرامة" حيث أفادت غالبية العينة بنسبة (٦٤%) بمردودها الإيجابي على واقع الحياة المعيشية للفقراء في مصر، فقد رفعت الحكومة من القيمة المالية لمعاش "تكافل وكرامة" بنسبة (٦%) هذا العام، كما وسّعت من أعداد الأسر المستفيدة لتصل إلى (٥،٤) مليون أسرة فقيرة (دون عائل، محدودة الدخل، الأيتام، ذوي الاحتياجات الخاصة، كبار السن، المطلقات والأرامل)، بما يقدر بـ(٢٣) مليون مواطن، وبتمويل مالي يبلُغ (٢٨،٥) مليار جنيه، وذلك وفقًا للبيان المالي لوزارة التضامن (٢٠٢٣).

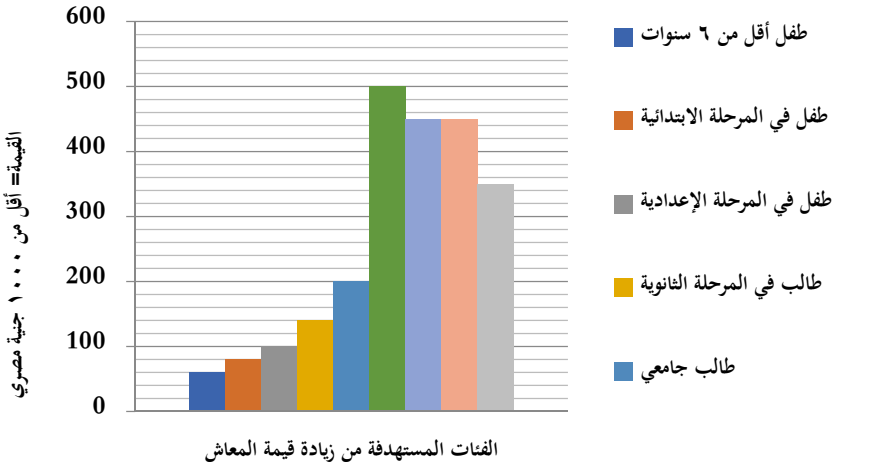

شكل رقم (١٤) يوضح زيادة الفئات المستهدفة من معاش برنامج "تكافل وكرامة" لعام (٢٠٢٣) بواقع (٢٨) مليون مستفيد.

- مصدر المبالغ المالية: (تقرير وزارة التضامن الاجتماعي، مصر، يناير ٢٠٢٣).

وكما تبين من الشكل السابق رقم (١٤) أشارت العينة بنسبة (٥%) إلى أن مردود برنامج "تكافل وكرامة" بدا ضعيفًا أمام التحديات الاقتصادية الراهنة، خصوصًا وأن المبالغ المالية المقدمة –عبر هذا البرنامج- ضئيلة للغاية في مواجهة معدلات التضخم وغلاء الأسعار المتصاعدة، إذ أنها تتراوح ما بين (١٠٠) جنيه كحد أدنى و(٥٠٠) جنيه كحد أقصى، وفي هذا الإطار أفادت العينة بأن هذه المبالغ لن تصمد يومًا واحدًا أمام الأسعار الحالية أو عند تلبية أبسط احتياجاتهم اليومية.

جدول رقم (١٣) يوضح تقييم العينة لبرامج الحماية المقدمة من الحكومة المصرية لدعم الفقراء في مواجهة السياسات التقشفية ن (٨٢).

مرتكزات البرامج الحكومية لتعزيز الحماية الاجتماعية	مردود برامج الحماية الاجتماعية المقدمة من الحكومة					
	إيجابية		إيجابية إلى حدٍ ما		سلبية	
	ك	%	ك	%	ك	%
تعزيز برنامج "تكافل وكرامة"	٥٣	٦٤،٥	٢٥	٣٠،٥	٤	٥
توسيع نظام "التأمين الصحي الشامل"	٦٢	٧٥،٥	١١	١٣،٥	٩	١١
دعم أصحاب المعاشات	١٨	٢٢	٦٢	٧٥،٥	٢	٢،٥
تعويض من تعرض للصدمة الاقتصادية	٦	٧،٥	٥٥	٦٧	٢١	٢٥،٥
المبادرات الرئاسية: "حياة كريمة" وغيرها	٥٨	٧٠،٥	١٥	١٨،٥	٩	١١

ووفقًا لما يوضحه الجدول السابق رقم (١٣) أشارت غالبية العينة بنسبة (٧٥%) إلى المردود الإيجابي لخطة الحكومة المصرية والتي هدفت إلى توسيع نظام "التأمين الصحي الشامل" من أجل تعزيز الأمن الطبي لشرائح واسعة من الشعب المصري في ظل الأزمة الراهنة، وبالأخص فئة الفقراء ومحدودي الدخل، حيث أنفقت الحكومة على هذا القطاع ما يقترب من (١١٥) مليار جنيه فيما بين (٢٠١٩/٢٠٢٣)، وبمشاركة عدد من منظمات المجتمع المدني (المحلية والدولية)، وعدد من المؤسسات المالية (بنوك، شركات، ومصانع)، فيما أفادت نسبة (١١%) من العينة إلى حاجة برنامج "التأمين الشامل" إلى عدد من التحسينات التشريعية والقانونية حتى يكون قادرًا على شمول التأمين الصحي لكافة المواطنين وبشكل أفضل، وبالأخص في قطاعات (التمويل والرقابة ونوعية الخدمات الطبية المقدمة وجودتها). كما دعمت الحكومة المصرية أصحاب المعاشات –البالغ عددهم (١٠،٦) مليون مستفيد- بمبالغ استثنائية تقدر بـ(٣٠٠) جنيه للفرد، وقد أشارت العينة بنسبة (٧٥،٥%) بأنها خطوة إيجابية، ولكن مردودها "ضعيف" أمام غلاء الأسعار وضعف القوة الشرائية للجنيه، وعلاوة على ذلك أفادت نسبة (٢%) من العينة بأن مردود هذه الزيادات غير مُجدي "بشكل كبير" في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تواجه كبار السن، وتبعًا لهذا اقترحت العينة بألا تقل هذه الزيادة عن (١٦٠٠) جنيه شهريًا لكي يشعروا ببعض التحسن. فيما رحبت غالبية مفردات العينة بنسبة (٦٧%) برفع الحكومة للمخصصات المالية من أجل تعويض من تعرض للصدمة الاقتصادية في مصر، بقيمة تزيد عن (٣٠) مليار جنيه للعام المالي (٢٠٢٢/٢٠٢٣)، وبزيادة مالية تبلغ (١٨%) عن العام (٢٠٢٠/٢٠٢١)، والتي أُضيفت إلى برامج الدعم الآتية: (٢٢٥) مليون جنيه لتكافل وكرامة، (٢٧٠) مليون جنيه للإسكان الاجتماعي، (٧٥) مليون جنيه دعمًا نقديًا وعينيًا، (٣،٧) مليار جنيه دعمًا للغاز الطبيعي، وذلك وفقًا للبيان المالي لوزارة التضامن الاجتماعي (٢٠٢٠/٢٠٢٣)، إلا أن نسبة (٢٥%) من العينة أفادت بضعف هذه الإجراءات "الطارئة" والموجهة للدعم الاجتماعي في ظل تفاقم الأوضاع الاقتصادية الراهنة، وارتفاع معدلات الفقر المُدقع إلى مستويات قياسية، حيث وصل عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع إلى (٢٦) مليون مواطن. وعلى جانب آخر رحّبت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٧٠%) بتوسيع الحكومة المصرية لنطاق الحماية الاجتماعية عبر بعض المبادرات الرئاسية، وتعد المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" على رأس هذه المبادرات والتي هدفت إلى: تنمية الريف المصري، القضاء على الفقر، ورفع كفاءة البنية التحتية، لخدمة أكثر من (٦٠) مليون مواطن، وبتكلفة مالية بلغت (١٠٣)

مليار جنيه، علاوة على إطلاق عدد آخر من المبادرات الرئاسية مثال ذلك: (١٠٠ مليون صحة لتعزيز الأمن الصحي، تطوير العشوائيات ورفع كفاءة البنية التحتية للفقراء، دعم العمالة غير المنتظمة للمتضررين من تداعيات الحرب الروسية وجائحة كورونا، مبادرة كتف في كتف، نور الحياة، تطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، أطفال بلا مأوى، سكن كريم، مصر بلا غارمين، تطوير الصرف الزراعي، أبواب الخير، بر الأمان، إتحضر للأخضر، ومبادرة صحة المرأة) وبفحص هذه المبادرات نجد أن بعضها تم تنفيذه بالفعل، وبعضها الآخر لايزال قيد التنفيذ حتى العام (٢٠٢٦)، بينما أشارت نسبة (١١%) من العينة بأن هذه المبادرات لم تستطع حماية الفقراء ومحدودي الدخل بالقدر الكافي، في ضوء قوة الصدمة الاقتصادية -التي يتعرض لها المصريون من أبناء الطبقة الفقيرة اليوم- وتصاعدها. وقد توافقت هذه النتائج مع رؤية (رانجان Rannjan) والتي أشار فيها إلى أهمية الدور الحكومي المقدم للفقراء والمهمشين في أوقات الأزمات المالية، حيث يتشكل هذا الدور في التخفيف من حدة الضغوط الاقتصادية التي يتعرضون لها، عبر: إطلاق المبادرات الحكومية للدعم والإغاثة الاجتماعية، ورفع المخصصات المالية لأصحاب المعاشات وذوي الإعاقة والأسر بدون عائل، فضلًا عن توجيه الدعم المالي لمن يعيشون تحت خط الفقر بشكل عاجل وكاف (Rannjan, 2022: 81)، مع ضرورة حماية المرأة عبر تمكينها وتقديم الإعانات المالية والعينية لها، وتوفير فرص عمل ملائمة تراعي قدراتها.

ب) استراتيجية مُقترحة لتعزيز حماية الفقراء والفئات الضعيفة في مصر (من منظور عينة الدراسة):

جدول رقم (١٤) يوضح المخطط الاستراتيجي المقترح لحماية الفقراء من صدمة السياسات التقشفية من منظور بعض الخبراء ن (٢٦).

الهدف	الوسائل المستخدمة	الجدول الزمني	نقاط القوة (الفرص المتاحة)	نقاط الضعف (التهديدات)	تحليل الفجوات
"مواجهة تفاقم الفقر وعدم المساواة وزيادة الجوع"	- تعليق الضرائب على الغذاء والوقود. - دعم الخدمات العامة الحيوية. - الاستمرار في تمويل وتنفيذ مشروع حياة كريمة. - تقديم قروض طارئة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. - وقف عدد من السياسات التقشفية الخانقة. - دعم الخدمات الأساسية المقدمة للفقراء. - توسيع شبكات الأمان الاجتماعي.	(٢٠٢٠/٢٠٢١م)	- استجابة الصندوق لإجراءات حماية الفئات الأشد ضعفًا في مصر.	- تفقير الطبقة الوسطى. - التضخم/ والركود. - ارتفاع الديون. - ضعف الإنفاق العام.	- فجوة الموازنة العامة. - فجوة مرونة سعر الصرف. - فجوة تصاعد أسعار السلع الغذائية.

وكما يتضح من الجدول السابق رقم (١٤) قدمت مفردات العينة بنسبة (٣١%) مقترحًا استراتيجيًا يُعزز من شبكة الحماية الاجتماعية في مصر، ويزيد من مستويات الصمود الرسمي والشعبي –وبالأخص طبقة الفقراء ومحدودي الدخل- في مواجهة التداعيات السلبية لسياسات التقشف الراهنة، وفي هذا الإطار اقترحت بعض مفردات العينة عدداً إضافيًا من الإجراءات الفاعلة في مجال الحماية الاجتماعية، والمعنية بالإغاثة للطوارئ والتأمين من الصدمة الاقتصادية في مصر، كما يلي: ع (٧١): "تحتاج مصر إلى إضافة بعض التعديلات على رؤيتها الوطنية ٢٠٣٠، لتحقيق التنمية المستدامة ولحماية الفقراء من أخطار الجوع وغلاء الأسعار وعدم المساواة"، ع (١٩): "توسيع شبكة الأمان الاجتماعي وتدعيم الاستجابة الطارئة للصدمات الاقتصادية هما أبرز وسائل حماية الفقراء في مصر على المدى القصير والمتوسط"، ع (١): "الأمن الغذائي للفقراء في حاجة إلى جهود حكومية مكثفة لتأمينه في الوقت الراهن، مثال ذلك: تغيير بعض السياسات الغذائية ودعم الفقراء في قطاعات الغذاء والطاقة والضرائب والعمل"، ع (١٧): "نحتاج إلى تفعيل الحوكمة ومكافحة الفساد وجمع المعلومات وعقد الشراكات مع المجتمع المدني والشباب والقطاع الخاص، بهدف حماية المتضررين، وتعزيز المرونة المجتمعية وقت الصدمات الاقتصادية"، ع (٢٠): "على الحكومة المصرية أن توفر الغذاء وتخفّض من أسعاره وتحافظ على سلامته وجودته، لأن سوء التغذية في مصر قد وصل إلى مستوى خطير بما يهدد صحة وسلامة الأفراد"، ع (٤٢): "لتفعيل هذه الاستراتيجية؛ على الدولة المصرية الاستجابة إليها أولًا، بالإضافة إلى تعزيز القدرات المؤسسية لحماية المعرضين للخطر، والتعاون مع الوكالات الخارجية المعنية بهذا الشأن، والتركيز على المناطق الحضرية الهامشية والريف المصري اللذان يعانيان وبشدة من ويلات الأزمة الراهنة، مع الاستمرار في تمويل وتنفيذ مشروع (حياة كريمة) وتوسيع نطاقها"، وذلك بسبب أهميتها في التخفيف من قوة الصدمة الراهنة كما يتضح ذلك في الشكل التالي رقم (١٥):

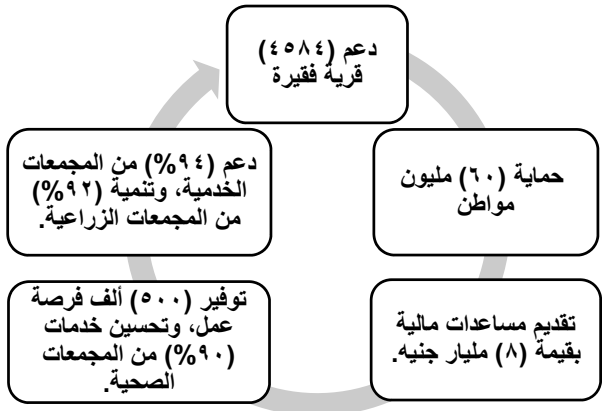

شكل رقم (١٥) يوضح أهمية استمرار المبادرة الرئاسية (حياة كريمة) وعدم توقفها تحت تأثير سياسات الصندوق (٢٠٢٣).

- مصدر البيانات: (تقرير وزارة التنمية المحلية، يناير ٢٠٢٣).

كما أشارت ع (٥١): إلى "أهمية توفير فرص عمل جديدة في المناطق الأفقر، بهدف دعم الفئات الأكثر فقرًا وتمكين المرأة ومكافحة عمالة الأطفال"، ع (٦٢): "إن تغيير بعض القيادات الاقتصادية في مصر سيُساهم في تعزيز العملة الوطنية وخفض التضخم، وطمأنة الاستثمار الأجنبي للعمل في مصر"، ع (٦٥): "يجب أن تتضمن خطة الإنقاذ الحكومي إصلاحات عميقة في مجال العدالة الاجتماعية وتقديم الإعفاءات الضريبية والإيجارية لصالح الفقراء والشباب العاطلين وأصحاب المشاريع الصغيرة"، ع (٦٩): "نقص القمح (وبالتالي نقص الخبز وغلاء أسعاره) تسبب في توترات اجتماعية خطيرة، خصوصًا بين أبناء الطبقات الدنيا ومن يعيشون تحت خط الفقر، لذا يجب الاهتمام بزراعة القمح وزيادة إنتاجه بشكل مضطرد كل عام"، ع (٧٠): "على الجهات الرقابية وجهاز حماية المستهلك دورًا مهمًا في ضبط المحتكرين والمتلاعبين في أسعار السلع الاستراتيجية مثل السكر والدقيق والزيت"، ع (٢١): "هيكلة بعض السياسات الاجتماعية المتعلقة بمنظومة (الأجور والمعاشات التقاعدية) هي مفتاح حماية الفقراء، فضلًا عن أهمية تعزيز مؤسسات الرعاية والحماية والاستثمار"، ع (٢٣): "زيادة دعم المنتجات الغذائية، وتعبئة الموارد، وتحسين الخدمات المقدمة للفئات الضعيفة في مصر الآن، هي إجراءات ليست من قبيل الرفاهية ولكنها أضحت ضرورة مجتمعية، لحفظ استقرار الوطن من الانحلال والفوضى"، ع (٣٠): "تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية (الزراعية، والصناعية، والتقنية) هو الطريق الحقيقي لتعزيز الحماية الاجتماعية في

مصر في الفترة القادمة". وتتفق عناصر هذه الاستراتيجية مع استراتيجية (أورتيز وآخرون Ortiz) والذين أشاروا فيها إلى أهمية أن تتضمن "الخطط الاستراتيجية المعزِزة لشبكة الحماية الاجتماعية" العناصر الآتية: دعم الإنفاق الاجتماعي، وزيادة النفقات لتحقيق النمو الاقتصادي وحماية العمالة، مع تعطيل بعض إجراءات التقشف التي تهدد التقدم الاجتماعي (Ortiz, et al, 2015: iii)، بالإضافة إلى دعوة الحكومة إلى اتخاذ إجراءات مُنقِذة، واعتماد سياسات بديلة وعادلة لتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، مع تبني بعض برامج التحفيز المالي لحماية السكان الضعفاء والمعرضين للفقر.

ج) مصر وسياسة الاقتراض من الصندوق (استمرار الأزمة في المستقبل أم انتهائها):

تبين من الجدول رقم (١٥) أن غالبية عينة الدراسة بنسبة (٥٢%) توقعت استمرار مصر في سياسة الاقتراض من الصندوق -وغيره من المؤسسات الدولية الأخرى مثل (البنك الدولي)- في المستقبل القريب والبعيد، ولكن سيكون هذا الاقتراض بشكل جزئي وعلى فترات زمنية (متباعدة)، وذلك للأسباب الآتية: صعوبة تضييق الفجوة المالية لمصر على المدى القريب، تذبذب مؤشرات النمو، الرفع المستمر للفدرالي الأمريكي والمتسبب في زيادة الأزمات الاقتصادية لمصر، صعوبة الاستمرار في السياسات التقشفية على المدى الطويل، جني بعض ثمار الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد المصري، عدم قدرة المجتمع المصري على تحمل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية لفترة طويلة، تجنب اندلاع عدد من الاضطرابات الاجتماعية، وتلافي أخطار الضغوط السياسية على سيادة القرار الحكومي وإنفاذه، فضلًا عن تجنب حدوث توترات بين مكونات الدولة. وقد تتفق هذه النتيجة مع دراسة (جليكمان Glickman) والذي أشار فيها إلى أن تاريخ مصر الاقتصادي مبني على سياسة الاقتراض من الخارج، ومعتمد على جذب الموارد المالية المطلوبة (من الخارج) للحفاظ على معدل نمو مستقر، ومن المتوقع خلال السنوات القادمة أن تستخدم مصر إمكاناتها الدبلوماسية لتعزيز الاقتراض من الغرب (طويل الأجل)، وربما سيتجاوز حجم هذا الاقتراض قدرتها على السداد (Glickman, 2021).

جدول رقم (١٥) يوضح تقديرات عينة الدراسة لمستقبل اقتراض مصر من صندوق النقد ن (٨٢).

ع	(مستقبل الاقتراض من الصندوق: استمرار الأزمة، أم تحقيق التعافي الاقتصادي)					
	استمرار الاقتراض		استمرار جزئي/ على فترات		توقف الاستدانة وتحقيق التعافي	
	ك	%	ك	%	ك	%
ن (٨٢)	١٦	١٩،٥	٤٣	٥٢،٥	٢٣	٢٨

بينما كشفت نسبة (١٩%) من مفردات العينة –كما يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (١٦)- بأن مصر لن تتوقف عن الاقتراض من الخارج على المدى القريب أو البعيد، وإنما ستستمر في سياسة الاستدانة من الخارج كآلية ثابتة لتأمين قطاعها الاقتصادي، بالإضافة إلى حفظ التوازن بين الإيرادات المالية المطلوبة والنفقات المالية العامة، كما ستستمر في سياسة بيع الأصول مقابل سداد الديون، وقد تتعرض الدولة لتوترات اجتماعية خطيرة حال استمرار هذه السياسات، فضلًا عن ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وقد تدخل الدولة في حالةٍ من الركود الاقتصادي الحاد، نتيجةً لارتفاع حجم الديون المصرية لمستويات قياسية. وتتوافق هذه النتيجة مع رؤية كلًا من (جروت Grote، ورودر Röder) واللذان أشارا إلى أن المستقبل الاقتصادي للمنطقة العربية -خصوصًا تلك الدول المقترضة من صندوق النقد- سيكتنفه التضخم والركود، وضعفًا غير مسبوق في معدلات النمو، وستستمر هذه الدول في المعاناة والاستدانة من الخارج، كما سيواجه مؤيدو التقشف "النيوليبرالي" مقاومة في العالم العربي بنفس القدر الذي واجهوه في أوروبا، وبالأخص في مصر. (Grote, Röder, 2016:216).

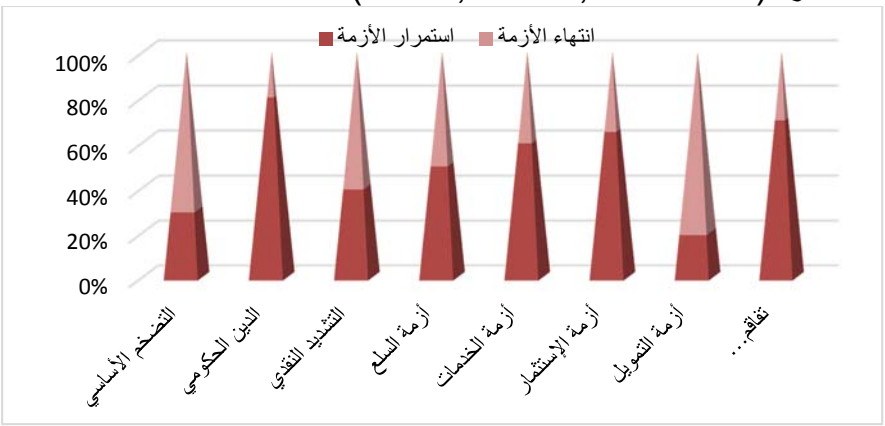

شكل رقم (١٦) يوضح تقدير العينة لمصير بعض الصعوبات التي صاحبت السياسات التقشفية للصندوق بعد العام (٢٠٢٦) ن (٨٢).

وعلى جانب آخر، وكما يتضح من الشكل السابق رقم (١٦) والجدول رقم (١٥) توقعت نسبة (٢٨%) من عينة الدراسة بأن مصر ستتوقف "تمامًا" عن سياسة الاستدانة من الخارج، خلال الأعوام (٢٠٣٠-٢٠٥٠)، كما أنها ستُحقق مستويات عالية من التعافي الاقتصادي في المستقبل القريب، وذلك بعد نجاح مصر –كما هو مُتوقع- في القيام بعددٍ من المعالجات الآتية: مُعالجة أزمة التشديد النقدي بعد سداد قيمة الديون المستحقة وتحقيق فائض في الناتج المحلي، حل أزمة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، توطين بعض الصناعات الإلكترونية، تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع النقدية، زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بحلول العام (٢٠٢٨)، مُعالجة أزمة ضعف الخدمات الاجتماعية والحكومية، حل أزمة الاستثمار في قطاعات الصناعة والسياحة، معالجة أزمة التمويل الخارجي للمشروعات وصولًا لمرحلة التمويل الذاتي لها، بالإضافة إلى خفض تفاقم بعض المشكلات الاجتماعية المتمثلة في (البطالة، العنوسة، الطلاق، الهجرة، ومشكلات القطاع الطبي والتعليمي). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كلًا من (هبة، وخالد) واللذان توقعان فيها بأن يحقق الاقتصاد المصري في الفترة القادمة تقدمًا اقتصاديًا غير مسبوق، وخفضًا مستمرًا في سياسة الاقتراض من الخارج، وذلك بفضل الاعتماد على مقومات مصر الهائلة في معالجة بعض التحديات الراهنة، مثال ذلك (المستقبل الزراعي الواعد لمصر، الموقع الجغرافي الاستراتيجي، الرواسب المبشرة من النفط والغاز، وعدد من المواقع السياحية التي لا حصر لها، فضلًا عن القوى العاملة التي تحظى بتقدير دول المنطقة، بالإضافة إلى الفرص الاقتصادية الواعدة في مجال التعليم والتكنولوجيا، والتي ستُمكن مصر من تحسين حياة ملايين المصريين، فضلًا عن حماية البلاد من الضغوط الخارجية، ومن إملاءات وشروط مؤسسات التمويل الدولي). (Ikram, Nassar, 2022).

د) سياسات بديلة عن الاستدانة من الصندوق (استراتيجية سوسيواقتصادية مُقترحة "٢٠٣٠/٢٦"):

جدول رقم (١٦) يُظهر عناصر المخطط الاستراتيجي المقترح كحل بديل عن اقتراض مصر من الصندوق من منظور بعض الخبراء ن (٤٢).

الهدف	الوسائل المستخدمة	الجدول الزمني	نقاط القوة (الفرص المتاحة)	نقاط الضعف (التهديدات)	تحليل الفجوات
"استبدال سياسة النمو بالاستدانة إلى سياسة النمو بزيادة الإنتاج المحلي"	- تعزيز الصناعات المحلية (تشغيل المصانع المتوقفة). - دعم الزراعة واستصلاح مساحات جديدة. - الحد من الاستيراد ودعم عمليات التصدير. - تعضيد الصناعات التكنولوجية وتوطينها. - تطوير محور قناة السويس (كمركز تجاري عالمي). - رفع كفاءة قطاعات (التعليم والتدريب والصحة). - بناء المدن الصناعية الذكية. -التحول إلى الأخضر (الطاقة النظيفة/ غير البترولية). - الانتقال من سياسات الادخار إلى الاستثمار.	(٢٠٢٠/٢٠٢١ - ٢٠٢٨/٢٠٢٩)	- استجابة الدولة. -جاهزية البنية التحتية. - كفاءة القدرات البشرية والطبيعية. - وقف الإنفاق الحكومي والاستهلاكي. - إعادة النظر في سياسات الصناديق الخاصة، ومحاربة الفساد.	-ضعف موازنة الدولة. - الاعتماد على صناديق الأموال الساخنة. - اتفاقيات التبادل الدولي. - قوانين المشاريع التنموية.	(الفجوة التمويلية - الفجوة التشغيلية - فجوة العرض والطلب).

وكما يتضح من الجدول السابق رقم (١٦) اقترحت نسبة (٥١%) من عينة الدراسة عددًا من البدائل والحلول الاستراتيجية التي تستهدف استبدال سياسة النمو القائمة على "الاقتراض الخارجي" بسياسة النمو المرتكزة على "زيادة الإنتاج المحلي" في مصر، وفي هذا الشأن أفادت بعض مفردات العينة بما يلي: ع (١٠): "لحل مشكلة الاقتراض من الخارج، والتوقف عن سياسات الاستدانة؛ على الحكومة المصرية أن تُضاعف اقتصادها بوتيرة متنامية ومنتِجة، ولن يتم ذلك إلا من خلال: رفع كفاءة البنية التحتية، وتوطين الصناعات، وتنمية محور قناة السويس"، ع (٢٢): "القطاع الخاص في مصر يجب أن يكون في الصدارة، بطاقةٍ خضراء، ومشاريع ذكية، وتنمية حقيقية للقطاع الزراعي والصناعي والتجاري"، ع (٤): "علينا التوقف فورًا عن خفض قيمة عُملتنا الوطنية، حتى يتوقف النزيف المستمر في اقتصادنا وانهيار بورصتنا، وعلينا أيضًا أن نفسح المجال لتعليم جيد ورعاية طبية فائقة"، ع (٨٢): "الانتقال من سياسة الادخار إلى سياسة الاستثمار هو السبيل الأمثل لإنقاذ مصر من التدهور الاقتصادي الراهن، كما أن الحوكمة ومجابهة الفساد في المؤسسات الحكومية، وتقليل الإنفاق الاستهلاكي والترفيهي، هم طوق النجاة من الانهيار والإفلاس"، ع (٧): "تقليل الاستيراد وزيادة الإنتاج وسن القوانين الاقتصادية الجديدة، هما عوامل مُعززة لقوة الاقتصاد المصري في الفترة القادمة"، ع (١٢): "القطاع الاقتصادي في مصر بحاجة ماسة إلى هيكلة سياساته المالية، وذلك لدعم المسارات الآتية: التصدير، جذب العملات الأجنبية، خفض القاعدة الضريبية على الاستثمار المحلي، تعزيز الاستثمار التجاري، تطوير الأصول الإنتاجية والتوقف عن بيعها، الاستثمار طويل الأجل في قطاع التكنولوجيا والصناعات الرقمية، فضلًا عن تعظيم الموارد الطبيعية والبشرية واستغلالها بشكل أمثل".

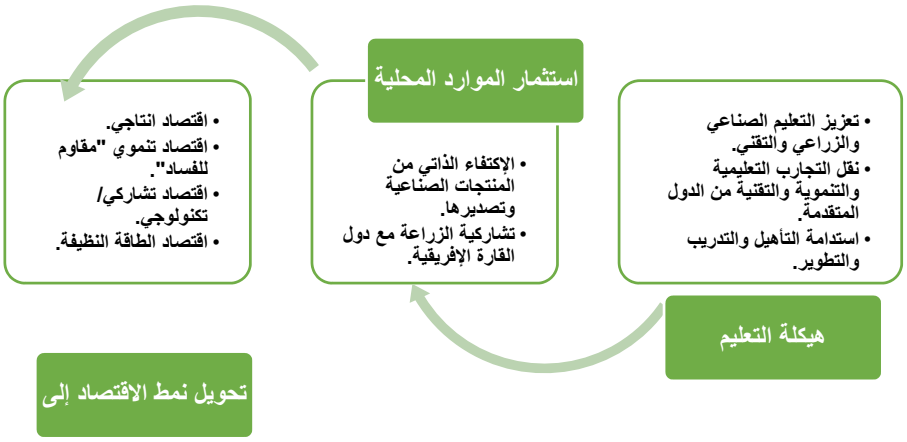

شكل رقم (١٧) يظهر اقتراحات عينة الدراسة لبدائلٍ إضافيةٍ عن اقتراض مصر من الصندوق بعد مرحلة التعافي (٢٠٤٠/٣٠).

وعلاوة على ما تبين من الشكل السابق رقم (١٧)، أضافت بعض مفردات العينة عددًا من المقترحات الآتية: ع (٢١): "الاستثمار في التعليم الصناعي والتجاري والزراعي واستدامة التأهيل والتدريب والتطوير، أدوات مهمة لتحقيق المعادلة الصعبة، والمتعلقة بانتقال مصر من دولة مُستوردة إلى دولة مُصدِرة في غضون سنوات قليلة"، ع (٢٣): "للتوقف عن الاستدانة من الصندوق وغيره من المؤسسات التمويلية الأخرى، ولتحقيق التمويل الذاتي، يجب نقل الخبرات الاقتصادية من الدول المتقدمة إلى مصر في أقرب وقت"، ع (٣٠): "الانفتاح التجاري مع دول القارة الإفريقية سيعزز من قوة الاقتصاد المصري، خصوصًا في مجالات الزراعة والغذاء والطاقة"، ع (٤٣): "قطاعي السياحة والآثار في مصر بحاجة إلى شركات متخصصة لإدارتهما، ولتجاوز الإخفاقات الراهنة"، ع (٧٢): "سياسة بيع الموانئ البحرية والمطارات والمعابر الدولية سياسة ضارة للاقتصاد المصري، يجب التوقف عنها، وحسن إدارتها وتشغيلها وطنيًا، والتحول إلى نمط الاقتصاد الإنتاجي التشاركي (الاقتصاد التنموي المقاوم للفساد)". وتتفق هذه الرؤى والمقترحات الاستراتيجية مع ما أشار إليه وزير الخزانة البريطاني (جيريمي هانت Hunt) حول أهمية أن تتضمن خطة النمو الاقتصادي "للدول المستدِينة" عددًا من العناصر والآليات التي تحقق لها التمويل الذاتي والتوقف عن الاقتراض من الخارج، مثال ذلك: تعزيز الإنتاج المحلي، تدعيم استثمارات القطاع الخاص، توفير التمويل المحلي بشكل مستدام، ضمان استقرار أسعار الطاقة، توطين الصناعات الاستراتيجية والغذائية، تقليل

التضخم ودعم النمو على المدى القصير والمتوسط، تحسين المرونة الاقتصادية على المدى الطويل، القضاء على البيروقراطية وتعزيز البنية التحتية الحيوية، فتح مناطق جديدة للاستثمار المعفي من الضرائب لمدة محددة، بالإضافة إلى خفض الضرائب على الأفراد والشركات الناشئة (Chancellor of the Exchequer, 2022: 5-6)، مع أهمية الحفاظ على الانضباط المالي، وتعزيز القدرة التنافسية في القطاع المصرفي.

تاسعًا: مُناقشة نتائج الدراسة (استخلاصات عامة):

من خلال قراءة النتائج السابقة نستطيع أن نرصد مجموعة من القضايا والأفكار، التي تمثل استخلاصات عامة للبحث الراهن، كما أنها قد تجيب على التساؤلات المطروحة في البداية، وتُثري فهمنا للعلاقة بين شروط الصندوق التقشفية من ناحية، وتزايد الضغوط السياسية والاجتماعية على الشعب المصري وحكومته من ناحية أخرى، نستعرضها كما يلي:

كشفت نتائج الدراسة عن شكل العلاقة الراهنة بين مصر وصندوق النقد الدولي من حيث الاتفاقيات والمفاوضات الجديدة والتي بدأت عام (٢٠٢٢)، وأبرزت جانبًا من سياسات وشروط الصندوق للموافقة على إقراض مصر، كما ميزت بين الشروط المجحِفة والمرِنة، وفحصت فاعلية البرنامج الجديد ودوره في تقليص الفجوة التمويلية لمصر، كذلك قيّمت أزمة ديون الصندوق مع مصر وانعكاساتها السلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ففي الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية لعام (٢٠٠٨) أجرت مصر بعض الإصلاحات الهيكلية المهمة لتسهيل النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من أن هذه الإصلاحات حققت بعض النجاح الملحوظ في زيادة النمو الاقتصادي، إلا أن الحكومة أخفقت في معالجة قضايا الفقر وارتفاع معدلات البطالة (خاصة بين النساء والشباب) وعدم المساواة ومكافحة الفساد، وكانت مثل هذه القضايا من بين العوامل الرئيسة وراء إسقاط حكومة (حسني مبارك) عام (٢٠١١)، واستمرت التطورات السياسية والإقليمية -بعد العام (٢٠١٦) وإخفاق البرنامج التمويلي مع الصندوق (تسهيل الصندوق الموسع)- في ظل تقويض الاقتصاد المصري، وانخفاض أعداد السياحة، وضعف مدخولات قناة السويس (بسبب ركود الاقتصاد العالمي)، وتباطؤ النمو الاقتصادي على إثر الحرب الروسية الأوكرانية وجائحة كورونا، فتضاعف الدين العام، وتراكمت الاختلالات في الاقتصاد الكلي، مما دفع الحكومة المصرية عام (٢٠٢٢) إلى عقد اتفاقية جديدة للاقتراض من الصندوق، بقيمة (٢٠) مليار دولار ولمدة أربعة سنوات، من أجل تمويل عجز الميزانية، وتوفير

السيولة للبنك المركزي المصري، وتعويض النقص الحاد في النقد الأجنبي الذي أدى إلى شل الاقتصاد المصري، خاصة في قطاع التصنيع، وكشرط مُسبق للحصول على موافقة صندوق النقد للتمويل؛ تعرضت مصر لشروط مُجحفة من قبل الصندوق، والتي انعكست سلبًا على جودة الحياة الاجتماعية والسياسية في مصر، بينما ارتكزت أجندة وشروط الصندوق على ثلاثة مجالات رئيسة: الإصلاحات النقدية والمالية والهيكلية، والانتقال إلى نظام سعر الصرف المرن (تعويم الجنيه المصري)، والرفع الكامل للدعم الاجتماعي المقدم لـ(الغذاء والطاقة والإعفاءات الضريبية)، وعلى إثر هذه الشروط –وهو ما أشارت إليه (بسمة المومني) أيضًا- تم تخفيض دعم الوقود، وتقليص صلاحيات الحكومة (Momani, 2018: 1-2)، فزادت معدلات الفقر، وتصاعد الضغط على الفئات الضعيفة والفقيرة مثل (الشباب والنساء وكبار السن)، كما تفاقمت بعض المشكلات الاجتماعية والصحية في مصر.

وعلى جانب آخر، رصدت نتائج الدراسة بعض الضغوطات السلبية لشروط الصندوق التقشفية على الحياة السياسية في مصر، والتي تشكلت في إلزام الحكومة المصرية بتقليص دور القطاع العام، وتدخلت في صنع بعض قراراتها الاقتصادية، كما تسببت في اهتزاز علاقة الثقة بين المواطنين والدولة، وعلى إثر ذلك تزايدت مؤشرات القلق المجتمعي، فضلًا عن انتشار أعداد هائلة من الشائعات السياسية، وتعرض الاستقرار المجتمعي في مصر للخطر، وفي هذا الإطار أفادت (أنسيمون Anasimon Takla) بأن شروط (صندوق النقد الدولي) يمكن أن تفاقم الوضع السياسي في الدول التي تعاني بالفعل من الأزمات، فبعد سنوات من الاضطرابات التي أعقبت الربيع العربي، وَجدت مصر نفسها في وضع صعب حيث تعهدت بزيادة نمو اقتصادها، بالإضافة إلى إدخال إصلاحات رئيسة بناءً على توصيات الصندوق، من أجل الحصول على قروض منه، فتقدمت مصر بطلب للحصول على قرض (٢٠١٦-٢٠١٩) من الصندوق، ولكنه أخفق في تحقيق أهدافه، وتشابه مع تجربة البلاد السابقة مع الصندوق في التسعينيات، حيث ركز كلا البرنامجين بشدة على استقرار الاقتصاد الكلي، ومع ذلك، تعرض برنامج التسعينيات لانتقادات بسبب تنفيذه الضعيف للتعديلات الهيكلية، والتأخير الناجم عن التغييرات التشريعية اللازمة للتنفيذ، ولتلافي هذا المسار، سبق البرنامج الجديد (٢٠٢٢) إقرار مجموعةً من مشروعات القوانين في البرلمان المصري، والتعهد بتنفيذ الشروط الصارمة لضمان نجاحه، ولتحقيق أهداف التنمية طويلة الأجل، ولكن ولسوء الحظ، تسبب هذا الاتفاق في مزيدٍ من الضغوط على الحكومة وسيادة قراراتها من ناحية، وعلى السكان ذوي الدخول المتوسطة والمنخفضة من ناحية أخرى، وعلى

الرغم من جدية الحكومة المصرية في إنعاش الاقتصاد، إلا أن تلك الشروط الصارمة تسببت في صدمة أدت إلى تفاقم الوضع الحالي في البلاد، وزيادةً كبيرةً في أعداد السكان المعرضين للخطر (Takla, 2021: 27-28). وتبعًا لهذا تبنت الدراسة الراهنة استراتيجية (متوازنة) لحل هذه الأزمة، تمثلت في دعوة الحكومة المصرية إلى إعادة التفاوض مع الصندوق لتقديم سياسات تقشفية لا تعرض المواطن والحكومة للخطر، فعلى سبيل المثال، يعد تعويم العملة وخفض الدعم؛ من الإجراءات القوية لتقليل العجز في موازنة المدفوعات، ولكنه قد يعرض الدولة لخطر الاضطرابات الداخلية، وقد يكون من الأفضل التخفيف من حدة هذه الإجراءات والسياسات القاسية، وأن تتبنى الحكومة خطةً من شأنها أن تُرضِي الطرفين (التنمية وسداد القروض، والتخفيف من معاناة الشعب المصري)، فضلًا عن إنشاء الصندوق لآليات تُراقب وتُعالج التأثيرات السلبية لقروضه على اقتصادات الدول النامية وسياساتها.

وعلاوة على ذلك؛ أوضحت نتائج الدراسة أن ثمة تجليات وخيمة (ضاغطة) لشروط الصندوق التقشفية على جودة الحياة الاجتماعية في مصر (٢٠٢٣)، وتسبُبِها في تفاقم عددٍ كبيرٍ من المشكلات الاجتماعية، مثال ذلك: زيادة مستويات الفقر والبطالة، تَدني الدخول الفردية وزيادة ضغوط العمل، ضعف الترابط الأسري وزيادة العنف المنزلي، تأثر قيم الولاء والانتماء عند الشباب، انخفاض مؤشر السعادة والرضا عن الحياة، تدني جودة التعليم والتنمية البشرية، تهديد الأمن الصحي وتزايد معدلات الجريمة والانتحار والهجرة، فضلًا عن ارتفاع مؤشرات العنوسة والطلاق. وتتماشى هذه النتيجة مع ما ذكرته (سفارة نيوزيلندا بالقاهرة) في تقريرها الاقتصادي (السنوي ٢٠٢٢) عن مصر، بوجود عدد هائل من التداعيات السلبية التي خلفتها سياسات الصندوق التقشفية على مصر، مثال ذلك: ارتفاع مدفوعات الفائدة، وتهديد الأمن الغذائي، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة معدلات الفقر، كما خفّضت وكالة التصنيف الائتماني (موديز Moody's) توقعاتها المستقبلية لمصر من (مستقرة إلى سلبية)، في حين ارتفعت مؤشرات البطالة، وانخفض الدعم الحكومي والاجتماعي إلى مستويات خطيرة، بينما زادت تكاليف النقل وأسعار السلع بشكل تصاعدي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات العنوسة وتصاعد مؤشرات التفكك الأسري "لأسباب اقتصادية"، كما انخفضت الإعفاءات الضريبية والحوافز الجمركية، وانتشرت بعض الجرائم على نطاق واسع، وفي ذات الوقت، انخفضت عائدات السياحة إلى (٢،٤) مليار دولار أمريكي في الفترة من يناير إلى مارس ٢٠٢٢ (NZE in Cairo, 2022: 1-4)، أي بمعدل (٣٠%) عن العام قبل السابق (٢٠٢١).

بالإضافة إلى ذلك، قدمت نتائج الدراسة رصدًا لأبرز التدابير الوقائية المقدمة من قبل الحكومة المصرية لحماية غير القادرين والفقراء ومحدودي الدخل، وقيّمت مردودها عليهم (بالإيجابي إلى حد ما) في ظل السياسات التقشفية الراهنة، كما اقترحت بعض البدائل والحلول لتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية وللتخفيف من حدة الصدمات الاقتصادية عليهم، وفي الحقيقة؛ فإن إجراءات التقشف الصارمة كانت جارية بالفعل قبل إطلاق برنامج (٢٠١٦)، وقد اشتملت على سن قانون الخدمة المدنية (٢٠١٨/١٥)، الذي يقترب من تجميد التوظيف في الإدارة العامة، وبالتالي خفض فاتورة الأجور العامة بشكل كبير، كما بدأت الزيادات في أسعار الطاقة والمرافق العامة منذ عام (٢٠١٤)، فكانت معدلات الفقر في ارتفاع، والإنفاق على الصحة والتعليم آخذةٌ في الانخفاض، وإن لم يكن بالحدة التي حدثت بعد تطبيق شروط البرنامج الجديد عام (٢٠٢٢)، وفي هذا الصدد أخبرت (سلمى إيهاب) بوجود اختلالات هيكلية يعاني منها الاقتصاد المصري في الفترة الأخيرة مثال ذلك: ارتفاع عجز ميزان المدفوعات، والتضخم الهيكلي المرتفع، وعجز الميزانية العامة، فضلًا عن ضعف الإيرادات الحكومية، ومن الواضح أيضًا أن الفئات الاجتماعية الأكثر تهميشًا تحملت أعلى تكلفة لتحقيق مثل هذه التحسينات، حيث ارتفعت على إثرها معدلات الفقر الرسمية وعدم المساواة، وانخفض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة، مما دعا الحكومة المصرية إلى سرعة تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، على النحو المنصوص عليه في الدستور المصري، حيث تنص المادة (٨) من الدستور "أن المجتمع المصري يقوم على التكافل الاجتماعي، كما أن تحقيق العدالة الاجتماعية يعد من أولى مهام الدولة، لضمان حياة كريمة لجميع المصريين" (Diab, Ihab, 2021: 7-18)، وعلى الرغم من أن مردود هذه الحماية جاء في "المستوى المتوسط" إلا أنها ساهمت في منع اتساع التفاوت المفرط بين الطبقات، والذي من الممكن أن يؤدي إلى تآكل التماسك الاجتماعي، وتصاعد الاستقطاب السياسي، ويتسبب في النهاية بانخفاض النمو الاقتصادي، وزيادة الضرر الواقع على الأسر الأكثر ضعفًا والطبقات الفقيرة والمتوسطة في مصر، في حين تشكلت عناصر الحماية عبر: تقديم الدعم النقدي المباشر (برنامج تكافل وكرامة)، ودعم المواد الغذائية (توفير السلع التموينية، والمبادرة الرئاسية كتف في كتف)، ومساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة (تقديم الإعفاءات الضريبية)، بالإضافة إلى زيادة مستويات الإنفاق الاجتماعي العام.

أخيرًا؛ استشرفت نتائج الدراسة الشكل المستقبلي لعلاقة الاقتراض بين الصندوق ومصر، ووجدَت أن هذه العلاقة سوف تستمر ولكن بشكل جزئي وعلى فترات متباعدة، لعدد من الأسباب أهمها: صعوبة معالجة

الفجوة التمويلية في مصر على المدى القصير أو المتوسط، وزيادة الديون، فضلاً عن الاختلالات الهيكلية العميقة في بنية الاقتصاد المصري، كما قامت الدراسة ببناء استراتيجيتين معنيتين بـ(تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية، واستبدال سياسة النمو بالاستدانة بسياسة النمو بزيادة الإنتاج المحلي)، وقد اقترب هذا الاستشراف من رؤية (ديبي Debbie) والذي أفاد باستمرار العلاقة الاقتراضية بين مصر والصندوق على المدى المتوسط والطويل، لعدد من الأسباب أهمها: ضعف مردود برنامج الإصلاح الاقتصادي الراهن، وظهور صعوبات فنية تكتنف البرنامج الجديد وتعرقل استكمال أهدافه بنجاح، علاوةً على الأخطار الاجتماعية التي ظهرت كانعكاس مباشر للإجراءات الإصلاحية الصارمة (Mohnblatt, 2023: 1-3). ناهيك عن صعوبة إصلاح الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط، والذي يتطلب سلسلة من البرامج الجديدة مع الصندوق على المدى الطويل، أي في الفترة ما بين (٢٠٥٠/٣٠)، فضلاً عما سببه البرنامج الحالي من موجات تضخمية غير مسبوقة أخفق المصريون في مواجهتها رغم زيادة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية، وبالتالي شرعت الحكومة المصرية إلى إرجاء بعضٍ من سياساتها التقشفية الضاغطة على المصريين، وكان هذا التصرف محل انتقاد من قبل الصندوق الذي طالب بأهمية تشديد السياسات النقدية –في الوقت الراهن- تجنبًا لإخفاق البرنامج الحالي وتكرار سيناريو (برنامج ٢٠١٦).

التوصيات والرؤية الاستشرافية

- أهمية التعلم من التجارب الاقتصادية الناجحة للدول التي تعاملت مع صندوق النقد واستفادت من برامجه.
- تجاوز مرحلة الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية واستبدالها بالتمويل الذاتي وزيادة الإنتاج المحلي.
- التفاوض مع الصندوق لانتقاء البرامج المالية التي تعزز السلامة المجتمعية والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.
- تعزيز المنح المالية والعينية للفقراء والأسر ذات الدخل المنخفض في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة.
- حوكمة الشركات العامة والخاصة في مصر، واعتمادها كآلية أساسية للتنمية والتقدم.
- تصحيح ظروف العمل من أجل خفض معدلات البطالة وتحسين الرواتب والأجور.
- رفع كفاءة الخدمات الطبية المقدمة وزيادة دعم العلاج المجاني.

- التخفيف من حدة الضغوط السياسية والاجتماعية الراهنة، عبر إعادة التفاوض مع الصندوق حول بعض الشروط.
- زيادة دعم التعليم والزراعة والصناعات الصغيرة، مع تحسين جودة الحياة في المناطق الريفية والهاميشية.
- إعادة تقييم سعر صرف العملة الوطنية والتوقف عن خفض قيمتها.
- حماية القوة الشرائية للجنيه من أجل خفض أسعار السلع الغذائية والخدمات الأساسية.
- إجراء مزيدٍ من الدراسات والبحوث في المجالات والمشكلات الآتية: (تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، توطين الصناعات الاستراتيجية، ترسيخ العدالة الاجتماعية، إنهاء أزمة الاستدانة من الخارج، معالجة المشكلات الاجتماعية أثناء الأزمات المالية والسياسية، معالجة أزمتي الأموال الساخنة وتعويم العملة، خفض معدلات الفقر والهجرة والطلاق، دعم الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد في القطاع العام، زيادة الإنفاق الاجتماعي لحماية الفقراء والمعرضين للخطر).

قائمة المراجع

- أولًا: المراجع العربية:

١. أحمد الشياب، عنان محمد (٢٠١٤): **مفاهيم إدارية معاصرة**، منشورات جامعة اليرموك، عمان، ص ص ٤٤-٤٥.

٢. توز، آدم (٢٠١٩): **إعادة تعريف دور الصندوق: في عالم ما بعد الأزمة**، مج٥٦، ع٢، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، أمريكا.

٣. توم، بسمة خليل (٢٠٢٠): **تركيا والخروج من مأزق صندوق النقد الدولي: مراحل الانتقال من التبعية إلى الاستقلال**، مج٢٢، ع١، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية - سلسلة العلوم الإنسانية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن.

٤. الجمل، هشام مصطفى محمد سالم (٢٠١٩): **أثر قروض صندوق النقد الدولي على سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في ضوء التجارب الدولية والتجربة المصرية**، مج٤، ع٣، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، جامعة الأزهر، مصر.

٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٢): **قيمة خط الفقر القومي للفرد في السنة**، الدورية السنوية للجهاز، قواعد البيانات الإلكترونية، مصر، ص ١.

٦. رحمة، الصديق طلحة محمد (٢٠١٦): **الآثار الاقتصادية لسياسات صندوق النقد الدولي على الدول الإفريقية: جمهورية مصر العربية نموذجاً**، س١٧، ع ١٠٦، الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، مصر.
٧. الرقاي، مصطفى (٢٠٢١): **دور صندوق النقد الدولي في صناعة السياسات الاقتصادية بالدول المَدِينة**، ع٢١، عبدالمولى المسعيد، مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، المغرب.
٨. شرقاوي، عبدالوهاب (٢٠١٨): **الإصلاح الاقتصادي ورفع الدعم بين مطرقة المواطن المصري وسندان صندوق النقد الدولي**، ع١٦١، إدارة الأعمال، جمعية إدارة الأعمال العربية، مصر.
٩. شعبان، حسام عبدالعال (٢٠١٧): **الآثار المحتملة للاقتراض من صندوق النقد الدولي**، ع١، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية - كلية الحقوق، مصر.
١٠. الصاوي، عبد الحافظ (٢٠١٧): **سياسات البنك والصندوق الدوليين وأثرها في استمرار تبعية الأمة للغرب**، التقرير الاستراتيجي الرابع عشر، مجلة البيان، السعودية.
١١. عطوى، باسمة (٢٠٢٠): **الأزمة المالية الاقتصادية تشتد: "فوبيا" لبنانية تسبق "نصائح" صندوق النقد الدولي**، ع ٤٧٥، مجلة اتحاد المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، لبنان.
١٢. العنتري، سلوى (٢٠١٧): **قرض الصندوق: الآثار الاجتماعية للسياسات التقشفية**، مج١٧، ع٦٥، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام.
١٣. القبالي، يحيى (٢٠١٧): **المدخل إلى الاضطرابات السلوكية والانفعالية**، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، ص ١٦٧.
١٤. المجلس القومي للمرأة (٢٠٢٢): **العنف الأسري**، من منشورات مبادرة معًا لنبقى، المرصد الإعلامي، مصر.
١٥. محمدين، سيد أحمد (٢٠٢١): **قراءة في الملفات الاقتصادية والسياسية والأمنية: انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد المصري في ضوء قرض صندوق النقد الدولي**، ع١٧٢، إدارة الأعمال، جمعية إدارة الأعمال العربية، مصر.
١٦. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٢١): **الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية: حدود التمويل والتأثير**، الإصدارات الدورية، قواعد البيانات والإحصاءات والمؤشرات الإلكترونية، مجلس الوزراء، مصر، ص ٤.

١٧. مهدي، إيناس ضياء (٢٠٢٠): **الدور الاستراتيجي لصندوق النقد الدولي في قيادة الاقتصاد العالمي**، ع٢٢، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية، العراق.

١٨. مهيدي، مهند حميد (٢٠١٧): **دور صندوق النقد الدولي في ترسيخ مفهوم العولمة الاقتصادية: الدول النامية أنموذجاً**، ع١٨، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، لبنان.

١٩. يسري، ماجد محمد (٢٠١٧): **مدى مساهمة سياسات صندوق النقد الدولي في زيادة حدة الفقر في مصر**، ع١، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس - كلية التجارة، القاهرة.

- ثانيًا: المراجع الأجنبية:

20. Andrew C. Sobel (2016); **International Political Economy in Context: Individual Choices, Global Effects**, USA, SAGE Publications, P 248.
21. Azra Hadziahmetovic, et al (2018); **Economic Crisis: challenge for Economic Theory and Policy**, 6 (4), Turkey, Eurasian Journal of Economics and Finance, PP 48-49.
22. Bseiso, Rounwah (2023); **Revolutionary Art and Politics in Egypt: Liminal Spaces and Cultural Production After 2011**, Political Communication and Media Practices in the Middle East and North Africa, UK, Bloomsbury Publishing, P 210.
23. Bush, Sarah (2022); **Forms of international pressure and the Middle East**, New York, Middle East Political Science, George Washington University, PP 1-8.
24. Carmen M. Reinhart, Christoph Trebesch (2016); **The International Monetary Fund: 70 Years of Reinvention**, Vol 30, Nu 1, USA, Journal of Economic Perspectives, P 4.
25. Chan Sok Gee, et al (2022); **Tax Reform and Inflationary Episode**, Malaysia, IIUM Press, P 36.
26. Chancellor of the Exchequer (2022); **The Growth Plan 2022**, Presented to Parliament by Command of His Majesty, UK, APS Group, PP 5-6.
27. Damai Nasution, Ralf O¨stermark (2021); **Ne The impact of social pressures, locus of control, and**

professional commitment on auditors' judgment Indonesian evidence, Vol. 20, No. 2, UK, Asian Review of Accounting, P 165.

28. E. Kaldas, Timothy (2022); **Egypt's Next IMF Loan: How to Avoid the Failures of the Past Six Years**, Washington, The Tahrir Institute for Middle East Policy, PP 1-5.
29. E. Mendoza, Jaime, et al (2020); **Strengthening Marriages in Egypt: Impact of Divorce on Women**, Switzerland, MDPI.
30. Eckhardt, Jappe (2016); **International Political Economy**, Researching Corporations and Global Health Governance: An Interdisciplinary Guide, USA, Rowman and Littlefield, PP 1-4.
31. Elimam, Mohamed (2021); **The Determinations of Public Trust in the Government of Egypt: An Empirical Study**, Egypt, American University in Cairo, AUC Knowledge Fountain, PP 5-7.
32. El-Sayed E. Omran, Abdelazim M. Negm (2023); **Egypt's Strategy to Meet the Sustainable Development Goals and Agenda 2030: Researchers' Contributions: SDGs Viewed Through the Lens of Egypt's Strategy and Researchers' Views**, Germany, Springer Nature, PP 15-16.
33. EUAA (2022); **Egypt as a Country of Origin**, Migration Drivers Report, Malta, Ridgeway Information & Stop The Traffik, PP 1-2.
34. Filippo Fontefrancesco, Michele (2013); **The End of the City of Gold? Industry and Economic Crisis in an Italian Jewellery Town**, EBSCO eBook academic collection UK, Cambridge Scholars Publishing, P 18.
35. Glickman, Gabriel (2021); **US-Egypt Diplomacy under Johnson: Nasser, Komer, and the Limits of Personal Diplomacy**, London, Bloomsbury Publishing.
36. Gregory Smith (2021); **Where Credit is Due: How Africa's Debt Can Be a Benefit, Not a Burden**, UK, Oxford University Press.

37. Hamid E. Ali, Shahjahan Bhuiyan (2021); **Institutional Reforms, Governance, and Services Delivery in the Global South**, International Series on Public Policy, Germany, Springer Nature, P 185.
38. Hellmeier, Sebastian (2021); **How foreign pressure affects mass mobilization in favor of authoritarian regimes**, Vol. 27 (2), USA, European Journal of International Relations, Sage Publications, P 454.
39. https://**worldhappiness.report**/ed/2022/
40. https://www.**albankaldawli.org/ar**/country/egypt/overview.
41. https://www.**numbeo.com/crime/rankings**_by_country.jsp
42. Ibrahim, Solava (2021); **The dynamics of the Egyptian social contract: How the political changes affected the poor**, Vol (138), Holland, Elsevier, World Development, PP 1-2.
43. International Monetary Fund (2022); **Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia: Mounting Challenges, Decisive Times**, USA, International Monetary Fund, P 7.
44. Isabel Ortiz, et al (2015); **The Decade of Adjustment: A Review of Austerity Trends 2010-2020 in 187 Countries**, Switzerland, Columbia University, International Labour Organization, P iii.
45. J. Escudé, Guillermo (2021); **Karl Marx's Theory of Capitalism Exposition, Critique, and Appraisal**, Moldova, Lambert Academic Publishing, PP 415-418.
46. Karmelia Sriyani, Tiara E. Nonutu (2020); **International Political Economy; Theories And Case Studies**, Jakarta, UKI Press, PP 3-7.
47. Khalid Ikram, Heba Nassar (2022); **The Egyptian Economy in the Twenty-first Century: The Hard Road to Inclusive Prosperity**, Egypt, American University in Cairo Press.
48. Krafft, Caroline& Assaad, Ragui (2022); **The Egyptian Labor Market: A Focus on Gender and Economic Vulnerability**, UK, Oxford University Press, P 327.

49. Li, Chong (2022); **To Establish a Supra-sovereign International Currency: The Reform of International Monetary System**, Germany, Springer Nature, P 27.
50. Lust, Ellen (2023); **The Middle East**, Issue (16), USA, CQ Press, SAGE Publications.
51. McQuillan, Lawrence (2022); **International Monetary Fund**, USA, Encyclopedia Britannica, PP 1-4.
52. Memos, Christos (2021); **Global Economic Crisis as Social Hieroglyphic: Genesis, Constitution and Regressive Progress**, Classical and Contemporary Social Theory, UK, Routledge, PP 6-7.
53. Mohnblatt, Debbie (2023); **Egyptian Economy Continues To Deteriorate With Future Uncertain**, USA, The Media Line, PP 1-3.
54. Momani, Bessma (2018); **Egypt's IMF Program: Assessing the Political Economy Challenges**, Policy Briefing, Doha, Brookings Institution, PP 1-2.
55. Moseley, Fred (2011); **Marx's Economic Theory and Contemporary Capitalism**, USA, Mount Holyoke College, PP 9-10.
56. New Zealand Embassy in Cairo (2022); **Egypt Economic Update**, Market Report, New Zealand, Ministry of Foreign Affairs & Trade, PP 1-4.
57. Oleg Itskhoki, Dmitry Mukhin (2023); **Sanctions and the Exchange Rate**, USA, National Bureau of Economic Research.
58. Osama Diab, Salma Ihab (2021); **Social Protection and Gender in the IMF Egypt Program**, Cairo, American University in Cairo, Alternative Policy Solutions, PP 7-18.
59. Palgrave Macmillan (2023); **The Statesman's Yearbook 2023: The Politics, Cultures and Economies of the World**, Germany, Springer Nature, P 406.
60. Pappe, Ilan (2022); **The Middle East and South Asia 2022–2023**, World Today (Stryker) Series World Today, USA, Rowman & Littlefield, P 3.

61. Rainer Grote, Tilmann J. Röder (2016); **Constitutionalism, Human Rights, and Islam after the Arab Spring**, UK, Oxford University Press, P 216.
62. Rannjan, Manish (2022); **UPSC Civil Services Preliminary Exam-2023, 28 Years Topic-wise Solved Papers 1995–2022 General Studies**, India, Prabhat Prakashan, P 81.
63. Ridzwan, Rikinorhakis, et al (2022); **The Fundamental of Islamic Finance: Opportunity (Penerbit UMK)**, Malaysia, UMK PRESS, P 122.
64. Risse, Mathias (2023); **Political Theory of the Digital Age**, UK, Cambridge University Press, P 171.
65. Simon Andersen, Mads Jakobsen (2018); **Political Pressure, Conformity Pressure and Performance Information as Drivers of Public Sector Innovation Adoption**, UK, International Public Management Journal, P 8.
66. Spantig, Kristina (2013); **Keynesian Dominance in Crisis Therapy**, Working Papers on Global Financial Markets, No. 45, Germany, University of Jena, PP 3-11.
67. Stedman Jones, Gareth (2018); **Karl Marx's changing picture of the end of capitalism**, N 6, UK, Journal of the British Academy, PP 188-193.
68. Takla, Anasimon (2021); **The Impact of the International Monetary Fund's 2016 – 2019 Loan to Egypt on the Country Egypt on the Country's Development**, Master of International Affairs at the City College of New York, USA, City University of New York, PP 27-28.
69. Teupe, Sebastian (2020); **Keynes, Inflation, and the Public Debt: "How to Pay for the War" as a Policy Prescription for Financial Repression?**, Working Papers of the Priority Programme, No. 16, Berlin, Humboldt University, documentation and publication service, PP 4-12.
70. The World Bank (2022); **Poverty headcount ratio at national poverty lines (% of population) - Egypt, Arab Rep**, USA, World Bank periodicals, PP 6-9.

71. Thomas Brock, et al (2022); **International Monetary Fund: Benefits and Drawbacks**, New York, The Investopedia Team, the Dotdash Meredith publishing.
72. Wang, Lei (2016); **Foreign Direct Investment and Urban Growth in China**, UK, Routledge, P 103.
73. Weiss, Martin (2022); **The International Monetary Fund**, USA, Congressional Research Service, PP 1-2.
74. www.imf.org
75. Yueh, Linda (2018); **What Keynes can teach us about government debt today**, The Great Economists How Their Ideas Can Help Us Today, UK, Penguin Books, PP 1-3.
76. Zikrallah, Ahmed (2018); **Egypt's hot money; Indicators and Prospects**, Istanbul, Egyptian Institute for Studies, PP 1-10.